

جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية
"2016-2002"

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصّص: دراسات متوسطة

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

- عصماني لامين بن بلعيد فريد

لجنة المناقشة:

- ونوغي مصطفى رئيساً
- بن بلعيد فريد مشرفاً
- زاوي رابح ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر

بادئ الأمر، أشكر الله تعالى شكر الشاكرين ونحمده حمد الحامدين على نعمته
وفضله وتوفيقه.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف: فريد بن بلعيد أجمل وأطيب شكر على
مساندته لي في مذكرتي.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم
الثمين لقراءة الرسالة.

كما أقدم شكري وامتناني لكل من ساعدني وساهم في إنجاز هذه المذكرة سواء
من قريب أو من بعيد.

شكراً

الإهداء

يقول الله تعالى: ﴿وقضى ربك أن تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً﴾

أهدي عملي هذا إلى الشخصين العزيزين والغاليين "أبي" و"أمي" اللذان سهرا

على تعليمي وتوجيهي وصولاً للنجاح في مشواري، أطال الله في عمرهم، وإلى

كل إخوتي و أخواتي"، وإلى كلّ الأهل وكل من ساندني في إنجاز هذا

العمل.

لاهيبن

الخطة

مقدمة

الفصل الأول :

حزب العدالة والتنمية وسياسة تركيا الداخلية

المبحث الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية وأهدافه.

المطلب الأول : المسار التاريخي لحزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني : قيادات حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثالث : أهداف حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني : حزب العدالة والتنمية والتحديات الداخلية.

المطلب الأول : منطلقات الحزب بين علمانية الدستور وهيمنة المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني : حزب العدالة والتنمية ... والمسألة الكردية.

المطلب الثالث : حزب العدالة والتنمية البرنامج الاقتصادي ومشكلة المديونية.

الفصل الثاني :

دور تركيا الإقليمي في عهد حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول : نظريات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثالث : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني : انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الإقليمية.

المطلب الأول : العلاقات التركية الشرق أوسطية.

المطلب الثاني : العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : العلاقات التركية الإسرائيلية.

الفصل الثالث :

تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل الثورات العربية

المبحث الأول : تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول : ثورات الربيع العربي.

المطلب الثاني : الموقف التركي إزاء الثورات العربية.

المطلب الثالث : انعكاسات الربيع العربي على السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني : التطورات الإقليمية وتداعياتها على الأمن الإقليمي التركي.

المطلب الأول : تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع الأزمة السورية.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الجديدة لتركيا مع تفاقم أزمة سوريا.

المطلب الثالث : اتجاهات السياسة الخارجية التركية في ظل التطورات الإقليمية.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

عرفت السياسة الخارجية التركية تغيرات جذرية لاسيما بعد وصول التيار الإسلامي للحكم والذي يمثله حزب العدالة والتنمية.

أتاحت تفاعلات وتطورات البيئة الدولية والإقليمية لتركيا لعب ادوار مهمة في ساحتها الإقليمية والدولية، لكونها حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وعضوا في حلف الناتو، كما أن موقعها الاستراتيجي يعد عامل مساعد لبروز أهميتها الإستراتيجية في ضوء السياسات العالمية الكبرى.

ومن هذا المنطلق أخذت تركيا تتفتح أمام عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز واسيا الوسطى، مروراً بالشرق الأوسط متبينة في ذلك رؤية جديدة في سياستها الخارجية التي جاء بها مهندس السياسة الخارجية التركية احمد داوود اوغلو، وهذه الرؤية قائمة على مقارنة اقليمية ذات أبعاد متعددة مرتبطة بمختلف الدوائر الجيوسياسية ، والتي تهدف إلى تفعيل الدبلوماسية الناعمة من خلال اعتماد مبدأ تصفير الأزمات مع الجيران من اجل تفعيل مكانة تركيا في محيطها الإقليمي والدولي وجعل منها دولة مركزية ، بعد ما كانت تخيم على علاقاتها الإقليمية أجواء الاختلافات والنزاعات.

شكلت الثورات العربية و الأزمة السورية تحديا صريحا في مدى نجاعة السياسة الخارجية التركية الجديدة القائمة على تصفير الأزمات التي هندسها الدكتور احمد داوود أوغلو.

إذ أسهمت هذه المتغيرات الخارجية في دفع تركيا إلى إعادة تقييم دورها وسياستها الخارجية في ضوء هذه المستجدات الجديدة، بغية تفعيل دورها المركزي والسعي إلى إحياء

الإرث التاريخي العثماني، ومن ثمة فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول محاولة الإجابة على التساؤل التالي :

فيما تتمثل أبرز التحديات التي واجهت حكومة حزب العدالة و التنمية وماهي تأثيراتها على السياسة الخارجية التركية ؟

ويتفرغ عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهم التحديات الداخلية التي واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية؟
- ما هي مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا؟
- ما هي محددات ومنطلقات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ؟
- ما مدى تأثير الثورات العربية والأزمة السورية على السياسة الخارجية التركية الجديدة؟
- ما هي أهم التحديات الداخلية التي واجهت حكومة حزب العدالة و التنمية ؟

فرضيات الدراسة :

- إن تغيرات البيئة الداخلية التي عرفتتها تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى سدة الحكم أدى إلى تحول لافت في توجهات السياسة الخارجية التركية.
- تبني حزب العدالة والتنمية رؤية خاصة للعمل السياسي وقدرة عالية على التكيف مع النظام القائم ساهم في إفلاته من محاولات محاكمته وتعرضه لمصير الإقصاء الذي

سبق وأن تعرضت له أحزاب إسلامية سابقة، كما أن الحفاظ على المكانة السياسية والاقتصادية الناجحة يكمن في الحرص على بناء علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتوجه نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

- استمدت تركيا قوة فعلها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والذي جعل منها دولة مركزية وطرف مهم في المعادلة الإقليمية من جراء الفراغ السياسي والعجز والتشتت الذي عرفته البلدان العربية عقب ثورات الربيع العربي وكذا ضعف أنظمتها السياسية.

أهداف الدراسة :

هدفنا من الدراسة هو إبراز تفاعلات السياسة الخارجية التركية الجديدة مع القضايا الراهنة المتعلقة أساسا بالثورات العربية بشكل عام والأزمة السورية بصفة خاصة، والدور الريادي التي تسعى تركيا للعبه في محيطها الإقليمي والدولي من خلال سياستها وتوجهاتها المستقبلية، فهل تسعى غالى إحياء الإرث التاريخي العثماني أم محاولة فرض نفسها كلاعب مهم في العلاقات الدولية.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية :

- تقدم هذه الدراسة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة بمرجع جديد.
- الميولات الشخصية والفضول وحب الاطلاع لمعرفة الشؤون التركية، كم ا يتسم الموضوع بالحدائثة خاصة مع تطور وتسارع الأحداث الراهنة في منطقة المتوسط والدور الذي تلعبه تركيا كفاعل في العلاقات الدولية.

الأسباب الموضوعية :

محاولة معرفة توجهات السياسة الخارجية التركية، وإبراز مسألة الخيارات والبدائل في ظل توازنات إقليمية ودولية لهذه السياسة، وكيف يمكن لتركيا أن تستفيد من تبعات الثورات العربية وكذا موقعها الاستراتيجي في ترتيب السياسات والأجندة التي تخدم مصالحها حتى لا تتعارض مع مصالح الدول الكبرى وعدم تفضيل أي توجه على حساب التوجهات الأخرى.

حدود الدراسة :

1. الحدود الزمانية :

تقتصر الدراسة على تحليل السياسة الخارجية التركية وتفاعلاتها الإقليمية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2016.

2. الحدود المكانية :

اقتصرت هذه الدراسة على تركيا ومنطقة المتوسط والشرق الأوسط التي تشترك مع ماضيها التاريخي والحضارة والدين والإقليم الجغرافي.

الإطار المنهجي للدراسة :

لدراسة أي ظاهرة لابد من الاعتماد على مناهج تساعد وتسهل عملية فهم الظاهرة محل الدراسة بكل موضوعية، لذا لدراسة السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ارتأينا الاعتماد على المناهج التالية :

1. المنهج الوصفي :

اعتمدنا على هذا المنهج لوصف مضامين توجهات السياسة الخارجية التركية في محيطها الإقليمي والدولي، مع إبراز مميزات حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي، زيادة على وصف مختلف التفاعلات التي صاحبت أحداث الربيع العربي، ومدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية وموقف تركيا منها.

2 . المنهج التاريخي :

بالرغم من أننا حددنا إطارا زمنيا للدراسة فان الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع إلى الماضي لفهمها وتحليلها، ولذلك ينبغي استعراض واستقراء بعض المراحل التاريخية للسياسة الخارجية التركية، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع، ولكنه يقدم تصوره للظروف التي تتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها.

الدراسات السابقة :

يعد موضوع السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية من اهتمامات الباحثين في حقل العلوم السياسية بالإضافة إلى بروز دورها على الساحة الدولية من خلال تفاعلاتها في محيطها الإقليمي والدولي، وفي ما يلي نستعرض بعض الدراسات :

1. كفاية حديدون ، **توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي** ، رسالة

ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط ، نوقشت سنة 2012 ،

قسمت الدراسة الى ثلاث فصول يستعرض فيها الباحث العوامل الداخلية المؤثرة في

توجهات السياسة الخارجية التركية حيال العالم العربي ، ثم تناول بالتفصيل العوامل

الخارجية التي تشمل البيئة الاقليمية والدولية، وفي الختام يتطرق الباحث إلى دراسة

- وابراز الأبعاد الوظيفية للسياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي ، والتي تشمل البعد الوظيفي، الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والأمني.
2. دراسة باكير، بعنوان ، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الانية و الانعكاسات المستقبلية** ، عام 2011 ، تهدف هذه الدراسة للتعرف على محددات الموقف التركي من الأزمة السورية منذ بدأ الاحتجاجات في 2011 ، وكذا الظروف المتداخلة في تحديد هذا الموقف، كما تبحث في أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي ستركها على العلاقة بين البلدين وفي الفترة التي تليها عبر استشراف للسيناريوهات الممكنة.
3. دراسة احمد داوود اوغلو (2010) : تناول الفصل الأول من هذه الدراسة التعريف بالإطار المفاهيمي والتاريخي الذي يشكل أرضية التحليل الاستراتيجي للدور التركي، مبينا أن المجتمع التركي هو المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات الذي يستند إليه النظام السياسي، كما تناولت الفصول الأخرى الإستراتيجية المرحلية والسياسيات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، الإطار النظري لأسس العمق الاستراتيجي الذي شكل أوضاع تركيا الداخلية ووضعها في النظام الدولي، وفيما يتعلق بالوسائل الإستراتيجية والإقليمية فقد أدرج تركيا من بين الدول التي لا يمكنها الانكفاء على ذاتها بحكم موقعها على الخط المركزي لأهم حزام استراتيجي في العالم ، كما أن ميراثها التاريخي يجعل من انكفائها على الذات امراً مستحيلاً .
4. صدام احمد سليمان الحجاجه: **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010** ، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط. نوقشت سنة 2010

وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية، تناول فيها الباحث الخلفية التاريخية للدولة التركية ونشأة وأهداف حزب العدالة والتنمية وذلك من خلال الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي والحياة السياسية الحزبية، ثم يتطرق إلى استعراض مختلف العوامل المؤسسية المحددة للعلاقات العربية التركية بعد 2002 أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان إلى الحكم .

كما عرج الباحث من خلال دراسته إلى إبراز التحول الاستراتيجي الذي يميز العلاقات العربية التركية بعد عام 2002 ، وذلك بتناول كل من العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط تركيا بالدول العربية .

الإطار المفاهيمي:

السياسة الخارجية :

تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية لدى مفكري العلوم السياسية فهناك من يقصد بالسياسة الخارجية عملية صياغة و صناعة مجموعة من السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي وذلك بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات، والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

وفي هذا الإطار، يعرف جيمس روزنو السياسة الخارجية على أنها تتمثل في مجموعة من التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات أما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة ."

أما محمد السليم سليم ، يقدم تعريفاً آخر حيث يأخذ في اعتبار الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية وكذا الأبعاد المحتملة ، وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون للوحدة الدولية ، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي "¹

تفسير الأزمات :

وهي النظرية التي اعتبرت بصمة العدالة والتنمية في سياساته الإقليمية، ومهندس سياستها الخارجية الدكتور احمد داوود اوغلو، وتقول ببساطة إن أي دولة تعاني من مشاكل متفاقمة وكثيرة مع الدول الجارة لها لا يمكن أن تصوغ سياسة خارجية ناجحة أو تحظى بمكانة دولية مرموقة .

لقد نجحت تركيا في السنوات الماضية في تطبيق هذا المبدأ واعتماد مسار أكثر تعاوناً مع الجيران لتعزيز الروابط الاقتصادية مع مختلف البلدان والوصول بمستوى التعاون إلى الحد الأقصى.²

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية، دار الجيل ، بيروت 2001، ص 12 .
² - احمد داوود اوغلو، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الطبعة الثانية، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2011 ص 612

تقسيم الدراسة :

ارتأينا اعتماد خطة تستوفي الخطوط الرئيسية لهذا البحث الأكاديمي الذي حددناه في ثلاثة فصول، ويضم كل فصل مبحثين، حيث يعرض هذا البحث في الفصل الأول نشأة حزب العدالة والتنمية وأهدافه حيث تطرقنا إلى المسار التاريخي للحزب وأهم رموزه والأهداف التي وضعها من الارتقاء بتركيا وإكسابها مكانة إقليمية ودولية مرموقة، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى إبراز تعامل حكومة حزب العدالة والتنمية مع التحديات الداخلية المتعلقة بحل المشكلة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وكذا وضع حد لسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التي دامت لعقود من الزمن.

وركزنا في الفصل الثاني على دور تركيا الإقليمي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، والذي تطرقنا من خلاله إلى جملة من المبادئ والنظريات التي تحكم السياسة الخارجية، وكذلك التركيز على العلاقات التركية الشرق أوسطية والعلاقات الإسرائيلية على وجه الخصوص، دون إغفال الحلم التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والعقبات التي تواجهها في ذلك.

وتناولنا في الفصل الثالث عرض وتحليل الموقف التركي من الثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة، و أهم الآثار والانعكاسات التي سببتها هذه الأحداث على الدولة التركية في العديد من المجالات، حيث جسدت الأزمة السورية تحديات كبيرة للسياسة الخارجية التركية، وكانت بمثابة التطبيق العملي لنجاح الإستراتيجية التركية لحزب العدالة والتنمية ومهندس السياسة الخارجية التركية احمد داوود اوغلو المتمثلة في سياسة تفسير الأزمات مع دول الجوار، وتطرقنا في الأخير إلى إبراز اتجاهات السياسة في ظل التطورات الإقليمية.

الفصل الأول:

حزب العدالة والتنمية
وسياسة تركيا الداخلية

المبحث الأول:

نشأة حزب العدالة والتنمية وأهدافه.

المطلب الأول :

المسار التاريخي لحزب العدالة والتنمية.

تتميز الحركة الإسلامية في تركيا عن غيرها من بلدان العالم الإسلامي، حيث أنها تعمل ضمن نظام علماني تحول نحو التعددية في ظل الرقابة للمؤسسة العسكرية منذ الخمسينات.

وهي أيضا حركة تكونت داخل النسق الصوفي ولم تخرج عنه بل تطورت نحو فكر صوفي أوسع من مضمونة السياسي والاجتماعي، ورغم المعوقات إلا أن الحركة الإسلامية تمكنت من تحقيق نجاحات سياسية، وأنجزت تعبئة اجتماعية متقدمة في نزع سمة الرجعية عن وجه الإسلام وإظهاره بشكله الحقيقي باعتباره دين قيم ومنهاج حياة.

وكان لحزب الرفاه (الحركة الأربكانية) تأثير واضح وقوي في هذا الإنجاز لما قام به جهد وما أنتجه من احزاب منها من سار على نهج زعيمه (أربكان) ومنها ما انفرد عنها كحزب العدالة والتنمية الذي ظهر منذ ولادته كقوة سياسية كبيرة في تركيا، فتباينت الآراء حوله حيث هناك من يراه حزب جديد وهناك من يراه أول انشقاق في الحركة الإسلامية التركية المعاصرة.

لقد أدرك زعيم حزب الرفاه (نجم الدين أربكان) أن مصير حزبه لا بد أن يقضى كسابقه (حزب النظام الوطني والسلامة الوطني) لذا كلف محاميه (إسماعيل ألب نكين) بتأسيس حزب جديد تحت حزب الفضيلة في 17 كانون الأول 1997، ليترث حزب الرفاه الذي انضم نوابه في المجلس الوطني الكبير بعد قرار حظره إلى الحزب الوريث وترأس المجموعة البرلمانية (رجاء كوتاني)¹.

حيث دخلوا غمار انتخابات 1999 وحصل على المركز الثالث برصيد (111) مقعدا مسجلا بذلك تراجعاً بمعدل 6% مما حصل عليه حزب الرفاه عام 1995.

وقد كان لهذا التراجع أسباب عدة حيث عانى الحزب من مشاكل مع القضاء الذي أنهك قاداته بالخطر والسجن، الأمر الذي حال دون الاستعداد الجيد لهذه الانتخابات في ظل غياب قادة الحزب مما أفقد حزب الفضيلة لدى الرأي العام الجانب الكاريزمي.

فبعد إقصاء (نجم الدين أربكان) - (وشوكت قازان) تعرض أحد أبرز قادة الحزب ورئيس بلدية اسطنبول - رجب طيب أردوغان إلى الإدانة والحكم عليه بعشر أشهر بسبب خطابه الذي ألقاه عام 1997 م².

ولهذا دخل الحزب في صراع مبكر مع مؤسسات الدولة العلمانية ومنها الجيش، مما دفع الناخبين التصويت لصالح أحزاب الحركة القومية خشية حظر الحزب، كما حصل مع سلطة حزب الرفاه، بعد أن أكد القادة العسكريين بأنه لن يتساهلوا في حال تشكيل حكومة إسلامية أخرى.

في الوقت الذي كانت المؤسسة العلمانية تبحث عن حجة قانونية لحل الحزب، اهتم الرأي العام المحلي بالصراع القائم داخل الحزب بين جناح المحافظين وجناح المجددين، أكد

¹ - أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع 2011 ص 387.

² - د. سلمان داود سلوم الغزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، الأردن، دار أمانة للنشر والتوزيع 2014 ص 69.

"رجب طيب أردوغان" وبعض زملائه رغبتهم في تشكيل حزب جديد لكن أعضاء الحزب رفضوا بحجة أنه يجب توحيد الصفوف فليس من الممكن تقسيم الحزب ولهذا السبب سعى "توكاني" أن يقنع أردوغان وزملائه بضرورة الوحدة وعدم التصارع والكفاح من أجل حل المشكلة.

كان لقرارات 28 فبراير 1997 تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الإسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة بعد صدور وثيقة الأمن القومي في أغسطس 1997، هي وثيقة تقوم بإعدادها رئاسة الأركان العامة كل خمس سنوات تحدد فيها أهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الأمن القومي التركي، فقد أبرزت الوثيقة في خطتها الخماسية 1997-2002 أن صعود الإسلام السياسي هو الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي¹.

ولا شك أن هذا القرار حاول إجهاض صعود التيارات الإسلامية للحكم وعدم تغلغلها في الساحة السياسية التركية، وينبغي القول أن مناخ قرارات 1997 قد انعكس ايجابيا على موجبات قيادات الإسلام السياسي والجماعات الأخرى.

فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم حله بقرار المحكمة الدستورية حزب جديدا أسموه حزب الفضيلة وورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه، غير أن النقطة الأبرز التي ورثها هو الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والجديد، وتفاقم هذا الصراع حتى تم حل الحزب في 2001/06/22 بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية².

ويمكن القول أن حل حزب الفضيلة كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الاريكانية إذ شكل زعماء الجناح التقليدي حزبا جديدا هو حزب السعادة، وحافظوا على أطروحاتهم القديمة.

¹ - أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق الذكر، ص 390.

² - طارق عبد الخليل، العسكر الدستور في تركيا، الطبعة الثانية، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2013 ص 149.

أما الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه طيب رجب أردوغان وعبد الله غول، اهتدى بعد مراجعة جدية إلى ضرورة انتهاج مقارنة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا الإتحاد الأوربي، وتبلورت هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 2001/08/14، لا ينتمي إلى الحركة الأركانانية .

وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة:

يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركية مسمى "الاق بارتى" أي الحزب الأبيض وصل إلى السلطة نتيجة بعد فوزه في الانتخابات التشريعية أجريت في 11 نوفمبر 2002 بحيث أحرز على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدا، وهو بذلك قد حقق فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم أنه لم يمض على تأسيسه عام ونصف حيث تأسس بـ 14 أوت 2001 وقد كان شعاره "الا نفتاح على العالم" وهو الحزب الوحيد الذي يرغب أن مرجعيته الفكرية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الإنسانية، كما يتضمن برنامج الحزب أن العلمانية هي ضمانه الديمقراطية لا أساسها، وإنما المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي وبالتالي فهي مفهوم أو بضع حدودا للدولة لا للأفراد، وهي حباد الدولة نجاه %ليس عامل تقسيم للمجتمع يد عامل توحيدده وقد عرفت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية عدة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فمن بين الإصلاحات السياسية:¹

- إلغاء حالة الطوارئ جنوب شرق تركيا.
- إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالحكومات السابقة.
- احترام حقوق الإنسان.

¹ - د محمد نور الدين، تجربة حزب العدالة و التنمية : عشر سنوات من النجاحات و الاخفاقات في تركيا ، swissinfo ، 12 نوفمبر 2012 ، على الموقع : <http://www.swissinfo.ch/33924308/>

- تحيد المؤسسة العسكرية.
- تحيد المؤسسة القضائية (المحكمة الدستورية).
- أما من الناحية الاقتصادية : ¹
- تراجع ديون القطاع العام وانخفاض سينما عام 2009 إلى سنة 29.1% كانت تقدر عام 2002 بـ 61.4%.
- زادت احتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي حيث وصلت إلى 70.1 مليار دولار عام 2010 كانت تقدر عام 2002 بـ 26.1 مليار دولار
- أصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (20) الاقتصادية وبالتالي أصبح الاقتصاد التركي أكبر اقتصاد في أوروبا.
- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار عام 2002 إلى 618 مليار دولار عام 2010.
- كان الدخل القومي على الفرد عام 2002 بقدر 3500 دولار قد ارتفع هذا المقدار إلى 8500 دولار 2010.
- أما الناحية الاجتماعية والثقافية فقد:
- أنشأت حكومة حزب العدالة والتنمية في غيره ما بين 2002.2010 ما تقارب 49 جامعة حكومية إضافة إلى 29 جامعة أهلية وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى 102 جامعة كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى 52 جامعة.
- أصبحت ميزانية التربية أكبر ميزانية في عهد الحكومة الحالية حيث فاقت ميزانية وزارة الدفاع.

1- سامية السيد ، 8 نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية في تركيا منذ 14 عام ، تركيا بوست ، 17 اوت 2015 ، على الموقع : <http://www.turkey-post.net/p-67983/>

- انحزت تركيا ما بين عامي 2002 و 2010 ما تقارب 1028 مستشفى إضافة إلى 251 مستوصف.

- ارتفعت ميزانية وزارة الصحة إلى 13.4 مليار ليرة تركية سنة 2010

- تم ترميم 3484 اثر تاريخي ما بين 2003- 2010

- تم انجاز مشروع العصر "مارماراي" مشروع السكة الحديدية الذي بریف أسبابا روبا تحت مصيف البوسفور.

المطلب الثاني:

قيادات حزب العدالة والتنمية

في هذا العنصر إشارة إلى أهم القيادات في حزب العدالة والتنمية وتحليل شخصياتهم ونسبهم العقائبي وكيف استطاعوا أن يغيروا من وجه الحركات الإسلامية وصولا إلى أعلى هيئة في تسيير شؤون البلاد من خلال أفكارهم وأطروحاتهم التي بنيت على واقع التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية وفي العالم.

طيب رجب أردوغان: ولد أردوغان في عام 1954 من عائلة فقيرة، كان والده عنصرا في حفر السواحل بمدينة ريزه، وانتقل إلى اسطنبول وهو في (13) من عمره لضمان مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة، وهذا ما دفع بأردوغان العمل كبائع متجول في شوارع اسطنبول، ودرس في مدرسة إسلامية.

بعد مرحلة الإعدادية درس في مدرسة الأئمة والخطباء الدينية بين عامي 1963 و1973، لعب كرة القدم على سبيل الاحتراف، حاز على شهادته الجامعية في الإدارة والمحاسبة من جامعة مرمرة في اسطنبول وهناك تعرف على نجم الدين أريكان، وانضم إلى حزب السلامة الوطني وأصبح عام 1975 رئيسا لمركز الشباب باسطنبول.

في عام 1984م، أصبح رئيسا لبلدية مدينة اسطنبول، جاعلا منها أنظف مدينة وأكثرها اخضراراً. وقد حصل اردوغان على جائزة طوكيو عام 1990 كأفضل رئيس بلدية في العالم من حيث الانجازات المخصصة لسكانها .

تمت إدانته وحظر عن العمل السياسي عام 1998م وحكم عليه بالسجن (10) أشهر بتهمة التحريض على الكراهية الدينية.

في عام 1994 أصبح عضوا في حزب الفضيلة حتى تم حظره، أسس حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 مع مجموعة من زملائه وعندما كان محروما من حقوقه المدنية تولى عبد الله غول قيادة الحزب حتى رفع عنه الخطر عام 2002، ثم تولى رئاسة الحكومة التركية بموجب الانتخابات التكميلية سنة 2003، كما يعد أردوغان من مريدي الطريقة الصوفية النقشبندانية، حيث كان التعليم الديني للأثر البارز على شخصيته أردوغان والاقتراء بسنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

كما يتمتع بشخصية كاريزمية مما أتاح له قدرة التأثير في الأوساط الإسلامية والسياسية بفعل علاقاته المعتدلة مع مختلف الأطراف.

وقد عبر أحد الصحفيين عن الدور المتألق لأردوغان بقوله : إن السياسة التركية لم تتجب في العقد الأخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي ألا وهو أردوغان.

وأن عودة أردوغان ستؤدي إلى أنشاء قوة ديناميكية على الساحة السياسية ستقلق حزبي وسط اليمين في البرلمان، وهو حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح¹.

¹ - سمير سبتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان الطبعة الأولى، الأردن، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص4.

يحمل اردوغان رؤى معينة للمشكلات الدولية المعاصرة، ويشير إلى بعض تلك المشكلات للتدليل على صحة عقائده وعلى سبيل المثال فقد ذكر أن: " الظروف الفوضوية التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت سببا في ظهور العديد من المشكلات المزمنة مثل الحرب : الحروب الأهلية، والاحتلال والتسلح النووي والاتجار بالبشر، في حين ان العولمة تتيح فرصا جديدة كما أنها تتسبب في بروز مشكلات عالمية جديدة وتعميق أسباب التفاوت المتأصلة في النظام العالمي.

كما وجه اردوغان في كلمته أمام منتدى اسطنبول الدولي عام 2012 انتقادات كبيرة إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بسبب طريقة تعاملها مع الوضع في سوريا حيث يستمر القتل والتهجير دون أن تستطيع المنظمة الدولية فعل أي شيء، ونعى في كلمته أمام المؤتمرين العدالة الدولية، رابطا تحقيقها بإصلاح مجلس الأمن.

يرى اردوغان أن الصراع ليس السمة الرئيسية للسياسة في كل مستوياتها، وعلى سبيل المثال فان الاختلافات الثقافية والتاريخية والدينية يجب أن لا تكون سببا للصراع، ومن ثمة فانه يؤكد معارضته بكل حزم لأي تمييز ضد أي مجتمع أو دين أو مذهب أو ثقافة أو دولة.

اردوغان شخصية لها خلفية إسلامية واضحة ، وطموح شخصي كبير، حيث يسعى إلى إكساب تركيا العمق التاريخي والثقافي والجغرافي للإمبراطورية العثمانية من جديد، كما انه في الوقت ذاته قائد برغماتي كرس جهوده من اجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا، حتى وان تعارض ذلك مع قناعاته الشخصية ويتضح ذلك من خلال احتفاظه بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار مساعيه لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومشاركتها في عمليات الناتو في الشرق الأوسط وغير ذلك من سياساته التوافقية في الداخل والخارج .

2- عبد الله غول¹:

من مواليد 1950 بمحافظة قيصري التي يتمسك مواطنوها بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية، وفيها أهم مراكز الثقافة الإسلامية القديمة، حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد عام 1972 حضر لنيل شهادة الدكتوراه بين عامي (1976-1978) كان عضواً في اتحاد الطلاب الأتراك، سجن على يد الشرطة العسكرية بعد انقلاب 1980 بتهمة الانتماء إلى مجموعة السنحق.

عين مدرسا للاقتصاد بجامعة سفاريا في تركيا ثم عمل بين (1983-1991) خبيراً اقتصادياً في بنك التنمية الإسلامي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية مما أتاح له تعلم اللغة العربية.

لقد تأثر غول بأفكار (بديع الزمان النورسي) والشاعر الإسلامي (نجيب فاضل قضا كورك) قبل انتمائه إلى حزب إلى السلامة الوطني بزعامة أركان الذي كان بعد قدومه له. أصبح عضواً في البرلمان التركي عام 1991م ممثلاً لمحافظةه عن الحزب الرفاه. -لقد كان غول من أبرز الشباب المتدينين الذين ظهروا في حزب الرفاه وكان الشخص المسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب .

وكان -عبد الله غول- معجب بالنموذج الأمريكي للعلمانية وأنه يود نقل هذا النموذج إلى تركيا باعتباره لا يتضمن منع أية أفكار.

أصبح عضواً في حزب الفضيلة ثم شارك مع زميله أردوغان في قيادة التيار التجديدي في الحركة الإسلامية التركية، معلنين عن تأسيس -حزب العدالة والتنمية.

¹ - عبد الله غول خبير اقتصادي و محنك سياسي ، الجزيرة نت / 24 / 2007/04 على الرابط الالكتروني [http :www.aljazeera.net/news/page/3fofa78d.c4ee_4bb0.p444](http://www.aljazeera.net/news/page/3fofa78d.c4ee_4bb0.p444)

عقب فوز الحزب بالانتخابات التشريعية تولى عبد الله غول رئاسة الوزراء عام 2002، بدلا عن طيب رجب أردوغان الذي كان ممنوعا من ممارسة النشاط السياسي، إلى أن تم رفع الخطر عنه بعد أربعة أشهر فتولى رئاسة الحكومة وأصبح غول وزير للخارجية حتى عام 2007 إذ تم انتخابه رئيسا للجمهورية التركية.

(3) أحمد داود أوغلو¹:

ولد في مدينة قونية (konya) التركية في منطقة طاشكنت عام 1959، وأنهى المرحلة الثانوية في مدرسة إسطنبول الثانوية، وحصل على الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية في جامعة (البوسغور) في إسطنبول ودرجة الماجستير في قسم الإدارة العامة في الجامعة نفسها ثم أتم دراسته للدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة نفسها أيضا ، كما عمل خارج تركيا في الأعوام 1990-1995 وفي جامعة مرمرة مل بين 1995-1999.

شغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت .

- عين مستشار الرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلم حزب العدالة والتنمية (A K P) الحكومة في تركيا في خريف 2002 ، تم تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع 2009.

ويوصف داود أحمد أوغلو، وزير خارجية تركيا الحالي، بمهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم، كما يلقبه البعض "كيسنجر" تركيا.

¹ - احمد داوود اغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2011 ص 645.

كما أن لداود أحمد أوغلو إسهامات علمية عديدة ، تنوعت بين الكتب والمقالات و أوراق العمل الأكاديمية ومن أهم كتبه على سبيل المثال لا الحصر كتاب : العمق الاستراتيجي : موقع تركيا، ودورها في الساحة الدولية.

كما أن للمؤلف مقالات وأعمالاً علمية عديدة ترجمت إلى لغات مختلفة في مواضيع : التحليلات السياسية الإقليمية ، والفلسفة السياسية المقارنة وتاريخ الحضارات المقارن، وفي مجال العلاقات الدولية بشكل خاص.

المطلب الثالث :

أهداف حزب العدالة والتنمية

يؤكد الحزب في أدبياته أنه حزب سياسي يلتزم القوانين التركية، ويعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ورفض كل أشكال التمييز، وأنه يسعى للدفاع عن احترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي، يحترم حرية التعبير.

ويقول إنه يعطي أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويؤمن بالإنسان مصدراً أول للتطور الاقتصادي، ويرى أن «عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية»، كما يؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف، ودعم البرامج التعليمية والتدريبية كما يسعى إلى الحفاظ على الدولة التركية وتحقيق سيادة شعبها في كامل أراضيها وذلك من خلال تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية ذات البعد الحضاري والمدني بما لا يتعارض مع النهج الذي وضعه مصطفى كمال أتاتورك، وترسيخ منظومة القيم والأخلاق التي تعد موروثاً حضارياً للشعب التركي بكل اطيافة كما يسعى الحزب إلى القضاء على المشكلات التي يعاني منها الشعب

التركي منذ سنوات طويلة، ويسعى كذلك الحزب إلى تطوير قدرة النظام السياسي على حل المشكلات واتخاذ القرارات، وتذليل كافة العوائق التي تعوق التنمية داخل الوطن، والوصول بتركيا إلى المكانة التي تستحقها، كما يستهدف التنمية تقديم حلول جذرية ودائمة للمشكلات بشكل يتفق مع الواقع العالمي، ويتخذ من خدمة المجتمع أساساً له، ويتبنى القيام بالعملية السياسية في إطار القيم الديمقراطية المعاصرة وليس في إطار إيديولوجي.

وبالتالي فقد حدد حزب العدالة والتنمية لمسيرته مجموعة من الأهداف، منها ما يتعلق بمشروعه المقترن بمصير الدولة التركية. ومن بين جملة هذه الأهداف المتعلقة بمشروع الحزب في أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أوردتها في برنامجه نجد¹:

- تحويل تركيا إلى بلد مستديم الإنتاج والنمو من خلال توظيف الموارد البشرية والطبيعية المعطلة منذ سنوات.
- القضاء على الفجوة في توزيع الدخل، وبهذه الكيفية يتم رفع مستوى الرفاهية لجميع أفراد الشعب التركي.

وفي مجال الحقوق الأساسية والحريات، يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق

الأهداف التالية² :

- تنفيذ معايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون تركيا طرفاً فيها، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس لحقوق الإنسان، والصيغة النهائية لاتفاقية هلسنكي.

¹ - د . سلمان داوود سلوم العزاوي ، حزب العدالة و التنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، الاردن ، دار امنة للنشر و التوزيع ، ص 81.

² - موقع حزب العدالة و التنمية :

- الاستفادة من آراء واقتراحات المؤسسات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وإقامة تعاون وثيق بين أجهزة الدولة وتلك المنظمات، والتأكيد على مشاركة هذه المنظمات في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وفي وضع توصيات تفضي إلى حلول، وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وفي مراقبة أداء قوات الأمن.
- ضمان حرية التفكير والتعبير وفق المعايير الدولية، من خلال التعبير عن الأفكار بحرية، واعتبار الاختلافات ثراءً فكرياً.¹
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن لجميع المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن أفكارهم بحرية، وأن وجود صحافة حرة شرط أساسي من شروط الديمقراطية المعاصرة. ومن ثم يستهدف الحزب إعادة النظر في القوانين الخاصة بوسائل الإعلام، التي لا تتفق مع متطلبات النظام الاجتماعي الديمقراطي، ومنح الإعلام حريته في التعبير، وذلك من خلال مراجعة كافة القوانين الخاصة بالإعلام وفي مقدمتها مواد الدستور المعنية، وكذلك حماية حرية الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام المرئية حماية دقيقة، وعدم السماح باحتكارها.
- التطبيق الكامل للمعايير الدولية في مجال الحقوق والحريات الخاصة بالمرأة والأطفال والحياة العملية.
- تنظيم البرامج التربوية والتعليمية بدءاً من المدارس الابتدائية والمنشآت العامة من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومن أجل جعل حقوق الإنسان والحريات نمطاً سلوكياً.

¹ - موقع حزب العدالة والتنمية :

<http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi#bolum>

- ضمان حرية التقاضي والحق في المحاكمة العادلة، وتيسير الطريق أمام كل إنسان للمطالبة بحقه.
- التعامل بحزم وشفافية مع أي إجراء غير مقبول في دولة القانون الديمقراطية مثل التعذيب والموت جراء الاعتقال، والاختطاف القسري، والجرائم المقيدة ضد مجهول. وينبغي أخذ كل شكوى يتقدم بها المواطنون في هذا الشأن بعين الاعتبار، واتخاذ الإجراءات الرادعة، وعدم التهاون في معاقبة المسؤولين عن ذلك.
- يهدف حزب العدالة والتنمية إلى اتخاذ التدابير اللازمة حتى يتسنى لكافة المواطنين الاستفادة من الخدمات العامة دون أي تمييز بينهم. وفي هذا السياق يستهدف الحزب وضع مفهوم إداري من شأنه القضاء على أزمة الثقة التي تتزايد تدريجياً بين المواطن والدولة ومؤسساتها، وتحقيق ثقة المواطن بالدولة وكافة مؤسساتها.
- تفعيل دولة المؤسسات لتأمين النهوض بتركيا إلى مصاف الحضارة المعاصرة بما يؤهلها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- من بين أهداف الحزب كذلك تفعيل التبادل الثقافي بين تركيا والأمم الأخرى إلى أعلى مستوى له، مع احترام البنية الرئيسية وأسلوب الثقافة القومية التركية فهذا يعد السبيل الوحيد لبناء مناخ ثقافي معاصر وبالتوفيق بين هذين المبدأين أساس للسياسة الثقافية المتبعة من قبل الحزب وبذلك الابتعاد عن إشكالية الصراع الثقافي.
- تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدل الرفاهية من خلال تبني نظرية اقتصاد السوق وقيادة الإصلاحات الاقتصادية لإنقاذ البلاد من حالة الركود والتضخم.
- بذل الجهود لتوفير مزيد من الحماية لحقوق المواطنين الأتراك الذين يعيشون خارج الوطن، وتحفيز الأجهزة الموجودة للعمل بشكل أكثر فعالية من أجل القضاء على المشاكل التي يواجهونها سواء في تلك الدول التي يعيشون بها أو في تركيا، وإعادة هيكلة هذه الأجهزة إذا لزم الأمر.

- إتباع سياسات معاصرة لتحقيق الاستقرار السياسي في منظومة العلاقات التركية سواء الإقليمية أم الدولية بما يتناغم مع الطبيعة الاثنية والعرقية للمجتمع التركي وامتدادها إلى المحيط الخارجي.
- تسعى تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي¹.

¹ - المرجع نفسه.

المبحث الثاني :

حزب العدالة والتنمية والتحديات الداخلية.

المطلب الأول:

منطلقات الحزب بين علمانية الدستور وهيمنة المؤسسة العسكرية

يمكن القول أن دور الجيش في الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية التركية في 1923 بقيادة كمال أتاتورك قد اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فقام بقوة الجيش بإلغاء الخلافة العثمانية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له، وقام أتاتورك بتعديل التنظيم الداخلي للجيش وترسيخ وضعيته القانونية وتنصيبه حارسا للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات للجيش الذي صدر عام 1935 حيث نصت المادة 35 على أن «وظيفة الجيش هي حماية الوطن التركي والجمهورية التركية» وبهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولا مسؤولية قانونية عن حماية الوطن التركي عسكريا ومخولا بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية¹.

دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتجلت هذه التدخلات في صور مختلفة وكان الانقلاب العسكري أبرز هذه الصور، وأكثرها تأثيرا في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

¹ د. طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من الفضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر الطبعة الثانية مصر، دار نهضة مصر ص87.

حيث استمد جنرالات تركيا الشرعية القانونية للانقلابات العسكرية من المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية التي تخول للمؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات ، الثلاثة الأولى منها كانت عسكرية مباشرة وهي انقلاب 27 ماي 1960 وانقلاب 12 مارس 1971 وانقلاب سبتمبر 1980 أما الانقلاب الأخير فكان في 28 فيفري 1997 وكان مختلفا عن سابقه من حيث النسق الذي تأطر فيه فلم يكن انقلابا عسكريا مباشرا وإنما اصطلح السياسيون الأتراك على تسمية الانقلاب " ما بعد الحداثي " .

يعد الانقلاب الثالث في 12 سبتمبر 1982 اكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول أن دستور 1982 الذي تمت صياغته في فترة الحكم العسكري التي امتدت 3 سنوات والذي لا يزال معمولاً به حتى الآن في تركيا.

حيث كان أكثر الدساتير التركية ترسيخا لدور العسكر في كافة شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا وهو ما دعا مؤرخين وسياسيين إلى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع¹.

ولقد اكتسب الجيش مقومات السيطرة على آليات الدولة وحياة المجتمع التركي من خلال وضعه القانوني الذي يركز على النقاط التالية:

¹ - محمد فتحي ، العسكر تركيا ، موقع ساسة بوست 28ماي 2014 الرابط www.sasapost.com/4-militarg-coups-in-modern-turkeyl.

- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات ومؤسسات الدولة مثل مجلس الأعلى للتعليم و اتحاد الإذاعة والتلفزيون ليكونوا رقباء على هذه المؤسسات.
- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي الذي سبق وأن شكل بموجب دستور 1982 المتكون من عسكريين ومدنيين حيث نصت المادة (118) من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات تعرض على مجلس الوزراء للإقرار عليها إلى صفة قرارات يعلم بها مجلس الوزراء وملزم تنفيذها.
- تولى رئاسة الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني بموجب القانون المنظم لدستور عام 1982 من أحد قادة الجيش التركي بما لا تقل رتبته عن فريق أول، ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية.
- لقد استمرت المؤسسة العلمانية والجيش في تركيا طوال العقود الماضية تحرص على المحافظة على ميزة النفوذ والسيطرة التي فصلت لصالحها بموجب الدساتير المتعاقبة وعمدت على منع أي نفوذ إسلامي فعلي وهذا ما أدركه مؤسسو حزب العدالة والتنمية من

خلال تبنيهم خطاب برغماتي متصلح مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية وهذا ما أعلن عنه عبد الله غول بإصرار: "نحن لسنا حزبا دينيا... نحن حزب أوروبي محافظ"¹. ما إن تم ترشيح تركيا في هلسنكي من أجل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي حتى بدأ الاتحاد في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، تركز مضامين هذه التقارير حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية وبالتحديد الدور الكبير الذي يمارسه مجلس الأمن القومي، حيث طالب الاتحاد الأوربي بتقليص صلاحياته وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة وبناء عليه تم إجراء حزمة تعديلات دستورية شملت 37 مادة في أكتوبر 2001 كان أبرزها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن القومي حيث تم توسيع عدد أعضائه المدنيين ليكسب أغلبية مدنية بإدراج عضويتي نائب رئيس الوزراء إضافة إلى وزير العدل، كما ألغت إلزامية قراراته وجعلتها خاضعة لتقييم مجلس الوزراء، وكانت هذه التعديلات أولى الخطوات التي قلصت من نفوذ العسكريين².

جاء وصول اردوغان إلى السلطة متزامنا مع عدة متغيرات داخلية وخارجية واستغل الرغبة التاريخية للأتراك للانضمام إلى الاتحاد الأوربي في الوفاء بمعايير كوبنهاغن من أجل الموافقة على الشروع في المفاوضات الأوربية، وأول هذه المعايير هو تقليص النفوذ السياسي للجيش وبالطبع لم يستطع الجيش معارضة اردوغان في طريقه نحو "الحلم الأوربي" الذي يعد مطلباً قومياً أتاتوركياً في الأساس.

ولأجل تحقيق هذه الرغبة بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية سلسلة إصلاحات سياسية و دستورية جاء أكثرها في سياق الاستجابة لمعايير كوبنهاغن الخاصة بالانضمام للاتحاد الأوربي، وتركزت المطالب الأوربية على ضرورة تأكيد الضبط المدني للقوات المسلحة وتحقيق حضور المؤسسة العسكرية في وضع السياسة العامة فضلا عن توسيع

¹ - د. سلمان داوود سلوم الغراوي، حزب العدالة والتنمية دراسة شأن تركيا الداخلية والخارجية، الأردن، دار أمانة التوزيع ص118.

² - د. طارق عبد الجليل، مرجع سابق الذكر، ص160.

الخيارات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة وإجراء تغييرات دستورية وتشريعية كتعديل المادة الرابعة عشر (14) من الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة.

تعديل المادة الخامسة عشر (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته قتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة.

تعديل المادة الرابعة التي كانت تتاط بالمجلس وأمانته العامة المتعلقة بمهمة المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتباره القائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الاتاتورية فاقصرت بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس في رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني والقيام بإخبار مجلس الوزراء.

تم إجراء تعديل دستوري على المادة (131) الغي بموجه عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتقييم تم أيضا إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل هيئة الإذاعة والتلفزيون.

شملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضا السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى شأن قضايا الفساد وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني وتحت إشراف السلطة المدنية أيضا وإخضاع موازنة الجيش للرقابة ومحاسبة القضاء والبرلمان بما يساهم في ضبط إنفاق الجيش الذي كان يقتطع قبل التعديل 9% من موازنة الدولة دون مناقشة البرلمان كما كان يهيمن على مشتريات الأسلحة ويملك أسهما كبيرة في الصناعات الأساسية والكبيرة¹.

¹ - المرجع نفسه، ص 162 .

- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة.

- الموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات ويكون اختيار الرئيس التركي المقبل عن طريق الاختيار الشعبي المباشر وليس عن طريق البرلمان تكون ولايته خمس سنوات يمكن انتخابه مرتين على الأكثر.

وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية.

- ومن ثمة فإن حزب العدالة والتنمية تمكن من اتخاذ خطوات جادة نحو ديمقراطية حقيقية تحضى بقبول الشعب التركي وبمباركة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

الانقلاب العسكري الفاشل عام 2016 :

مرة أخرى أثبت الشعب التركي أنه الرقم الأصعب في المعادلة السياسية وحتى العسكرية في تركيا ودخل التاريخ من أوسع أبوابه وسطر حروفه من ذهب، وألغى ولأبد القاعدة المعروفة في تركيا بأن الجيش هو "حامي العلمانية بتركيا" في إشارة إلى الأيديولوجية الكمالية التي تعتبر حتى قبل هذا المحاولة الفاشلة العقيدة الرسمية للدولة، واستبد لها بقاعدة جديدة هي "الشعب حامي الديمقراطية والدستور"، وأن الشعب الذي لمس الديمقراطية الحقيقية وعاشها لن يرضى بالرجوع إلى عهد الانقلابات الدامية وبالخضوع لحكم "العسكري" مجددًا مهما كان الثمن كما ستخلد تركيا يوم الخامس عشر من جوان سنة 2016 كمحطة فارقة في تاريخها الحديث، فقد يشكل هذا الحدث تداعيات مهمة ومفصلية في المشهد التركي ومسيرة حزب العدالة والتنمية بشكل عام.

يمكن أن يكون فشل هذه المحاولة عاملاً حاسماً في إسدال الستار نهائياً أمام أي انقلاب قادم، بعدما فشلت في ذلك كل الأضرار التي تسببت بها الانقلابات الأربعة السابقة

ومحاكمة القادة والضباط وإنجازات تركيا مؤخرًا. ذلك أن صدى الفشل والضغوط المعنوية الشديدة على المؤسسة العسكرية إضافة للإجراءات المتوقعة في توقيف المشتركين في الانقلاب سيكون لها أثر مباشر على ذلك..

من ناحية أخرى، سيكون عنوان الأيام والأسابيع القليلة القادمة مكافحة التنظيم الموازي المتهم الأول بالتخطيط للانقلاب، وإقصاؤه تماما من المؤسسات العسكرية والقضائية وهو ما بدأ فعلا منذ الساعات الأولى لفشل الانقلاب، حيث أوقف خلالها أكثر من 2700 من القضاة والمدعين العامين المحسوبين عليه¹.

أما على المدى المتوسط، فسيكون حديث ودور أردوغان الحاسم في إفشال الانقلاب زيادة في رصيده الشعبي وثقة المواطن به واقتناعه أكثر بفكرة استهداف تركيا العدالة والتنمية والرئيس، مما سيمنح الأخير فرصة لتفعيل وتسريع ملف الدستور الجديد والنظام الرئاسي، وقد يساعد تكاتف مختلف الأحزاب ضد الانقلاب وروح التناغم والتهدة التي سادت منذ ذلك الحين في تخفيف حدة الاستقطاب السياسي بينها رغم الخلافات، وإعداد أرضية لحوار هادئ -على الأقل مع بعضها- قد يفيد في إيجاد حلول وسط عملية في ملف الدستور الذي يحتاج لتوافق مجتمعي وسياسي أكثر من الأغلبية العددية².

¹ - وسام الدين العكلة، الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، تركيا برس، 16-06-2016 على الرابط:

www.turkpress.co/node/23789

² سعيد الحاج، الانقلاب الفاشل في تركيا.. الأسباب و التداعيات، الجزيرة نت، 18-07-2016 على الرابط:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016-07-18

أما إستراتيجيا، فستكون كل هذه التطورات فرصة لأردوغان ومن خلفه العدالة والتنمية لإعادة هيكلة القوات المسلحة التركية وضبط بوصلة ولائها ومنظومة أفكارها، سيما وأنها في وضع لا تحسد عليه بعد مسؤوليتها غير المباشرة عما حصل وفشل المحاولة الانقلابية وحملة الاعتقالات التي طالت وستطال قيادات وازنة فيها

يدرك أردوغان أكثر من غيره أن 14 عاما من الحكم غير كافية لتغيير عقيدة المؤسسة العسكرية ومنظومة أفكارها التي تدور حول تميزها باعتبارها مؤسّسة الجمهورية وحامية حماها ومبادئها فضلا عن عدم رضاها عن الخلفية المحافظة الإسلامية لقيادات حزب العدالة والتنمية، فضلا عن الاعتراضات المتوقعة على حملة المداهمات الواسعة في جهازي الجيش والقضاء بما يمكن أن يحفز تحركا مشابها مستقبلا¹.

إن يندرج أغلب ما قام به حزب العدالة والتنمية منذ 2002، تحت بند الإصلاحات المتدرجة والبطيئة تحت سقف الدستور، أما اليوم فقد يكون أمام فرصة القيام بإجراء تغييرات سريعة وعميقة في بنية عدد من المؤسسات، أهمها العسكرية والقضائية، بما يضمن بقاءها تحت سقف الدستور وطوع قرار القيادة السياسية، وهي متغيرات لا غنى لتركيا عنها في سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الإستراتيجي البعيد.

¹ - المرجع نفسه.

المطلب الثاني:

حزب العدالة والتنمية... والمسألة الكردية.

- أكراد تركيا:

الأكراد هم شعب هند و إيراني يرتكزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غربي آسيا المعروفة بجبال كردستان تنتشر جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا والعراق وإيران وسورية وتوزع إلى حد ما في لبنان وأسيا الوسطى.

ويعتبر الأكراد من الجماعات الاثنية الرئيسية في تركيا وتشمل تسمية أكراد جماعة أن جماعات ذات طيف ثقافي وديني ولغوي ومناطقى وقبلي واسع، ولكن في العموم يعبر مع كل الفروق والتميزات عن روح قومية موجودة بصورة ما ولكنها لم تستطع حتى الآن أن تتجسد في كيانات سياسية أو في دولة.

أكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط الذين يعتقدون أن منطقة كردستان هي وطنهم التاريخي، وينقسم المجال الكردي وفق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وتقدر مساحة إقليم كردستان نحو 410 ألف كيلومتر مربع، منها 194 ألف كيلومتر مربع في تركيا ويتوزع الأكراد خارجها في الجغرافيا المحيطة بها، كما هاجر كثيرون منهم إلى عدد بلدان آسيا واروبا وأمريكا الشمالية¹.

تقدر نسبة الأكراد في تركيا 20% من السكان وهم يريدون عن 10 مليون نسمة يتركزون في 11 مقاطعة أو إقليما في جنوب شرقي البلاد.

¹ - د. عقيل محفوظ، تركيا والاكرد: كيف تساهم تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي ودراسة البيانات، مارس 2012 ص9.

تتمثل المشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا في عدم اعتراف الدولة الكمالية بهم كونهم مجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، ويتجسد ذلك من خلال الرفض المستمر لمنحهم ما يجسد هويتهم المستقلة ثقافياً وسياسياً، كأحقية التعلم باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية وفتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية. كان الجنرالات الأتراك عازمون على حل القضية الكردية بالقوة اثر انقلاب عام 1980 ولذلك وضعت مناطق من الإقليم الشرقي في حالة طوارئ، إلا أن المقاومة الكردية أصبحت أكثر تنظيماً خلف زعيم العمال الكردستاني¹.

ظلت هذه المسألة عالقة طيلة العقود الماضية، وحتى بعد أن تم إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان وتراجعته عن مشروع إقامة دولة كردية وإعلان الحزب قراره التاريخي في 9 فيفري 2000 بنبذ العنف ووقف الحرب والعمل لخوض معركة ديمقراطية والسعي مع الشعب التركي لإقامة الجمهورية الديمقراطية.

- إن نظرنا بعين الاعتبار إلى المنطقة الجغرافية الدستورية الأكراد، سيكون من السهل علينا فهم أهمية المسألة الكردية في التوازنات الإقليمية والدولية وفهم السبب الرئيسي الذي يمكن تحولها إلى عنصر من عناصر الغموض في المنطقة وتشكل هذه الجغرافيا واحدة من أهم ساحات المرور في الشرق الأوسط وأو راسيا مما يجعلها ساحة تنافس دولي وإقليمي، ويعتبر عجز المنطقة عن دعم وجود كيان جيوسياسي موحد مصدرا من مصادر عدم الاستقرار.

¹ - د. سلمان داوود سلوم العراوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وبيانات تركيا الداخلية والخارجية الاردن، دار أمانة بنشر والتوزيع ص132.

- تعد القضية الكردية من القضايا الرئيسية التي تشغل صانعي القرار في تركيا على مستوى السياستين الداخلية والخارجية كما أنها أكثر القضايا تهديدا للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي ووحدة أرضية والأكثر استنزافا لموارده الاقتصادية .
- بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002م، ونجاحه في القيام بمجموعة من الإصلاحات في بيئة النظام التركي وتبنيه المسألة الكردية من خلال الاعتراف الرسمي بها ، حيث ظهرت ملامح تحسن في ظروف الأكراد خاصة في الجانب الثقافي وبالتحديد في مجال السماح باستعمال اللغة الكردية في المقررات الدراسية، إعادة الأسماء الكردية إلى مناطق الأكراد، تخفيف القيود عن حريات التعبير ورفع الحظر عن الإذاعة والتعليم الكردي، وفي الجانب السياسي برزت الأحزاب السياسية التي صارت معادلة مهمة في الحياة السياسية التركية و بالخصوص حزب الشعوب الديمقراطي الكردي¹.
- إن حزب العدالة والتنمية كان قد قدم رؤيته لحل المشكلة الكردية على أساس قاعدتين هما العلاقة الأخوية التي تربط بين الأكراد والأتراك خلال أكثر من تسعة قرون من الزمان القائمة على الدين الواحد والتاريخ المشترك ووحدة المصير، حيث جاء على لسان الرئيس التركي عبد الله غول "حقا الدماء التركية اختلطت بالكردية في أكثر من مكان للدفاع عن الأرض"، أما الفائدة الأخرى للحل قد تستند على إقامة جمهورية ديمقراطية على وفق ميثاق كوبنها غن الديمقراطي ليكون قاعدة أساس ووسيلة للولوج بتركيا إلى نادي الاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز القوميات الضيقة ويحترم

¹-معمّر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية الرابطة: <http://rawalsercenter.com>

الخصوصيات الثقافية لكل أقلية ، إلا أن هذا الأمر لم يجد القبول لدى الأكراد بل يتعدى مبتغاهم إلى طلب الحصول على حكم ذاتي في صيغة الفدرالية العراقية¹.
 - بلا حل للمشكلة الكردية، فلن تكون في تركيا ديمقراطية وبلا التفاوض مع أوجلان وحزب العمال الكردستاني لا حل للمشكلة الكردية ومن هذا المنطلق عمدت حكومة اردوغان الشروع في صياغة دستور جديد للدولة التركية، دستور تعترف الحقوق وتنظم العلاقة بين الدولة والأكراد وبذلك ستمكن تركيا من حل مشكلة طويلة الأمد بطريقة سلمية وديمقراطية².

وفي المقابل فان سياسة تركيا مع القضية الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية شكلت قطيعة تدريجية مع السياسة الكمالية التي قامت على انكسار القوميات غير التركية مثل الكرد، الأرمن، والعرب واعتبار كل ما في تركيا هو تركي بالضرورة، وقد راکمت الحكومة التركية سلسلة من الخطوات التكتيكية أدت إلى الانفتاح التدريجي على القضية الكردية إعلاميا من بوابة الإصلاح وتأسيس المقدمات السياسية والاجتماعية اللازمة للانخراط في حل القضية سلميا دون أن يعني ذلك التخلي عن النهج الأمني باسم مكافحة الإرهاب³.

¹ - دبلمان داوود سلوم الغزاوي ، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وبيانات تركيا الداخلية والخارجية، الاردن دار أمانة للنشر والتوزيع ص138 . 14.

² - احمد داوود اغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الطبعة الثانية، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2011 ص 474

³ - نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، " المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1991-2006"، مركز دراسات إقليمية ، ع2007، 7 .

المطلب الثالث :

البرنامج الاقتصادي ومشكلة المديونية

حقق الاقتصاد التركي منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا عام 2002 ،سلسلة من الانجازات اللافتة التي لم تكن في حسابان المحللين الاقتصاديين، حيث نجح في الخروج من عنق الزجاجة بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت به بداية الألفية. ورثت حكومة حزب العدالة والتنمية اقتصادا ضعيفا مثقل بمشاكل جوهرية ، حيث وصلت مديونية الدولة ما بين 1991 و 2000 إلى مستويات تفوق قدرة الاقتصاد التركي على احتماله، ونجمت عن ذلك موجات من التضخم المفرط، وارتفاع غير مسبوق لمعدل الفائدة، وانهيار صرف الليرة التركية، وعلى الرغم من محاولات حكومة بولند اجاوي^{1.د} إجراء سلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق وفق رؤية صندوق النقد الدولي إلى أنها انتهت بتركيا إلى أزمة كبيرة أطاحت بحكومة بولند اجاوي في 2001 .

جاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في مرحلة اقتصادية خطيرة على البلاد، وهذا ما دفع به إلى جعل الأزمة الاقتصادية في سلم أولويات برنامجه الإصلاحي، معتبرا ما حصل كان الأسوأ في تركيا منذ خمسين عام، فزيادة الضرائب والأسعار كانت يومية، والدين العام وصل مراحل تستحق إعلان حالة الطوارئ، ومعدلات التضخم فاقت كل تصور، كما أن ألف شركة صغيرة ومتوسطة أشهرت إفلاسها، وهربت الاستثمارات الأجنبية إلى خارج تركيا بفعل فقدان ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي¹.

¹ - د . سلمان داوود سلوم العزاوي ، حزب العدالة و التنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، الاردن ، دار امنة للنشر و التوزيع ، ص 164.

لقد شخص الحزب العلة في التردّي الاقتصادي بكونه يرتبط بالفساد المستشري في تركيا نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة بين الحكومة والمواطنين، وحدد الحزب جملة من المبادئ للخروج من الأزمة الاقتصادية، وتتنصر بأن يكون هنالك قوة للإرادة السياسيّة وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين لاسترجاع الاستقرار السياسي وضبط الإنفاق العام، واستنهاض الطاقات الاقتصادية بإطارات صادقة على قدر عالي من النزاهة والأخلاق.

كما تبنى الحزب نظرية اقتصاد السوق الحرة، وجملة من الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإخراج تركيا من أزمته والقضاء على حالتها الركود والتضخم، وهذه الإصلاحات تقوم على :

. هيكلة مؤسسات الدولة وخصخصتها للتوافق مع اقتصاد خاص منفتح ليبرالي، لتسهيل إجراءات جلب الاستثمارات الأجنبية وإلغاء الضرائب على هذه الشركات الأجنبية.

- . منع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية، واقتصار دورها على الجانب التنظيمي وتشجيع المنافسة الدولية.
- . لقد عول الحزب على المؤسسات الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي، ولكن بشروط وبتغييرات ضرورية تتسجم مع مصالح تركيا أولاً للخروج من الأزمة وبما يتوافق مع متطلبات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فكان جل سعيه نحو تطبيق دولة الرفاهية الاجتماعية والعمل على حماية ذوي الدخل المحدود¹ .
- . اعتمد حزب العدالة والتنمية منذ استلامه السلطة على سياسة اقتصادية تقوم على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية وفق مبادئ أساسية يمكن إجمالها بما يلي :

¹ محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز سيناء للدراسات والبحوث ص 128

• رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي في جميع القطاعات مع منح الأفضلية للقطاع الصناعي عبر ضخ القروض الداخلية واعتماد ميزانيات للتدريب والتأهيل اليد العاملة التركية.

• محاربة الفساد والعمل على محاكمة المتواطئين مع الشركات الاحتكارية بشكل عادل

• استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي لاسيما دول الجوار بعد القضاء على التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية السابقة.

• تخفيض ضريبة دخل الشركات من 30% إلى 20% وإقرار عدة قوانين لزيادة الحوافز والمزايا الضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة يمكن إن تتضمن إعفاء كلياً أو جزئياً من ضريبة دخل الشركات يصل إلى 80% في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية علاوة على تخصيص الأراضي.

اتخذ اردوغان حزمة من الحوافز الاقتصادية تقدر قيمتها بحوالي 40 مليار دولار للمساعدة في انتشار الاقتصاد التركي من وضع الركود، ووضع نظام جديد بهدف استقطاب الاستثمارات وتركيزها في القطاعات الاقتصادية الأكثر ضعفا لاسيما قطاعا المنتجات والزراعة وخفض الضرائب على الشركات التي تستثمر في الأقاليم النائية خاصة جنوب البلاد ولتي تعاني من غياب المشاريع التنموية.

إن لمساهمة قطاع الخدمات الدور الكبير في تحسن الاقتصاد التركي خاصة في مجال الإنشاءات والاتصالات والمواصلات، أما الزراعة شهدت تحسنا مستمرا في عام 2005 م، كما حققت تركيا نجاحا في صناعة السيارات والتجهيزات الكهربائية والآلات الصناعية وفي صناعة الكيماويات.¹

1- " نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية التركية " 2015 ، في www.turkey-poste.net

في منتصف عام 2015 أعلن رجب طيب اردوغان تمكن بلاده من تسديد جميع ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي ، و في آخر دفعة سدد البنك المركزي التركي الشطر الأخير من الدين البالغ 412 مليون دولار للمؤسسة المالية الدولية و بذلك أصبحت تركيا لأول مرة بلا ديون لصندوق النقد الدولي منذ 52 عاما بعدما كانت مدانة بأكثر من 16 مليار دولار عام 2002.¹

أضحت تركيا اليوم تسير بخطى واثقة نحو تطبيق الرؤية الإستراتيجية لحزب العدالة والتنمية وزعيمه اردوغان، والتي تصبح تركيا بموجبها عام 2023 واحدة من أهم عشرة دول في العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية فأرقام الاقتصاد التركي تتحدث عن نفسها منذ تولي اردوغان للسلطة حيث باتت البلاد مقصدا للاستثمارات المباشرة والتي تجاوزت قيمتها 100 مليار دولار منذ 2003، كما برزت تركيا خلال العقد الماضي بحجم الصادرات الهائل و المتنامي بصورة كبيرة على مر الأعوام حي تشير الأرقام الرسمية أي وصول قيمة الصادرات التركية إلى 152 مليار دولار خلال العام 2015 أي عشرة أضعاف قيمة الصادرات التركية قبل تولي اردوغان للسلط .

تمكنت تركيا في عهد اردوغان من الوصول إلى المرتبة 17 على قائمة اقوي الاقتصاديات في العالم بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي وصول الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى نحو ثلاثة أرباع تريليون دولار في هذه الفترة أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل 2003.

وازدهر الدخل القومي على مدى 11 عاما ففي حين كان يبلغ 232 مليار دولار في عام 2002 ارتفع ليصبح 820 مليار دولار عام 2013، أي ازدادت حصة الفرد من الدخل القومي لتصل 10 آلاف دولار بعد إن كانت لا تتعدى 3 آلاف و 500 دولار، وتم إلغاء الأصفار الستة لليرة التركية وأعيد إليها اعتبارها وزاد الاحتياط التركي من العملة الأجنبية في

البنك المركزي ليلبغ 114 مليار دولار اعتبارا من عام 2014 بعدما كان لا يتجاوز 26.7 مليار دولار عام 2002 وارتفعت احتياطات الذهب في البنك المركزي لتكون ما يعادل 135.5 مليار دولار بعدما كانت لا تتعدى ما قيمته 27.7 مليار دولار¹.

العام 2023 الذي يوافق الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية بقيادة المؤسس مصطفى كمال اتاتورك هو التاريخ الذي حدده اردوغان لتصبح تركيا من بين أعظم الاقتصاديات في العام من خلال مشاريع تطوير المرافق والبنى التحتية وفي مقدمتها بناء مطار جديد في اسطنبول وجسور وقنوات مائية ومشاريع ضخمة .

حيث دشنت تركيا بقيادة اردوغان العديد من المشاريع الضخمة التي لاقت صدى على مستوى العام، كان أبرزها مشروع مرمري الذي وصل طرفي اسطنبول ببعضهما البعض عبر خط مترو ونفق آخر يربط طرفي المدينة من تحت مياه المضيق كما أوشكت تركيا على الانتهاء من بناء جسر اسطنبول الثالث ومشروع المطار الثالث الذي سيكون اكبر مطار في العالم وبدأ العمل بمشروع اوراسيا عبر البوسفور الذي يسمح بمرور السيارات بين طرفي اسطنبول الغربية والشرقية.

وارتفع عدد المطارات وعدد المسافرين، في حين كان عدد مطارات تركيا 26 ارتفع ليصل 52 مطار وحيث لم يتعد عدد المسافرين في عام 2002 م 26 مليون ارتفع ليصل 150 مليون مسافر في عام 2013، كما ضاعف اردوغان عدد الجامعات في بلاده منذ وصوله للحكم كما زادت نسبة استخدام الصناعات المحلية في تغطية حاجات القوات التركية المسلحة إلى 60% بعدما كانت في حدود 25% فقط وفي نفس الفترة أنجزت الكثير من المشاريع في إطار التصنيع الدفاعي المحلي الوطني مثل السفينة الحربية الوطنية (مدلغيم)

¹ - باسم دباغ، تركيا من الافلاس الى الانتعاش في عهد اردوغان، صحيفة العربي الجديد، 7 جوان 2015. الرابط : <http://alaraby.co.uk/economy/2015/6/7>

ومروحيات اتاك وطائرات وبواريد المشاة المتطورة والدبابة الوطنية (التاي) والطائرة بدون طيار (انكا) ونظام صواريخ مضاد للدبابات وحاملات الطائرات ويؤكد اردوغان أن الجيش التركي سيعتمد على الصناعات المحلية في عام 2023¹.

إن نجاح السياسة الاقتصادية التي طبقتها حكومة حزب العدالة والتنمية يعود أساساً إلى نمط السياسات الاقتصادية التي تبناها الحزب والتي قامت على مبادئ أساسية أهمها محاربة الفساد ورفع القدرات التنافسية واستثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي وإصلاح السياسة النقدية من خلال تثبيت قيمة العملة ثم السيطرة بعد ذلك على عملية التدفقات النقدية داخل الاقتصاد التركي وإصلاح أداء المصارف².

¹ - اسماعيل جمال ، تركيا في عهد اردوغان ، جريدة القدس العربي ، 14 نوفمبر 2015 . الرابط الالكتروني :

www.alquds.co.uk/p:434661

² - سلمان داوود سلوم العزاوي ، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، الاردن . دار أمانة للنشر و التوزيع 2014 ص 145

خلاصة الفصل الأول:

وصول حزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم في تركيا ترافقت معه تغيرات ملموسة في عموم سياسات تركيا الداخلية، إذ استعادت تركيا استقرارها الاقتصادي والسياسي بعد الأداء الناجح لحزب العدالة والتنمية وذلك برز من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنقاذ تركيا من واقع الركود والبطالة والمديونية، إذ تمكنت تركيا من الوصول إلى المرتبة 17 على قائمة أقوى اقتصاديات العالم، وهذا يرجع أساساً إلى نمط السياسات الاقتصادية التي قامت على مبادئ أساسية أهمها محاربة الفساد ورفع القدرات التنافسية واستثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي وإصلاح السياسة النقدية، فضلاً عن تبني حكومة حزب العدالة والتنمية سياسات المصالحة والاعتراف بالقضية الكردية ولسعي إلى إيجاد حل سياسي سلمي توافقي للقضية.

كما شهدت فترة حكم حزب العدالة والتنمية إجراء سلسلة إصلاحات سياسية ودستورية وضعت حد لهيمنة المؤسسة العسكرية على سلطة القرار تركيا، كل ذلك من أجل اتخاذ خطوات جادة نحو ديمقراطية حقيقية تحضى بقبول الشعب التركي بمشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني :

دور تركيا الإقليمي

في عهد

حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول :

مرتكزات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول :

نظريات السياسة الخارجية التركية

1- نظرية التحول الحضاري :

تعد واحدة من أهم النظريات التي صاغها رئيس الوزراء داوود اوغلو، والتي تثبت قناعاته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل، فيجب الا تكون موازين القوى سببا في التفريط في الحقوق والثوابت، فموازين القوة غير ساكنة بل متغيرة على الدوام والحضارات في صعود وهبوط دائمين.

يعتبر داوود اوغلو أن الخلفية التاريخية لتركيا تجعل السياسة الخارجية التركية مهمة لا للمنطقة فحسب بل للعالم، فعندما ننظر إلى " نظرية صراع الحضارات " لصاموئيل هنتغتون نرى أن دولا مثل تركيا يمكن أن تدحض افتراضات هذه النظرية، كونها تملك تاريخا كبيرا من الانسجام بين مختلف الثقافات، كما أنها تقع بين العالم الغربي والعالم الارثوذكسي والعالم الإسلامي، وهي ذات صلة ثقافية بها جميعا، يتضح ذلك من ناحية أخرى كونها عضوا في حلف الشمال الأطلسي، وأيضا كونها بلد مسلم لديها تراث من العثمانية التي جمعت العديد من الثقافات السياسية تحت مظلة كيان سياسي واحد.¹

¹ - محمد عبد القادر، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012. ص 570.

تشذ السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية عن تلك السياسة الخارجية الكمالية في عدة سمات : الأولى هي ان فيها انفصالا عن فكرة كون تركيا في حالة دفاع دائمة، كما أن فيها نشاطا فعالا لحل خلافات تركيا مع جيرانها و توسيع التعاون معهم . السمة الثانية هي انه على عكس محاولة الجمهورية التركية الابتعاد عن الماضي العثماني ،هناك في الوقت الحالي اكتشاف من جديد لجزء من مزايا تلك الفترة العثمانية. وتقوم السمة الثالثة على أن تركيا لا تتعامل مع الارتباط بالكتلة الغربية كخيار وحيد، وإنما تحاول دفع شراكة إستراتيجية مع لاعبين آخرين في محيطها الإقليمي والدولي.

2-نظرية العمق الاستراتيجي :

طور احمد داوود اوغلو سياسة تركيا الخارجية بناء على تصور جغرافي يضع نهاية لما يسميه "اغتراب " دول الجوار التركي، بحيث تحال التصورات النمطية عن هذه الدول إلى الماضي، على نحو لا يكون عائقا على إعادة تموضع تركيا في منطقة الشرق الأوسط، ويقضي إلى إعادة صياغة العلاقة مع دول الجوار، بحيث تتخلى عن العقلية التي رأت أن السياسة الخارجية التركية يجب أن تنطلق من الاعتبارات الداخلية _ الأمنية _ والتي رأت في دول الجوار مصادر للتهديد لا للفرص.

يشرح داوود اوغلو في كتابه _ العمق الاستراتيجي _ إن تركيا يجب أن تقف مسافة واحدة من كل الدول وكل الفاعلين، وتتجنب الدخول في أي تحالفات أو محاور إقليمية، بما يجعلها تبقى دائما على مسافة واحدة من كل الأطراف، بما يساهم في طمأنة الفاعلين الإقليميين والدوليين إزاء السياسات التركية، كما أن هنالك إدراك جديدا للجزور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة إلى محيطها بما يشيد تصورا جغرافيا جديدا. فهذه المسافة الفعلية

والمشكلات السابقة التي أعاقَت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة إلى صنع السياسة الخارجية¹.

وقد شرح باستفاضة كيف أن مكانة تركيا الدولية سترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة هي المناطق البرية القريبة؛ أي مناطق البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، والأحواض البحرية القريبة؛ أي البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، وبحر قزوين، والمناطق القارية البعيدة؛ أي أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، ووسط وشرق آسيا².

3-تصغير المشاكل :

وهي النظرية التي اعتبرت بصمة العدالة والتنمية في سياساته الإقليمية، وتقول ببساطة إن أي دولة تعاني من مشاكل متفاقمة وكثيرة مع الدول الجارة لها لا يمكن أن تصوغ سياسة خارجية ناجحة أو تحظى بمكانة دولية مرموقة. لقد نجحت تركيا في السنوات السبع الماضية في تطبيق هذا المبدأ واعتماد مسار أكثر تعاوناً مع الجيران لتعزيز الروابط الاقتصادية مع مختلف البلدان والوصول بمستوى التعاون إلى الحد الأقصى.

فمع حلول منتصف العام 2009، كانت تركيا قد حلت عدداً كبيراً من المشكلات مع مختلف الجيران وحتى مع أرمينيا حيث تم تحقيق تقدم دبلوماسي كبير وملموس. كما استطاعت تركيا أن تنشئ مجلس تعاون استراتيجياً مع كل من العراق، سوريا، اليونان

¹ - محمد عبد القادر، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012 ص 572.

² - سعيد الحاج ، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد رحيل داوود اوغلو ، موقع اضاءات ، 2016-05-23 الرابط الالكتروني :

<http://ida2at.com/turkish-foreign-policy-after-the-departure-of-davutoglu/>

وروسيا، حيث يتم تداول المواضيع السياسية والاقتصادية والأمنية الأهم مع خطط لإنشاء مجالس مماثلة مع بقية الدول خاصة بعد أن تمّ إلغاء تأشيرة الدخول مع كثير من الدول من بينها سوريا وطاجيكستان وألبانيا ولبنان والأردن وليبيا وروسيا

4- القوة الناعمة:

وهي الأسلوب الذي ينبغي على تركيا أن تنتهجه في سياسة تصفيرها للمشاكل مع عمقها الإستراتيجي، وهو نهج متناغم مع إرث الجمهورية التركية مع جوارها من حيث تجنبها لاستخدام القوة الخشنة نظرياً وعملياً، ومتناسق مع الخصائص المشتركة بين تركيا ودول الجوار من النواحي الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية¹.

5-العثمانية الجديدة :

هي رؤية تحدد هوية تركيا، تبنتها قوى اجتماعية وسياسية، بدأت في الظهور في عهد الرئيس الراحل توغورت اوزال خلال الثمانينيات، تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية : أولها أن تتصالح تركيا مع ماضيها العثماني والإسلامي متعدد الثقافات والأعراق، ثانيها الإحساس بالثقة بالنفس والتخلص من الشعور بالضعف، ثالثها استمرار الانفتاح على الغرب، والاندماج مع الشرق في الوقت نفسه. يقول الدكتور ابراهيم غانم أن " العثمانية الجديدة تعني الاعتماد على القوة الناعمة لا ال صلبة في السياسة الخارجية، وتعني علمانية أقل تشددا في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج ".

وتعتبر تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، أنها لا تتبع سياسة امبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية، بل تسعى إلى استعراض "القوة الناعمة" لتركيا كجسر

¹ - على حسن باكير، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة ، مقال، موقع آراء حول الخليج، 26-06-2014. على الرابط :

www.araa.sa/index.php?.view=article&id=793:2014-06-26-08-00-58&itimid=172&option

بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية، وعلى غرار الديغولية الفرنسية، تسعى العثمانية الجديدة إلى تحقيق "العظمة" والنفوذ التركي عبر السياسة الخارجية¹.

المطلب الثاني :

أهداف السياسة الخارجية التركية

استنادا إلى مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية التركية، فقد حددت الأهداف من وراء كل مبدأ تبتغي من خلاله تحقيق أهداف معينة تجاه قضايا وفواعل على اختلاف مكانتهم في العلاقات التركية من جهة وفي الساحة الدولية من جهة أخرى ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية :

1- تحقيق مكانة الزعامة في منطقة الشرق الأوسط :

من الواضح أن توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ذلك راجع إلى طبيعة دول المنطقة، حيث بدأت تركيا في اسعي وراء تحقيق مكانة إقليمية ومن ثمة عالمية تمكنها من الخروج من الدور المصير إلى الدور الأساسي والمركزي، كما تبتغي أن تكون فاعلا مؤثرا وصاحب قرارات والمفاوض الأساسي في عملية صنع السلام في المنطقة وصانعة للسلام، وهذا الهدف يمكن تقييمه على انه حقق الحد الكبير منه، ليس على اعتبار أن تركيا دولة رئيسية ومحورية فحسب، بل وكفاعل دولي له تأثير في قضايا الشرق الأوسط، كما ساهمت الثورات العربية في زيادة النشاط التركي، والعمل على تقرير مواطن قوتها من خلال تقديم نفسها نموذجا للديمقراطية في المنطقة.

¹ النظرية العثمانية الجديدة .. احياء الانتماء الحضاري للإسلام ام اعادة الهيمنة، موقع المختصر للاخبار، 2014-08-23
الرابط الإلكتروني: :

www.almokhtasar.com/node/409355

2- الحفاظ على المصالح التركية :

تدرك الرؤية الإستراتيجية التركية ضرورة الاستقرار والأمن في العالم ولا سيما في مجال الطاقة، ولهذا الغرض تسعى تركيا إلى المساهمة في إقرار السلام عبر مكونات ثلاث: سياسي، اقتصادي، وثقافي.

3- بناء علاقات متينة مع دول الجوار :

وتبتغي من خلال هذا إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية الخاصة، على غرار علاقاتها مع الدول العربية التي شهدت تحسنا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وكذا علاقاتها مع إسرائيل، ففي عام 2007 بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقات مع إسرائيل حيث شهدت نفس السنة ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين البلدين، لتشهد بعدها قطيعة دبلوماسية دامت ستة سنوات بعد حادثة أسطول الحرية، لكن عادت العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها بعد اتفاق المصالحة وتطبيع العلاقات بين البلدين الموقع مؤخرا

تحاول أنقرة من خلال هذه الأدوار تعزيز المصالح الأمنية، وبناء تحالفات إستراتيجية جديدة، وهو ما يبين أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق إستراتيجية متكاملة من أجل بناء دور إقليمي تستند في ذلك إلى أولويات تحددتها المتغيرات الإقليمية والدولية.¹

أن يكون نفوذها وقوتها الإقليمية ورقة قوة وتأثير على وضعها مع الأوروبين وعلى الصعيد الدولي، لتلعب دورا قياديا في السياسة الدولية، وقد تفرض نفسها عضوا في الاتحاد الأوروبي.

¹- بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليس نقص مضجع لحكومة حزب العدالة و التنمية"، جريدة الحياة اللندنية، 25 نوفمبر 2010. على الرابط : www.echaph.com/oelo/newspapers/2010/11/61665.html

توفير العمق الاستراتيجي والإسلامي للمشروع التركي الدولي، واستثماره في دعم اقتصادها وعلاقاتها الدولية والإقليمية¹.

الأهداف الاقتصادية:

تستخدم تركيا الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول لتحقيق التعاون رغم كل مظاهر التباعد التي قد تبدو في الأفق القريب أو البعيد، فتسعى تركيا من خلال الاقتصاد إلى تعزيز أهميتها وتفوقها في الاقتصاد وانفتاح الأسواق لاقتصادها خاصة في يتعلق بالمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بصفة خاصة، فالاقتصاد التركي اليوم يحتل المرتبة 17 على قائمة أقوى الاقتصاديات في العالم بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، مع وصول الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى نحو ثلاثة أرباع تريليون دولار في هذه الفترة أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل 2003 وبالتالي من بين الأهداف الإستراتيجية لحزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية بصفة خاصة هي أن تصبح تركيا عام 2023 واحدة من أهم عشرة دول في العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية وان يكون لها دور إقليمي ودولي فاعل ومركزي.

الأهداف العسكرية :

تعمل كل دولة على الحفاظ على أمنها واستقرارها من خلال امتلاك القدرات العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد كيانها، وترتبط قوة الدولة بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والدولي، حيث تركز عقيدة تركيا الأمنية على إقامة تحالفات

¹ علاء الرضائي ، السياسة التركية ...اهداف ثابتة و اساليب متقلبة ،موقع قناة العالم، 1 فيفري 2014 على الرابط :

www.alalam.ir/news.1561290

سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفا أفضل تجاه مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، إذ تهتم المؤسسة العسكرية هذه الأهداف حيث حددت هذه الأخيرة لنفسها مجموعة من الأهداف تتمثل بالاستجابة الفعالة للتحديات الداخلية والخارجية، والتي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية مجموعة من المهام أبرزها: الردع وتحليل مجال نطاق الأمن وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة فضلا عن عمليات الحرب التقليدية¹.

تعزز علاقات تركيا مع شركاءها العالميين على نحو أكثر توازنا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكذا المنظمات الدولية متعددة الأطراف.

الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا حيث نشط الدور التركي في أزمة لبنان مع إسرائيل وكذا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تعزز تركيا نفوذها في محيطها الجغرافي، وفي مقدمة ذلك دول الجوار وهو ما سيتحقق من خلال سياسات الطاقة والنقل والثقافة، حيث بقدر ما توسع تركيا من نطاق نفوذها في محيطها الجغرافي، بقدر ما يرتفع ويعلو شأنها داخل ذلك المحيط، وذلك يرجع إلى مدى قدرتها في إرساء علاقات صحيحة وقوية مع اللاعبين الدوليين، ولهذا فان تركيا عمدت بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية تركز إلى أرضية صلبة ومتمينة وكذا تعمل في نفس المسار في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وروسيا أيضا.

ما برحت السياسة الخارجية التركية تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التاريخ وممتد إلى المستقبل، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاه، والدخول في تحالفات وصدقات، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق

¹ - جاسم لطيف السعدي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 125.

كل هذه الأهداف، فقد تبنت مبدء تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، والمساهمة في السلام والإستقرار والأمن والرفاه العالمي¹.
إن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والإستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى.

المطلب الثالث :

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

تقدم تركيا عددا من الآليات بغرض تحقيق أهداف السياسة الخارجية المقترحة مسبقا في رؤيتها الجديدة :

1. التوجه المتكامل للسياسة الخارجية :

الرؤية الجديدة لتركيا تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية معا في إطار سياسة واحدة متكاملة، كونها ليست في حالة من الترف كي تدير ظهرها أو تتجنبها كما فعلت في السابق، بل إنها تتمتع بهويات إقليمية متعددة تمنحها القدرة على إتباع سياسة خارجية تصهر العديد من القضايا في بوتقة واحدة، من عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع إعطاء الأولوية للاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية.

يرى احمد داوود اوغلو انه من الخطأ اصطناع المحافظة على أولوية واحدة في منطقة محددة، حيث يجب على الاهتمام التركي أن يبقى متصلا في العمق الاستراتيجي، و

¹ السياسة الخارجية التركية - نظرة عامة، الجمهورية التركية وزارة الخارجية، على الرابط :

www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa

لكن بشكل مرن ولسل يكفي لتحقيق الاستجابة المناسبة للتغيرات التي تحصل في أي فترة زمنية¹.

ترفض تركيا فكرة الإلقاء باللائمة على نفسها بسبب تغير المحاور في السياسة الخارجية، فقد تعتبر تركيا مثلاً متوجهة نحو قبرص في 2004، وقد تعتبر متوجهة نحو الشرق الأوسط عند النظر إلى نشاطها الدبلوماسي المكثف أثناء حرب غزة 2008. فتركيا تتبع سياسة متكاملة تجمع بين مناطق السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة من التصور السياسي، وفي رفض فكرة التحول التركي من محور الغرب إلى محور الشرق الأوسط، فإنها تشدد على أن لها مقعد في الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي عضو نشط في مجموعة العشرين، وإنها تحتفظ بكامل التزاماتها بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فكل هذه الالتزامات المتواصلة للانخراط مع الغرب، إلى جانب العلاقات الوطيدة مع الشرق، تشكل السمات المميزة للتوجه السياسي المتكامل لدى تركيا.

2. اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة :

انتقد أوغلو المستوى المتدني للتدخل الدبلوماسي التركي في منظمة الم وتمر الإسلامي، والذي عزاه إلى الفرصة التي ضيعتها تركيا في إبراز مرشح تركي في موقع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 2000، ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية على مستوى عال من الاشتراك في انتخاب أمين عام المنظمة في العام 2004 وكان

¹ -محمد عبد القادر، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012. ص 578.

انتخاب المرشح التركي أكمل الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب من خلال التصويت الديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنظمة¹.

كما شهدت عواصم الدول المجاورة لتركيا زيارة اكبر عدد من السياسيين والنخب السياسية التركية في السنوات الأخيرة وقد هدفت دبلوماسية المبادرة هذه إلى تحقيق انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم انتقلت إلى المرحلة الثانية والتي سماها أوغلو في أول مؤتمر صحافي له وزيراً للخارجية : الحد الأقصى من التعاون، فقد استضافت تركيا كبرى قمم المنظمات الدولية، قمة العشرين في 2015، كما استضافت المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين أطراف الصراع من الشرق الأوسط إلى سهول اورسيا، ومثال عن ذلك المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل والمحادثات المباشرة بين أفغانستان وباكستان، وقد حصلت تركيا على مقعد غير دائم في عضوية مجلس الأمن في الأمم المتحدة وعلى موقع مراقب في كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية، وقد تجاوزت المساعدات التنموية التركية 700 مليون دولار في العام 2008، وبدأت تبرز في الأمم المتحدة على أنها واحدة من الدول المانحة.

3. الحضور على الأرض :

ترى تركيا أنها لا بد أن تكون موجودة، لاسيما في أوقات الأزمات سواء في الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز، وقد نفذت هذه الآلية في عدة حالات كالأزمة الروسية الجورجية، أزمة غزة، أزمة سوريا، حيث زار اردوغان جورجيا وادريجان وروسيا قبل أي زعيم في المنطقة أو أوروبا، وقدمت تركيا أرضية للاستقرار وادارت بذكاء أزمة محتملة بين الحلف الأطلسي وروسيا حول البحر الأسود.

¹- احمد داوود اغلو، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، الدوحة مركز الحريرة للدراسات، 2011 ص 614

أما بالنسبة إلى غزة فقد زار اردوغان أربع دول عربية مـؤثرة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة مباشرة ،وقد قام وفد تركيا بقيادة اوغلو نفسة بجولة دبلوماسية بين دمشق والقاهرة أثناء الأزمة.

4 . سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع :

ترى تركيا أن سياستها لابد أن تضم جميع اللاعبين ذوي العلاقة وتشكل ائتلافا عريضا لحل المشاكل وصياغة المبادرات ، وبهذه الطريق تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية واعتدال ،و يحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع الفاعلين ، ويتجنبون الاشتراك في أي تحالفات أو كتلتات إقليمية وهذه السياسة متساوية الأبعاد المحتوية للجميع تطمئن اللاعبين الإقليميين ويؤكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية¹.

5 . الأداء الشامل للسياسة الخارجية :

أي إشراك المنظمات غير الحكومية والهيئات الاقتصادية والمنظمات المدنية الأخرى في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، حيث أدى التأثير الايجابي لفهم السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع الدور التي تقوم به المجموعات الاجتماعية المتعددة في صنع السياسة الخارجية، فالمنظمات التجارية والمجتمع المدني والمفكرون ومراكز الدراسات يقدمون التغذية لعملية صنع السياسة الخارجية، وهذا الدور الجديد الذي تقوم به هذه المؤسسات يعد جزءا من فكرة الأداء الشامل للسياسة الخارجية التركية.

¹ - محمد عبد القادر، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1 ،بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012. ص581.

الأدوات الدبلوماسية :

تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب.

وتول السياسة الخارجية التركية اهتماما كبيرا للأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى إلى حل المشكلات بينها وبين الآخرين أو بين الآخرين بعضهم لبعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ " تفسير أزمات " مع جيرانها والمبادرة لحل المشكلات التي تطرأ في العلاقات معها¹.

من ملامح الدبلوماسية التركية نجد أن تركيا استضافت قمة الناتو وقمة مؤتمر الإسلامي في عام 2003 م وقمة مجموعة العشرين في عام 2015 م، فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007، وشاركت تركيا في جامعة الدول العربية كضيفة على مستوى وزارة الخارجية ورؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق في 2 نوفمبر 2007 م .

¹ - احمد داوود اوغلو ، " تركيا و الديناميكيات الشرق الاوسط " ، مجلة الشرق الاوسط ، العدد 112 ، ص 37 .

الأداة العسكرية :

هي مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال والتهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشتمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها، وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة أو الغزو المسلح، والتهديد بالأدوات العسكرية، وتطوير الأسلحة، عقد المخالفات العسكرية.

وتتفوق تركيا في قدراتها العسكرية مقاسة بعدد قواتها وحجم الإنفاق العسكري حيث زاد حجم الإنفاق العسكري التركي من 8 مليار دولار عام 2002 إلى 11.6 مليار دولار عام 2007.

الأداة الاقتصادية :

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية.

مثل إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات التجارية وإعطاء أفضليات تجارية¹.

وحسب "رحب طيب اردوغان" في مقاله نشرتها مجلة الخليج على موقعا "أن الاقتصاد التركي النشط بمثابة مصدر للاستقرار والرخاء، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا 800 مليار دولار، وهو الأمر الذي جعل من تركيا الدولة صاحبة سادس

¹ - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة 2 ، بيروت، دار الجيل ، 2001. ص 91

أضخم اقتصاد في أوروبا وصاحبة السابعة عشر على مستوى العالم بعدما كانت تركيا واحدة من أقل بلدان العالم تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية والمنتامية والنظام المصرفي القوي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار¹.

الأداة الإعلامية :

تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشتمل مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة للتأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين، أما الأدوات الثقافية فإنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة المعارض الثقافية في الخارج ونشر وتعليم القومية في الخارج.

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير على الوضع الداخلي أكثر من تركيزها على التأثير الخارجي، إذ أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية ولأجل ذلك أطلقت قناة تركية ناطقة بالعربية وهي قناة "TRT7" تابعة للحكومة التركية وعند افتتاحها تم توجيه الدعوة لرؤساء الدول لحضور حفل افتتاح القناة الجديدة للإشارة إلى أهمية القناة وأهمية المنطقة العربية بالنسبة لتركيا².

¹ - طارق عبد الجليل، محاضرة بعنوان العمق الاستراتيجي، "مكانة تركيا و دورها في الساحة الدولية" القاهرة، كلية الآداب، 2011-11-28.

² - احمد المصري، تركيا تطلق تي آتي 7 و منافسوها يترقبون، جريدة القدس العربية 2010-06-10.

توظيف المنظمات الدولية :

أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، حتى وان كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويرى احمد داوود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي إن تركيا تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة مثل حلف الشمال الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي، وعليها أن تستفيد من المنظمات التي ظهرت بعد الحرب الباردة مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر المتوسط ، مجموعة الدول الثمانية، ومجموعة الدول العشرين¹.

وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دورا حيويا في المناطق الإقليمية والدولية التي من خلالها تتمكن من لعب دورا فعالا في السياسة الخارجية وعليه يمكن القول أن لكل سياسة خارجية لدولة ما هدف تود تحقيقه وتستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها، وتركيا شأنها شأن أي دولة من حيث سياستها الخارجية، تستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها حيث يمكن استخدام هذه الأدوات، أو تستخدم أكثر من أداة لتحقيق أهدافها.

¹ - احمد داوود اوغلو، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، الدوحة مركز الحريرة للدراسات، 2011 ص 252.

المبحث الثاني :

انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الإقليمية

المطلب الأول :

العلاقات التركية الشرق أوسطية

مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح جيوبوليتيكي لم يتفق مفكري السياسة الدولية على مفهوم واحد، فهناك من يوسع مجال هذه المنطقة لتشمل دول الوطن العربي بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا و إيران وباكستان ، بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا (الشرق الأوسط الكبير).

وهناك شبه اتفاق بالنسبة لعدد من الدول على أنها تدخل في نطاق المنطقة المسماة بالشرق الأوسط وهي: مصر و الأردن ولبنان والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان واليمن (من الدول العربية) بالإضافة إلى إسرائيل وإيران وتركيا من الدول غير العربية، أما الدول التي حولها اختلاف بخصوص وجودها كجزء من منطقة الشرق الأوسط هي: قبرص، ليبيا، إثيوبيا، أريتريا، الصومال، جيبوتي، تونس، الجزائر، المغرب، ثم أفغانستان، وباكستان.

يرجع الاختلاف إلى الجهة التي تحدد الدول المكونة لهذه المنطقة الإستراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة الشرق الأوسط اشمل من دول الشام والخليج العربي، بالإضافة إلى إسرائيل، وتمتد حدودها إلى دول شمال إفريقيا غربا ودول آسيا الوسطى شرقا، بالإضافة إلى أفغانستان وباكستان والهند، وقد أطلقت عدة تسميات لهذه

المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، كالشرق الأوسط الجديد كما قدمت مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويعود استعمال مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة للكاتب الأمريكي "الفريد ماهان" لدى مناقشته للإستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية عام 1902 م، وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهة النشاط الروسي، وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى. هذا الاختلاف في تحديد مجال منطقة الشرق الأوسط يرجع بالأساس إلى أهميتها الإستراتيجية¹.

ترتبط الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمتحكم في العديد من البحار (البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط) والمضايق (باب المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، وقناة السويس)، بالإضافة إلى مضيق هرمز إذ يكتسب هذا الأخير أهمية بالغة، لان / 80 من نفط الخليج يمر عبره وما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا، تحمل على متنها 17 مليون برميل يوميا، وهذا ما جعله من أهم المضائق ومختلف الطرق والمواصلات البحرية، ومسارات التجارة الدولية في العالم، كما أن المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الإقليمية والدولية النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها.

تعبّر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح

¹ محمود صلاح الدين . " مفهوم الشرق الأوسط " ، في نافذة مقالات . دنيا الراي . الموقع الإلكتروني : في 2014 / 2 / 14 .
<http://pulpit.alwatanvoice.com/category/7.html>

الوطني أو كـمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهناك عنصر جيواقتصادي إقليمي آخر يمثل أهمية لتركيا ويتعلق بمصادر المياه في المنطقة وهي المسألة التي ازدادت أهميتها خلال الأعوام الأخيرة، وبانتت تشكل إحدى ساحات الصدام الكامنة، المشحونة بقابلية التأثير في احتمالات الاتفاق أو الصراع في المنطقة. وهو ما يتطلب منها مزيداً من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وأن تركيا تعد تقليدياً، جزءاً من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي.

للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الحالية أهمية إستراتيجية خصوصاً لجهة استقرار الأمن في العالم ولاسيما في مجال الطاقة وهو يمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد. وجاء توجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور. في ظل محاولة تركيا القيام بدور إقليمي مرسوم بغطاء أمريكي، لأنها تشكل ثقلاً موازياً للدور الإيراني غير المرغوب فيه أمريكا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد الذي يمكن أن تؤدي فيه تركيا دوراً مهماً دون التصادم مع أطراف دولية أخرى جراء بسط النفوذ في رقعة جغرافية تشهد مشاكل مترابطة يصعب احتواؤها تهدد الاستقرار والسلام كونها مرتبطة بأطراف سياسية مختلفة في العالم كله.

الكاتب في صحيفة " راديكال " التركية، إن انخراط تركيا في شؤون الشرق Cengiz Çandar. قال جنكيز تشندر الأوسط ازداد بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللينة ومثال على ذلك الجدل العلني بين أردوغان والرئيس الإسرائيلي بيريز في دافوس، وحادثة أسطول الحرية في العام الماضي، ودعم تركيا للمتظاهرين في ميدان التحرير ضد الرئيس السابق حسني مبارك. ويسعى المصلحون في الشرق الأوسط إلى محاكاة النموذج التركي، الذي يقوم، وفقاً لمحمد نور الدين، على ركائز ثلاث: التحول الديمقراطي، والتنمية

الاقتصادية، وسياسة خارجية محسنة تصدّر الحلول. لكن تشندر قال أن قصوراً برز أيضاً في السياسة التركية الخارجية، خصوصاً في تردّد أنقرة في دعم الانتفاضتين الليبية والسورية. إن التحديات الجديدة التي تضعها تركيا في حسابها بعدما تحولت من دولة ملحة بالحلف الأطلسي إلى دولة محورية في النظام العالمي الجديد تسعى إلى الاستقرار الإقليمي حفاظاً على مصلحتها الوطنية العليا، تدفعها إلى العمل لتكون لاعبا سياسيا نشطا في الشرق الأوسط، حيث كان التحرك التركي في المنطقة بارزا من خلال قيام الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسوريا ونجاحها في جمع الطرفين في اسطنبول أربع مرات من اجل استئناف المفاوضات.

في الواقع، أظهرت تركيا اهتمامها بلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل منذ عام 2004 ولكن في أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت إلى أنقرة في 2007، أبدى الإسرائيليون حاجتهم إلى الخدمات التركية لجلب سوريا وإسرائيل معا على طاولة المفاوضات، لاعتقادهم أن تركيا تمثل صمام الأمان في الشرق الأوسط، ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والتجاري، وان لا احد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان يستطيع أن يلعب دور بناء لإطلاق مفاوضات بين سوريا واسرائيل¹.

استنادا إلى احمد داوود اوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية فان تركيا تريد أن تساهم في بناء السلام وهي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط، في ضوء هذه الحقائق والمعطيات التاريخية والجغرافية، تتبنى تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط. المبدأ الأول هو إحلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى، وبين دولة وأخرى، والمبدأ الثاني هو الارتقاء بمستوى الحوار السياسي

¹ منصور الكون ، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، مركز كارنيغي للشرق الاوسط و مؤسسة هاينز ج بول - مكتب الشرق الاوسط ، 13 ماي 2011 . الموقع الالكتروني :

<http://carnegieendowment.org/2011/05/02/ar-event-3241>

إلى اعلي درجة، وهو الهدف الذي جعل واضعي السياسة الخارجية التركية يركزون جهودهم على تهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول الشرق أوسطية وأصحاب القرار فيها، وقد حاولوا مؤسسة ذلك من خلال آليات منتظمة، إضافة إلى رعاية مفاوضات السلام غير المباشرة بين السوريين والاسرائيليين، أطلق الأتراك عشية التدخل العسكري الأمريكي في العراق مؤتمر دول الجوار العراقي للحل لول دون تدخل خارجي قد يضعف الثقة والتعاون الإقليميين. وباتت آلية دول جوار العراق تضم مصر، السعودية، تركيا، إيران، البحرين، العراق، وسوريا، والكويت، كمؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية وسياسية¹.

من جهة أخرى، عملت تركيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي العربي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى التعامل مع الحواجز النفسية والإحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين، وقد نشطت تركيا بتصميم من أجل تأسيس هذا المنتدى الذي يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، مقتنعة بأنه سيتوسع مستقبلاً ليرسي العلاقات في كل المجالات بين تركيا والدول العربية من خلال إطار مؤسساتي يطور مجالات التعاون والمشاورات البناءة في كل مجالات الثقة المتبادلة.

وهكذا، فإن قرار مجلس الأمن 1701 بشأن الهجوم الإسرائيلي ضد لبنان في 13 أوت 2006، الذي دخل حيز التنفيذ بعد وقف إطلاق النار حزب الله اللبناني وإسرائيل، والذي كانت من نتائج هزيمة قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، سمح لتركيا بالدخول إلى الساحة العربية من خلال لبنان والذي يمثل عامل استقرار للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، بما يوازن الإستراتيجية الإيرانية للاختراق الإقليمي.

¹ - ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، الطبعة الاولى، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010. ص 75

المبدأ الثالث هو الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، ترى تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو احد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي ، ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد.¹

ولأجل ذلك لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، ولذا فقد بادرت تركيا إلى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، ووقعت عددا من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والأردن، كما إن العالم العربي يعتبر محور طاقة استراتيجي إقليمي وعالمي، وسوقا ذا طاقة استيعابية واسعة في مجال المنتجات الصناعية والزراعية والاستهلاكية، وفي الاتصالات، وقطاع الإنشاء، والتمويل والاستثمار المتبادل، والخدمات السياحية وغيرها، وخير دليل على أهمية السوق العربية لتركيا، اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة والمناطق المشتركة التي عقدت مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا ولبنان وسورية والأردن، كان لتلك العلاقات الاقتصادية والتجارية أثر إيجابي انعكس بارتفاع الصادرات التركية إلى منطقة الشرق الأوسط من 9 % في عام 1999 إلى 19% في 2009 وكان الميزان التجاري في صالح تركيا². وفي المقابل، تنشط الصفقات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، وتشير التقديرات إلى أن حجمها يصل إلى مليارات من الدولارات، منها صفقة تتضمن قيام الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير 30 من الطائرات الحربية من طراز (فانتوم)، تابعة لسلاح الجو

¹ - ميشال نوفل ، المرجع السابق .ص 77

² - سامية السيد ، العلاقات الاقتصادية بين العرب و الاترك : من البداية الى التطور ، في نافذة مقالات ، تركيا بوست ، الموقع الالكتروني:

<http://www.turkey-post.net/p-95468/> في 10 ديسمبر 2015 .

التركي، كما وقعت وزارة الدفاع التركية مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية عقداً بقيمة 400 مليون دولار، للقيام بأعمال الصيانة والتصليح والتحسين على الأسطول التركي من طائرات (إف-14) الأمريكية الصنع. وبلغت قيمة الواردات العسكرية التركية من إسرائيل ما قيمته ثلاثة مليارات دولار منذ توقيع الاتفاقية الأولى حتى الآن.

المبدأ الرابع الذي يوجه سياسات تركيا نحو الشرق الأوسط هو التعددية الثقافية إذ ترى تركيا أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة، و أن التاريخ شاهد على أن مدن الشرق الأوسط، لم تعرف على امتداد تاريخها صدامات مذهبية أو عرقية.

العلاقات التركية الإيرانية :

تنتقل سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية إزاء إيران من رؤى لا تختلف كثيراً عن سابقتها من الحكومات التركية التي تنتظر إلى إيران على أنها دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب إدارة العلاقة معها على أساس البدبر باستخدام القوة الناعمة وليس المواجهة¹. فقدت اعتمدت تركيا في سياستها تجاه إيران على ثلاثة ركائز بظل حكومة حزب العدالة والتنمية تتجسد بتأمين الطاقة والتعاون الاقتصادي، والتنسيق في المسائل الأمنية، والتنافس على النفوذ الإقليمي. فعلى صعيد تأمين الطاقة الذي يشكل حافزاً مهماً، فقد سبق وان وقعت أنقرة إبان حكومة نجم الدين أربكان عام 1998 اتفاقية بقيمة 23 مليار دولار لنقل الغاز الطبيعي من إيران، التي تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، في فيفري 2007 صادق الطرفان التركي والإيراني على اتفاقيتين بشأن الطاقة أن يسمح بموجب احدهما لشركة " بتروليوم كوربوريشن " التركية بالتنقيب على النفط والغاز الطبيعي في

¹ - سردار بويرايز ، مقارنة العلاقات التركية - الإيرانية من منظار أوسع ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 150 ، 2010 . بيروت . ص 57 .

إيران، وفي الثانية تأمين نقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا و أوروبا عبر أنابيب نفط تمر من إيران. كما سجل الخبراء تصاعدا في معدل التبادل التجاري بين البلدين فبعد أن كان 1.2 مليار دولار في عام 2002 ، ارتفع إلى 6.7 مليار دولار في عام 2006، وتنامي معدل التبادل التجاري حتى أصبح 7.2 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية من عام 2008، ثم ما لبث أن ارتفع إلى 22 مليار دولار عام 2012 ويتوقع الخبراء الاقتصاديين أن يصل معدل التبادل التجاري بين إيران وتركيا إلى 30 مليار دولار في سنة 2016 .

إلى جانب التعاون الاقتصادي بين البلدين فإن التحدي الكردي يفرض التنسيق المشترك في المسائل الأمنية لاسيما أن المسألة الكردية تعد محمدا رئيسيا في السياسة الخارجية الجديدة، لما تشكله من خطر امني سياسي استراتيجي على تركيا وغالبا ما شدد المسؤولون الإيرانيون من خلال زيارتهم إلى انقره على المتاعب الذي يتسبب فيها حزب العمال الكردستاني في كلا البلدين، وهذا ما يفسر التحول التركي، وتمدده نحو المنطقة وفي المجالات كافة منذ الغزو الأمريكي للعراق، بهدف تشكيل تحالف مشترك مناهض للأكراد مع إيران وسورية، لاحتواء الحركة القومية الكردية والحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها.¹

التنافس على النفوذ الإقليمي : سعت كل من تركيا وإيران لتحقيق النفوذ في الشرق

الأوسط لدرء التهديدات الأمنية الواقعية أو المحتملة، بدا من المشكلة الكردية مرورا بمشكلة الإرهاب وانتهاء بالأوضاع غير المستقرة في دول الجوار العربي منذ احتلال العراق في 2003، ويرى كلا البلدين أن هذه المشكلات هي مشكلات أمنية²، وهي محددات دفعت كل

¹ - المرجع نفسه ، ص 59

² - سلمان داوود سلوم العزاوي ، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، الاردن ، دار امنة للنشر و التوزيع ص 222

دولة على العمل على تكريس نفوذها في المنطقة، سواء من أجل تقادي التهديدات الأمنية أو لتحقيق المصالح القومية لها في المنطقة.

يعتبر الملف النووي الإيراني من بين القضايا الأكثر حساسية في العلاقات التركية الإيرانية وهو بمثابة تحدي تواجهه تركيا فهي تشعر بعدم الارتياح اتجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية ، إذ يؤدي هذا إلى اختلال توازن القوى الحساسة في منطقة مضطربة ومن جهة أخرى فان تزايد النفوذ التركي في المنطقة يشكل تهديد على مكانة إيران كون هذا الأخير يسحب البساط من تحت القضايا التي تتخذها إيران كذريعة وتستخدمها للارتقاء إقليمياً، فالحل الدبلوماسي الذي تطرحه تركيا في القضية الفلسطينية وفي العلاقة بين سوريا وإيران يتناقض مع أطروحات إيران التي من مصلحتها الإبقاء على هذه المشكلات فأى صلح إسرائيلي سوري سيبعد سوريا عن إيران استراتيجياً، وجاء الحراك العربي والذي أوضح هذا التنافس بشكل جلي، خاصة بعد أن وصل الحراك إلى سوريا وتباين موقف كل من إيران وتركيا حولها فكان الأول داعماً للنظام والثاني مدافعاً عن الحراك الشعبي السوري ومحتضناً للمعارضة السورية وهذا ما أضفى بعض التوتر على علاقات البلدين.

وتبقى العلاقات بين تركيا وإيران هي حقيقة قائمة على الجوار الجغرافي والتطور المتصاعد في العلاقات التجارية، وتستند إلى المصالح المتبادلة فيما يتعلق بالتنسيق الأمني في مواجهة مخاطر حزب العمال الكردستاني، وإلى حاجة تركيا للطاقة الإيرانية، وحاجة إيران لإنجاح المشاريع المشتركة بين البلدين كمشروع نابوكو، ولدور تركيا السياسي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وموقف الغرب منه.

العلاقات التركية الفلسطينية:

شهدت العلاقات التركية الفلسطينية تحسنا واضحا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث يؤكد رجب طيب اردوغان أن لتركيا مسؤولية تاريخية وإنسانية ودينية للتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين، بينما يشدد عبد الله غول على ضرورة التزام إسرائيل بجميع قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي المحتلة كافة، وقيام دولة فلسطين.

تنظر تركيا إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية محورية ومركزية، وقضية المسلمين جميعا، وأنها عامل أساسي في الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في حال تم التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولذلك تُعتبر تركيا طرفا داعما للفلسطينيين وليست حليفا لها فقط.

تتميز تركيا بأنها دولة متقدمة في مواقفها وتعاملها مع القضية الفلسطينية، خاصة في ظل حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة، وينطلق ذلك من ثلاثة مبادئ رئيسية: أولها ثوابت مبدئية تتمثل في إيمان تركيا أن القضية الفلسطينية قضية عادلة؛ وأن احتلالا إسرائيليا غريبا قام باحتلال الأراضي الفلسطينية وطرد الشعب منها وسرق ثرواته.¹

أما المبدأ الثاني فهو قانوني؛ حيث تصدر عن مؤسسات الشرعية الدولية قرارات تُنصِف القضية الفلسطينية نوعا ما وتدين الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الأطراف المتحكمة في الساحة الدولية بسبب علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي وضغط الأخيرة عليها؛ لا تريد تطبيق هذه القرارات مع وجود عامل آخر أيضا هو ضعف الممثل الفلسطيني.

¹ - سامية السيد ، فلسطين .. قضية تركيا المحورية ، تركيا بوست ، الموقع الالكتروني :

<http://www.turkey-post.net/p-67768/> 17 اوت 2015 .

وثالثها سياسي؛ يكمن في أن القضية الفلسطينية هي قضية محورية في الشرق الأوسط وإحدى عوامل الاستقرار في المنطقة، وأن عدم وجود اتفاق سلام قابل للحياة يعني مزيداً من ردّات الفعل والتي تصيب تركيا بشكل خاص، التي تسعى لأن يكون لها وضع استراتيجي إقليمي في المنطقة.

ولقد أعاد الموقف القوي لحكومة اردوغان حيال حرب غزة 2009 م تركيا إلى بؤرة المشهد الإقليمي كلاعب مؤثر في وجه الاحتلال الصهيوني و أثبتت أنها قادرة على الوقوف ضد إسرائيل لاسيما بعد واقعة م وتمر دافوس في 2009 م اثر الحرب الكلامية مع رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز وانسحب من المنصة التي كان يجلس عليها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ولقد لعبت تركيا دورا مهما في قضية رفع الحصار على قطاع غزة عندما قاد أعضاء البرلمان التركي باخرة السلام [مرمرة] محملة بالدواء والغذاء إلى أهل غزة عام 2010.¹

وقد وصلت العلاقة بين تركيا وإسرائيل إلى مفترق الطرق جراء الاعتداء على سفينة السلام جعلت من تركيا تصر على عدم عودة العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها ما لم تعتذر إسرائيل عن الهجوم على أسطول السفن التركية المتوجهة إلى غزة ودفع تعويضات لعائلات القتلى والجرحى، ويأتي هذا التحرك التركي في ظل تنامي دورها الإقليمي وتأثيرها في المنطقة وذلك من خلال السعي إلى ممارسة دور الوسيط المقبول من كل الأطراف ليس لتحقيق السلام في المنطقة فحسب، وإنما لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

¹ - د . سلمان داوود سلوم العزاوي ، حزب العدالة و التنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، الاردن ، دار امانة للنشر و التوزيع ، ص 212 .

ومن ثمة فإن الشرق الأوسط الذي تتصوره تركيا يمثل منطقة تتمتع بالمزيد من الأمن والسلام من خلال توفير حوار سياسي مكثف إلى أعلى درجة، لا يترك مجالاً لتصادم الخلافات والنزاعات، وتوطيد الروابط الدينية وال ثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكافة البشر وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة وهذا ما يخدم تفعيل الدور الإقليمي التركي والتأثير في المنطقة من خلال خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية والتحول إلى دولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني :

العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي باسم "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" أو "السوق الأوروبية المشتركة" في عام 1957 بموجب اتفاقية روما سعت تركيا لدخوله، وقدمت طلب انضمام كامل عام 1959، ولكن انضمام تركيا بشكل كامل لم يتم. وفي عام 1963 تم توقيع اتفاقية شراكة بين أنقرة والسوق الأوروبية المشتركة كأساس للتفاوض بينهما لإتمام العضوية الكاملة لتركيا. وبعد مساحة واسعة من التفاوض ومد وجزر في المفاوضات قامت تركيا بتقديم طلب انضمام بعضوية كاملة في عام 1984 ولكن لم ترد المنظومة الأوروبية بشكل إيجابي على تركيا وأرجأت الطلب إلى التفاوض الكامل من أجل إيصال تركيا إلى وضع يؤهلها إلى أن تكون مرشحة للانضمام بعضوية كاملة.

وفي عام 1999 قُبلت تركيا كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي ولكن لم تبدأ المفاوضات بهذا الشأن، وفي عام 2005 بعد نشاط جاد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال، قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي بدء المفاوضات مع تركيا على أنها

مرشحة للانضمام بشكل كامل للاتحاد، ولكن إلى اليوم لم تستطع تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي بصفة "عضو دائم وكامل".

منذ عام 1959 إلى يومنا هذا، حوالي أكثر من 60 عامًا، وتركيا تحاول الانضمام للاتحاد الأوروبي بشكل كامل، وعلى الرغم من إبدائها نجاحًا ملموسًا في جميع المجالات التي طلبها ويطلبها منها الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأخير يبدو غير جاد في قبول دولة إسلامية تحتوي على 80 مليون مواطن مسلم على حد تعبير عبد الله غل الرئيس التركي الأسبق.

فتركيا لم تتوقف إلى اليوم في إبداء رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فرئيس الدولة "رجب طيب اردوغان" وكل المسؤولين والأحزاب السياسية التركية، لم يتوقفوا عن المطالبة بحقهم في دخول الاتحاد الأوروبي ويشددون على مطالبتهم بالعضوية الكاملة أي عضويتهم غير المشروطة، المبنية على الحقوق والواجبات التي تفرض على كل الأعضاء الآخرين، سواء الذين انضموا سابقا أو الذين يطمحون في الانضمام، فالأتراك لا يريدون أن يعدوا عضوا من درجة ثانية في الاتحاد الأوروبي.¹¹

• دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي :

تركيا مقتنعة بأن مستقبلها مرتبط بالغرب عموما وأوروبا خصوصا، وهو الدافع الذي يقودها إلى دائرة الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) والأمر واضح من خلال حرص تركيا على الانضمام إلى مختلف المؤسسات الأوروبية، مثل منظمة التعاون

1 - وصال نجيب العزاوي، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012. 788

الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا، مؤتمراً الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى التزامها بمعظم المواثيق الأوروبية.

تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي، وفقاً للإدراك التركي، على مختلف المستويات :

أ- الدافع الجغرافي والتاريخي:

إن أغلبية النخب التركية، من سياسية وتجارية وثقافية، تنظر إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية، لأنها تعتقد بأن مستقبل بلادها ومصالحها الإستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، وبالتالي تريد الحصول على الاعتراف بأن تركيا هي دولة أوروبية. لذلك فهي اعتمدت على الجغرافيا الطبيعية، وإن كان 3% فقط من مساحتها (779452 كلم²) تقع في الجزء الأوروبي، إلا أنها اعتبرت باقي المساحة امتداداً طبيعياً لأوروبا. كما أن تركيا نفسها اعتبرت الجزء الأوروبي منها هو الأهم. أما تركيا ككل، فهي جسر بين الشرق والغرب. وفيما يتعلّق بالجغرافيا الثقافية، فإن مصطفى كمال، أراد إضفاء معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا. وقد تعدّر على الأتراك تصور أوروبا دون تركيا، وأدرجوا مشاكلهم مع الاتحاد الأوروبي ضمن المشاكل الداخلية لا الخارجية. هذا الشعور وُلد قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأن مستقبل تركيا إنما يرتبط بأوروبا، وبالتالي فلا بديل عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي¹.

ب- الدوافع السياسية

تنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى قسمين: داخلية وخارجية. فالدخالية تتمثل في توافق معظم التيارات السياسية التركية، من

¹ - لقمان عمر النعيمي، "تركيا والاتحاد الأوروبي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 120، أبو ظبي، 2007، ص 12.

علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية الأقليات، على تأييد انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب نقيمتهم على السياسة الداخلية التي يتبعها العسكر. السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتاً طويلاً ليتم تغييرها بنظر هؤلاء. لذا، فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يساعد على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ونشر الديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا، كما سيبيح الأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل.

أما الدوافع السياسية الخارجية فيتمثل أبرزها في التنافس مع اليونان، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا. كما أن الولايات المتحدة الأميركية شجعت تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمانتها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها. غير أن تركيا بالمقابل لا تريد الاتكال على الولايات المتحدة في كل شيء لكي لا تصبح هذه الأخيرة مسيطرة عليها، لذا فضلت الانضمام إلى الأوروبيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية.

ج- الدوافع الاقتصادية:

يمثل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، والتي تعتبر سلعة ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا، يشكل مطلباً أساسياً لسياسة تركيا التجارية. وتشكل أوروبا منفذاً مهماً للعمال الأتراك، وإن ارتفعت أحياناً معدّلات البطالة فيها، غير أن الأمر، يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي

تعاني أعباء البطالة. يمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضاً قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال.

كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية؛ فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الادخار وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها.

د - الدوافع الأمنية:

شكّل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي-الأميركي) عبر قبول العرض الذي وقّره لها مبدأ ترومان عام 1947، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط¹. وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من أحلافها، منها: صندوق النقد الدولي، اتفاقية الغات (GATT) وحلف شمال الأطلسي. كلّها اعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسياً واقتصادياً. وخلال الاستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة 1974 وبعدها (1975-1979)، شعرت الأولى مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة حظرت توريد الأسلحة إليها.

أدرجت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمح في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأمريكية المقصّصة لها. لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة

¹ - لقمان عمر النعيمي، مرجع سابق، ص 15

في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية. لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين¹.

- الإنقسام الأوروبي حيال ملف تركيا وأبعاده :

انقسم أعضاء الاتحاد الأوروبي حيال ملف تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض. وكان لكل فريق براهينه.

فمعارضو الانضمام، يستندون حجتهم الأولى إلى الجغرافيا، إذ أن 97% من تركيا يقع في آسيا الصغرى وكذلك العاصمة. كما إن تاريخ الأتراك مغاير لتاريخ الأوروبيين، ولطالما شكّل العثمانيون تهديداً لأوروبا باحتلالهم أجزاءً منها. وبحسب مناهضي انضمام تركيا، فإن الهوية التاريخية لأوروبا لا تفصل عن النموذج الثقافي السياسي الذي صيغ خلال خمسة عشر قرناً من المسيحية، فتركيا غريبة عن كل التجارب الكبرى التي بنّت أوروبا كحضارة، من الارتداد إلى المسيحية وإبداعات القرون الوسطى، النهضة والإصلاح، عصر التنوير والرومنطيقية. كما أنها لم تقم إلا بتقليد الحياة السياسية التي ولدت في القرن التاسع عشر مع قرن من التأخير عن أوروبا مثل الدولة، القوة البرلمانية والديمقراطية الليبرالية. رفض هذا الفريق أيضاً أن يكون أكبر بلد إسلامي كتركيا في الاتحاد الأوروبي وهو الأقل أوروبياً والذي يُعدّ كحصان طروادة إسلامي داخل أوروبا، هدفه قلب القيم الغربية والتغلغل في الاتحاد الأوروبي لهدم تجربته كون الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوروبية، بالتالي الخوف من اجتياح 70 مليون مسلم بلدان الاتحاد الأوروبي، ما يسرّع ويرفع من وتيرة صراع الحضارات ويغيّر الهوية الأوروبية، وبزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في

¹ - هانيش كرامر، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 315-314.

أوروبا، مما يسهل السيطرة التركية على المؤسسات الأوروبية، فتتال تركيا أكبر عدد من النواب في البرلمان الأوروبي الذي يقوم على نسبة عدد السكان في كل بلد، وسيتأثر بهذا الوضع عمل الأكثرية الموصوفة في المجلس الأوروبي الذي يأخذ بالاعتبار المعطيات الديموغرافية، ما يؤكد أن تركيا ستصبح عضوًا يكون له ثقل ألمانيا التي هي أكثر سكانًا في الاتحاد وستحصل مثلها على 96 مقعداً بين سنتي 2025 و2050 مقابل 84 لفرنسا من أصل 750 مقعداً. بالإضافة إلى كل تلك الأسباب، إن تركيا، بنظر هذا الفريق، لا تحترم القانون، والديموقراطية وحقوق الأقليات ولديها مشاكل مستعصية مع بعض الدول الأوروبية وبخاصة اليونان حول المسألة القبرصية. من الممكن أيضاً في نظر هذا الفريق، أن تكون تركيا حسان طروادة أميركياً لأنها تمثل مصالح الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى إلى منع بروز أوروبا كقوة عظمى لذلك تصرّ الولايات المتحدة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لشل مؤسساته¹.

يعتمد مناصرو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على عدّة براهين، منها الجغرافيا الثقافية والاقتصادية التي لا تمنع الاندماج كون تركيا منتمية إلى حلف شمال الأطلسي وإلى المجلس الأوروبي. بالنسبة إلى الجغرافيا الطبيعية، فإنه من الصعب تحديد حدود أوروبا من جهة الشرق حيث لا خطوط تماس واضحة بينها وبين آسيا. استند هذا الفريق أيضاً على أراضٍ فرنسية ما وراء البحار، وممتلكات بريطانية في المالويين أما جزيرة القديسة هيلينة فهي أكثر بعداً عن بروكسل أو ستراسبورغ من أنقرة. فلماذا تعتبر تركيا في آسيا في حين أن قبرص التي دخلت الاتحاد، والواقعة شرق أنقرة، تعتبر أوروبية؟

ويستند هذا الفريق أيضاً إلى أن تركيا هي الدولة الوحيدة البعيدة عن الشريعة القرآنية في العالم الإسلامي إذ ألغت من الدستور الخلافة والمحاكم الدينية والإسلام كدين للدولة،

¹ - محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 37-44.

وأدرجت في المقابل علمانية الدولة التي لا خوف عليها لأنها بحماية العسكر، وبذلك جعلت الإسلام يتصالح مع الديمقراطية، وأسقطت فرضية صراع الحضارات. وتبرهن تركيا، إذا دخلت الاتحاد، بأنه ليس بناذٍ مسيحي، غير أنها تصبح هدفًا للأصوليين الذين يرون فيها بلدًا يمارس إسلامًا «رخوًا». لذا يمكن لتركيا أن تبدو حليفًا نافعًا جدًا للاتحاد الأوروبي في مكافحته للإرهاب، وباستطاعتها أن تنقل القيم الأوروبية إلى البلدان المجاورة وكأنها حصان طروادة للغرب، إذ تبرهن للإسلام الراديكالي بأنها بلد مسلم في دولة علمانية، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي وتقيم علاقات استراتيجية مع إسرائيل، وإن حكومتها الإسلامية عازمة على أن تبرهن أن الإسلام يتوافق والديمقراطية، كل ذلك سيكون بالنسبة للإسلام الراديكالي هزيمة نكراء، وبالتالي على العالم الغربي، وأوروبا بصورة خاصة، أن يبذلا جهدًا في الدفاع عن تركيا ضد العنف الإسلامي. ومقولة أن تركيا هي حصان طروادة أميركي خطأ، لأن تركيا عارضت الولايات المتحدة خلال الحرب الأخيرة على العراق سنة 2003، ورفضت نقل الجنود الأميركيين عبر أراضيها لفتح جبهة ثانية في شمال العراق، على الرغم من مساعدة مادية مهمة وعدهم بها الأميركيون، في حين أن بعض دول الاتحاد الأوروبي شاركت في الاتحاد العسكري بقيادة الأميركيين. وإذا أراد الاتحاد الأوروبي فعلاً تحقيق الاستقلالية الكاملة عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها فإن ذلك لن يتم إلا بضم تركيا إليه، ذات الجيش القوي والموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي المهم¹.

هذا فضلاً عن أن تركيا تشكل سوقاً اقتصادياً مهماً للسلع الأوروبية، وتقدم ملايين العمال الشباب، ويمكن أن تصبح تركيا الرباط الأساس بين الاتحاد الأوروبي ودول القوقاز وآسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط.

¹ - ابراهيم محمد ، " الانضمام بين بأييد الحكومات و رفض الشعوب " ، موقع تركيا و الاتحاد الاوروبي، الرابط / <http://www.dw-world.dw/article/0,,1401109.00htm>

- أهم المشاكل السياسية التي تعترض تركيا لانضمامها إلى «الاتحاد الأوروبي»:
أ- القضية القبرصية:

شهد العام 1960 إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفتين اليونانية (80%) والتركية (20%) وبضمانات كل من إنكلترا وتركيا واليونان، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الضامنين للاتفاقية. لكن وفي العام 1974، نفذ القبارصة اليونانيون انقلاباً عسكرياً وأطاحوا برئيس الجمهورية، المطران مكاريوس، بهدف توحيد البلاد مع اليونان وتم استهداف القبارصة الأتراكما استدج التدخل العسكري التركي، بأمر من بولنت اجيفيت (Bülent Ecevit) رئيس الحكومة آنذاك والمعارض لانضمام تركيا للسوق الأوروبية، لتحتل ثلث الجزيرة وفقاً «لعملية السلام» ولتبدأ علاقات تركيا مع أوروبا الغربية مرحلة مغايرة إذ نتج عن اجتياح القوات التركية الأراضي القبرصية أزمات اقتصادية بفعل وقف المساعدات الأوروبية والغربية لتركيا، وأزمات دبلوماسية تمثلت بالمقاطعة الغربية والدولية¹.

أيّدت أوروبا الغربية رؤية الجانب اليوناني في الجزيرة التي باتت مقسّمة على طول الخط، وصعدت حملاتها الدعائية والإعلامية والنفسية على الأتراك وندّدت بشدة بسلوكهم. ونظراً للرواسب التاريخية بين الأتراك واليونانيين، لجأت اليونان إلى إثارة قضية قبرص في المحافل الدولية والأوروبية، وذلك لإغلاق الأبواب الأوروبية في وجه تركيا، معتمداً في دعايتها على أن تركيا ليست أوروبية بل آسيوية وأن القسم الأوروبي منها مجرد مستعمرة صغيرة من العهد العثماني. واتهمت أثينا أنقرة بأنها تغذي النزاعات في بلاد البلقان، وتشجّع الأقليات التركية على المطالبة بحقوقهم والحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية.

¹ - عدنان حطيط، "قبرص، الوجه الآخر للقضية"، بيروت، 1987، ص77-87.

وتبدو الدعاية اليونانية الرامية إلى استعداد الرأي العام الأوروبي ضد تركيا، وكأنها تلقى بعض الصدى الإيجابي في الأوساط اليمينية الأوروبية، بخاصة مع تنامي التيار الإسلامي في تركيا إعتباراً من السبعينات وتمكنه من إحراز نجاحات في الانتخابات البرلمانية والمحلية مما جعله طرفاً سياسياً بارزاً على الساحة التركية. لذا حذرت اليونان «الاتحاد الأوروبي» من الموافقة على عضوية تركيا العلمانية لأنه سيفاجأ غداً بظهور تركيا الإسلامية، ونصحته بالتريث حتى معرفة ماذا سيحدث في المستقبل من تغييرات سياسية على الساحة التركية.

ب- الأكراد

بدأت المشاكل والمواجهات العسكرية بين تركيا والأكراد منذ العام 1984، وذلك بسبب حرمان تلك الأقلية التي يبلغ عددها 15 مليون نسمة حقوقها وحرمتها. لذلك عمد الأكراد إلى التمرد وبخاصة مع حزب العمال الكردستاني الذي يتزعمه عبد الله أوجلان فوقعت المواجهات العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وامتدت إلى سنة 1999 حتى توقيف رئيس حزب العمال الكردستاني، ما أوقع 30,000 ضحية¹. أصدرت السلطات التركية حكم الإعدام بحق أوجلان في تشرين الثاني 1999، غير أن ذلك الحكم لم ينفذ بسبب تدخل الاتحاد الأوروبي الذي طالب تركيا باحترام حقوق الإنسان، وبالتالي إلغاء عقوبة الإعدام كشرط أساسي من شروط قبول تركيا في الاتحاد. وفي شباط سنة 2000، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار، والنضال سلمياً من أجل قضيتهم. لكن الأكراد لم ينالوا كامل حقوقهم وحرمتهم بعد.

¹ - د. معمر فيصل خزلي، المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية الرابطة <http://rawalser.center.com>

ج- المؤسسة العسكرية التركية :

بدأ توجه الجيش التركي نحو الغرب مع تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة سنة 1923، ورغم ذلك شهدت تركيا ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة (1960-1971-1980). إلا أن بنية هذا الجيش قد تغيّرت بعد انقلاب 1980 وإعلان دستور 1982. لقد ساهم هذا الدستور في تنظيم الجيش للنظام السياسي في تركيا. وفي الحقيقة فإن تركيا تدار حتى الآن من قبل دستور جاء به الانقلابيون. أصبح الجيش التركي سيد نفسه وهو قوة بحد ذاته، كما أنه قوة مالية مهمة. يكفي أن شركة OYAK التابعة للجيش، هي واحدة من أهم وأضخم خمس شركات في تركيا، غير خاضعة لأي رقابة، لأن لها قوانينها الخاصة التي تنظم نشاطها وعملها، إضافة إلى ميزانية خاصة بها. «وحسب البيانات الرسمية فإن حصتها هي 11% من الميزانية، بينما تشير المصادر الغربية إلى أن نسبة هذه الحصة تبلغ 30% وهي غير خاضعة لديوان الرقابة المالية. وبذلك فالجيش هو قوة اجتماعية واقتصادية ومدنية وسياسية».

يتدخل العسكر التركي في عملية اختيار شخصية لمنصب رئيس الجمهورية، خصوصاً إذا كانت تلك الشخصية معروفة بهويتها الإسلامية، لأنه يعتبر ذلك بحد ذاته مشكلة للعسكر وللنظام القائم في تركيا. يضطلع الجيش بدورٍ مؤثّرٍ على الصعيدين السياسي والاجتماعي معاً. فهو لا يدافع عن البلاد فقط، بل يسهر أيضاً «على ضمان المحافظة على مبادئ مصطفى كمال مؤسس الدولة التركية»¹.

يمارس الجيش السياسة من خلال مجلس الأمن القومي، ويعمل كأنه حزب سياسي، بذلك يكون هو أكبر الأحزاب في تركيا. لكن إذا كان الجيش التركي غربياً في طرازه وتوجهاته، وهو يحمي العلمانية، فما هي إذاً المشكلة مع الاتحاد الأوروبي؟ السلطة الحقيقية

¹ - أرول اوزكوراى، "الجيش التركي والاتحاد الأوروبي"، قنطرة، 2007

في تركيا هي في يد القوات المسلحة، أما الفائزون في الانتخابات فإنهم يشكلون الحكومة، بينما الخيوط الحقيقية هي بيد الجيش، وهو ما يشكل جوهر المشكلة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، بقي الجيش التركي يتظاهر ولمدة طويلة بأنه على الحياد في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكنه كان يحاول في الخفاء عرقلة المشروع لأنه أدرك بأنه سيخسر جميع سلطاته في حال انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

د . مشكلة اللاجئين :

يتصاعد التوتر في العلاقات التركية الأوروبية بعد الانقلاب الفاشل حيال اتفاق

اللاجئين.

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان كان قد انتقد الاتحاد الأوروبي وحذر من انهيار

الاتفاق إذا لم يلتزم الاتحاد فيما يتعلق بالبند الخاص بإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول لأوروبا، ما اعتبرته المستشار الألمانية انغيلا ميركل ابتزاز بحسب ما أوردت قناة دوتشيه فيليه الألمانية.

وزير الشؤون الأوروبية التركية، عمر تشيليك يقول: «إذا لم يقوم الاتحاد الأوروبي

بتحديد تاريخ للموافقة على سفر الأتراك من دون تأشيرة، فإننا سنتوقف عن تنفيذ الاتفاق، ولن نحرز المزيد من التقدم في هذا الشأن، هم يسألون إذا كنا نهدد الاتحاد الأوروبي، نحن لا نهدد احد ولا نبتز أحد»¹.

-الأثر من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي :

إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثيرات وانعكاسات

جيوبوليتيكية وإستراتيجية واسعة على الفريقين كما على الشرق الأوسط والعالمين العربي

¹ - تركيا : تفاقم التوتر مع الاتحاد الاوروبي و امريكا ، euronews ، 2016-08-09 الرابط : www.arabic.euronews.com/2016-08-09

والإسلامي وعلى روسيا والولايات المتحدة الأميركية. فالاتحاد الأوروبي سوف يتأثر بالتجمع السكاني الكبير لتركيا البالغ حوالي 80 مليون نسمة، إذ ستوزع من جديد مقاعد البرلمان الأوروبي للدول الأعضاء الـ 28 لتحصل تركيا على 82 مقعداً، أي حوالي 11,2% من نسبة الأصوات في عام 2015، وهو ما يتقارب مع ألمانيا، لكن من دون تمكّنها من السيطرة في البرلمان في حال تحالفاً؛ وإذا كان الاتحاد الأوروبي سيستفيد من اليد العاملة التركية، الكثيرة والمنتدنية الأجر، إلا أن هذا الأمر سيؤدّ تنافساً لليد العاملة الأوروبية التي لن تكون راضية، ما يزيد من معدّلات البطالة. هذا بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما سيؤثر على الصناعة المحلية في هذه الدول فضلاً عن تأثيره على مستوى الجودة؛ لكن تركيا ستشكّل أكبر أسواق أوروبا وستتيح للمستثمرين الأوروبيين القيام باستثمارات فيها، خاصة في المناطق الكردية كما تسعى حكومة أردوغان؛ وستسمح تركيا بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي ما سيؤدي إلى تطور اجتماعي لدى هؤلاء. بالإجمال إن التأثير الاقتصادي للانضمام سوف يكون إيجابياً، لكن صغيراً نسبياً، لأن الاقتصاد التركي متواضع أمام الأوروبي، وهو يحتاج إلى دعمه في الاعتمادات المالية ولفترة طويلة من الزمن، كما أن تركيا ستحتاج إلى وقت طويل لتجعل القطاعات الزراعية أكثر تنافسية داخل السوق الأوروبية لتجنب فقدان إيرادات حقيقية للفلاحين الأتراك. وعلى تركيا تحسين الوضع الصحي الحيواني حسب مواصفات الاتحاد الأوروبي. هذا الأخير سيضمن أفضل قنوات تجهيز الطاقة عبر ترتيب مصادر المياه وتطوير البنية التحتية¹.

¹ - وصال نجيب العزاوي، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012. 788

أما من الناحية الجغرافية، فإن حدود الاتحاد الأوروبي في حال انضمت تركيا إليه، ستصل إلى القوقاز وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران والعراق وسوريا، الأمر الذي سيجعل الاتحاد الأوروبي يدخل بصورة أكبر في معضلة المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وينقل إليه بعض مشاكل الجوار بالرغم من الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تتمتع بهما تركيا في تلك المنطقة. وهكذا سيلتصق الاتحاد الأوروبي بأكثر مناطق العالم خطورة، وهو بغنى عن مواجهة مشاكل معقدة بخاصة أنه ما زال يجد اليوم صعوبة في التغلب على النزاعات القائمة داخل البلقان والتي تعتبر بحكم الهيئة والتافهة لو قورنت بالحال في منطقة الشرق الأوسط، والدليل على ذلك فشل الاتحاد الأوروبي، عسكرياً وسياسياً، في حلّ النزاعات التي اندلعت في البوسنة والهرسك وكوسوفو. لقد جاءت التسوية من قبل حلف الناتو وتحت القيادة الأميركية. إن انضمام تركيا سيسمح لها أن تؤدي دوراً رئيساً في سياسة الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، لأنها بيّنت أنها تحتل مركزاً بارزاً في هذا المجال بفضل موقعها الجغرافي، الأمر الذي يجلب منافع لأمن الاتحاد وللعمليات الدولية في مناطق عديدة من الكونغو إلى غرب البلقان، ومن أفغانستان إلى السودان.

إن ترتيب الحدود الداخلية الجديدة للاتحاد سوف يمثل تحدياً، ويتطلب استثماراً مهماً وتعاوناً وثيقاً بين تركيا والاتحاد الأوروبي في إطار قضايا تنظيم الهجرة والنزوح، والملاجئ، والمستشفيات، ومكافحة منظمات الجريمة والإرهاب، وتجارة الأعضاء البشرية، والمخدرات، وتهريب السلاح وغيرها.

بالنسبة للقضية الفلسطينية، ستضطر أوروبا إلى حماية أفضل للشعب الفلسطيني لأنها ستصبح على حدود الصراع العربي (سوريا، لبنان وفلسطين) - الإسرائيلي، وبخاصة في ظل تشنج الأوضاع الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل.

وفي حال الإنضمام، على تركيا السيطرة على الحدود الشرقية لتجنب مشكلات حدودية، وعليها تطوير نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية لكي تستطيع منح ذلك الدور أيضاً للاتحاد الأوروبي.

ما من شك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي له انعكاسات وتداعيات إيجابية كثيرة على العلاقة الأوروبية مع العالمين العربي والإسلامي. إن مجرد قبول أوروبا المسيحية في معتقدها الديني، لتركيا المسلمة، هو إشارة إلى أن العامل الديني لا يقع في أساس التعامل الأوروبي مع المسلمين، مما يفسح في المجال أمام مرحلة جديدة في علاقة جيدة بين المسلمين والمسيحيين، ويطوي صفحات ماضية سلبية طبعت تاريخ العلاقة بين الجانبين. وهنا يكمن الحوار الحقيقي والتفاعل بين الحضارات والأديان، وتعيش الجاليات الإسلامية باستقرار داخل أوروبا والعكس صحيح. بذلك يتأكد أن الاتحاد ليس بناهٍ مسيحي حصري، لكن على الأغلب هو اتحاد للقيم الديمقراطية، وبضم تركيا إلى عضويته، يكون مثلاً لتجنب صراع الحضارات. إن النموذج التركي سيكون فرصة للعالم الإسلامي للإستفادة منه، كما سيستفيد الإتحاد الأوروبي، خصوصاً مع ربطه تصاعد الإرهاب «بالدين الإسلامي»، من خلال الدعوة إلى شرق أوسط جديد ديموقراطي. لكن نجاح النموذج التركي ضمن المظلة الأوروبية، مشروط بمدى محافظته على الهوية الإسلامية والخصوصيات الثقافية للمجتمع التركي. لكن على تركيا ذاتها أن تُكسب العلاقات الدينية طابعاً مدنياً وتحقق الفصل الكامل بين الدين والدولة أكثر وضوحاً ما هو عليه اليوم، وتتخلى عن تسيير الشؤون الدينية، وعدم إعاقة الطوائف غير المسلمة عن ممارسة طقوسها الدينية كما طالبها البابا العام 2006 في أثناء زيارته لها.

❖ مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي :

ثمة ثلاثة احتمالات مستقبلية لعلاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي :

1 . احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي :

يعد احتمال انضمام تركيا احتمالا صعب التحقيق في المدى القريب والمتوسط، حيث أعلنت معظم الدول الأوروبية على إن إمكانية الانضمام قد تكون في عام 2025 ، مبررة ذلك بعدم استعداد الاتحاد لاستيعاب دول أخرى في الوقت الحاضر، وخاصة دولة تركيا ذات الحجم السكاني الضخم.

2 . احتمال رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي :

يعبر احتمال رفض تركيا إلى رغبة بعض دول الاتحاد الأوروبي والتي يمكن رصدها كالتالي:

- رفض دولة النمسا، استنادا إلى معارضة الرأي العام النمساوي بأغلبية ساحقة للطموحات التركية، ونتيجة للضغوط من قبل بعض الدول الأوروبية، اقترحت النمسا إن تمنح تركيا مزايا اقل من تلك التي تمنح لباقي دول الاتحاد الأوروبي، أو بمعنى آخر قبول تركيا كشريك مميز في الاتحاد بدلا من منحه العضوية الكاملة.
- رفض دولة ألمانيا تأسيسا على إشكالية تعداد السكان، لان معدل النمو السكاني في تركيا سوف يزيد من وزن تركيا في عملية التصويت، وفي تمثيلها في الاتحاد الأوروبي، وتفضل فكرة الشراكة المميزة.
- رفض دولة فرنسا، ارتباطا بقناعة استحالة اندماج تركيا ذات الهوية الإسلامية في دول القارة الأوروبية المسيحية، والتي عرضت فكرة عضوية تركيا في الاتحاد من اجل المتوسط بدلا من العضوية في الاتحاد الأوروبي.

يعد هذا الاحتمال مستبعدا على المدى القريب والمتوسط، كما انه من الممكن إن يتعزز في المستقبل نتيجة التطورات الإقليمية والدولية.

❖ احتمال استمرار تأجيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي :

يعبر الاحتمال الثالث عن سياسة التأجيل والمماطلة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، وهو الاحتمال الأكثر قبولا لدى دول الاتحاد الأوروبي، وذلك للأسباب التالية :

- يتجنب الاتحاد الأوروبي الدخول في أزمة جديدة مع تركيا، وخاصة انه مازال يعاني من أزمة معاهدة إصلاحات الاتحاد الأوروبي "معاهدة لشبونة"
- تخشى الحكومات من الرفض الشعبي لانضمام تركيا، والذي قد يهدد مصير الحكومة أو الحزب الحاكم.
- أزمة اللاجئين السوريين وتهديد تركيا بوقف الاتفاق ما لم تسحب حتمية التأشيرة على الأفراد الأتراك
- التطورات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الأزمة السورية ومعضلة المشكلة الكردية بالنسبة للأتراك.
- تعامل الحكومة التركية مع الانقلاب الفاشل، حيث ترى دول الاتحاد أن يجب على تركيا احترام حقوق الإنسان والتقيد بمعايير كوينهاجن.
- حاجة الحكومات الأوروبية إلى مد الجسور مع تركيا للاستفادة من الأهمية الجيوستراتيجية لها.¹¹

¹ عمار مرعي الحسن، مستقبل الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية و الاستراتيجية ،تاريخ الدخول 25 اوت 2016 . على الرابط : <http://democraticac.de?p=7152>

المطلب الثالث :

العلاقات التركية الإسرائيلية

ارتبطت إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 بعلاقات جيدة مع تركيا، إذ كانت تركيا الكمالية أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية تطورت على مر العقود التي تلت لتصبح تركيا بمثابة شريك استراتيجي لإسرائيل، غير أن علاقات تركيا حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل شهدت منذ العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر 2008 م توترا غير مسبوق عززه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 31 ماي 2010 م الذي أدى إلى مقتل تسعة مواطنين أتراك. صاحبه قطيعة في مسيرة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين دامت 6 سنوات. غير أن تاريخ 28 جوان 2016 شهد نقطة تحول في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق المصالحة بين البلدين.

مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في 2002 م بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، مازالت تفاعلاتها تجري إلى حد الآن، ولم تخف إسرائيل خشيتها وقلقها عشية الانتخابات من أن وصول حزب العدالة والتنمية قد يغير علاقات تركيا مع إسرائيل وهو ما تم بالفعل حيث ما لبثت أن شهدت العلاقات بين البلدين تحولا في طبيعتها ونوعيتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين البلدين إلى علاقات تناقض وصدام وصراع النفوذ والمصالح ويمكن تلخيص أسباب هذا التغير إلى جملة من الأسباب تتمثل في :

مثل العدوان الإسرائيلي على غزة (2008. 2009) نقطة فارقة في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين الإسرائيلي والسوري إلى طاولة المفاوضات غير المباشرة من اجل السلام مرة أخرى. وقد

مثل العدوان على غزة رسالة إسرائيلية مباشرة مفادها أن المفاوضات من سوريا قد أصبحت من الماضي، وبالتالي مثلت هذه الحرب في احد وجوهها نهاية الطموح التركي في القيام بدور الوسيط المقبول من كل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط. اظهر اردوغان معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة مؤتمر دافوس 2009 بانسحابه من الجلسة بعد ملاسنة مع شمعون بيريز، وجاءت هذه الأخيرة كرسالة علنية لإسرائيل مفادها أن الدفئ في العلاقات التركية الإسرائيلية بات أيضا من الماضي. كما يمكن اعتبار أن التراجع الواضح في القوة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتنامي الصعود الإقليمي الإيراني قد خلق سياقاً إقليمياً جديداً في المنطقة¹.

مع تزايد التوتر الإسرائيلي من تركيا وأدوارها الإقليمية المستندة إلى رؤى مغايرة لمستقبل الشرق الأوسط، تذرعت "تل ابيب" بأحد المسلسلات التلفزيونية التركية "وادي الذئاب" لخوض معركة دبلوماسية خاسرة مع تركيا، بدأت المعركة الدبلوماسية الخاسرة إسرائيلياً عند استدعاء ايالون السفير التركي في "تل ابيب" "احمد اوجوز شليقول"، احتجاجاً على المسلسل التلفزيوني التركي، وجسدت المعاملة غير اللائقة للسفير التركي شعوراً متنامياً لدى إسرائيل بعدم الرضا بالسياسة التركية الجديدة في المنطقة، حيث تعمد ايالون عدم مصافحة السفير التركي أمام الكاميرات، كما اجلس السفير التركي شليقول في مقعد أدنى ارتفاعاً من مقعده، وبدا ايالون مرتاحاً أمام عدسات التلفزيون التي نقلت اللقاء، في حين جلس السفير التركي وأمامه طاولة وضع عليها العلم الإسرائيلي فقط. لكن تركيا ردت بقوة، مشترطاً اعتذاراً رسمياً من جراء معاملة سفيرها غير اللائقة، وأمهلته "تل ابيب" يوماً واحداً، مهددة بسحب سفيرها من هناك، وبالطبع لم يتأخر الاعتذار الإسرائيلي عن الموعد

¹ - عبد الحميد كياي، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 95

الذي حددته تركيا بضغوط من بيريز وباراك، فأسرائيل لا تحتل رؤية علاقاتها مع تركيا تنهار وإلا فقدت إحدى المرتكزات الأساسية لسياستها الإقليمية¹.

لم تكف تركيا بذلك الاعتذار، بل أن الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان رفضا لقاء ايهود باراك أثناء زيارته الرسمية عام 2010 م إلى تركيا، في خطوة أرادت تركيا من خلالها أن تظهر قدرتها على اتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر حيال إسرائيل في المستقبل إذا اقتضت الضرورة، وبسبب الأهمية التي توليها إسرائيل لتركيا في السياق الإقليمي، حاولت تقليص مساحات الخلاف مع تركيا، ولهذا الغرض زار ايهود باراك تركيا، التي طالبت برفع الحصار على غزة ووقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس والعودة إلى المفاوضات السورية الإسرائيلية².

لا تزال تركيا الشريك الأهم لتل ابيب في المنطقة على الصعيدين العسكري والاقتصادي، وإذا انكسرت العلاقات بين البلدين وتحركت تركيا أكثر فأكثر إلى مواقف اقرب الدول العربية فسوف تتغير صورة التوازنات في المنطقة لغير صالح إسرائيل وهذا ما تدركه إسرائيل كون أن الصراع مع تركيا وخفض مستوى العلاقات لن يضر تركيا إقليميا بل سيزيد من قبولها زعيما إقليميا في المنطقة إسرائيل تحتاج تركيا أكثر مما تحتاج تركيا لإسرائيل، لان تركيا تمتلك من الإمكانيات الجغرافية وهوامش التأثير ما لا تملكه إسرائيل ولا تستطيع ان تمتلكه.

¹ - مصطفى اللباد، العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، ط1، بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2012 ص711

² - مصطفى اللباد، العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، المرجع نفسه ص 713

❖ حادثة أسطول الحرية :

سيرت تركيا قافلة مساعدات إنسانية أطلق عليها اسم " أسطول الحرية " إلى قطاع غزة المحاصر، بغرض كسر الحصار المفروض عليها، وهو ما فاقم التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية ومثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما كان معلوماً أن وصول القافلة إلى هدفها سيعني انتصاراً معنوياً لتركيا، مثلما أن إيقاف القافلة في عرض البحر كان سيخلق أزمة دولية لإسرائيل، ويفرض عليها المزيد من الضغوط الدولية في كلتا الحالتين كانت تركيا ستريح من منظور الجدوى السياسية والمعنوية في المنطقة.

في 31 ماي 2010 قتل تعة ناشطين أترك في غارة إسرائيلية على المركب " ما في مرمرة" احد المراكب المشاركة في حملة أسطول الحرية المتوجهة إلى قطاع غزة لكسر الحصار التي تفرضه إسرائيل عليها منذ ما يقارب أربع سنوات وتآلف هذا الأسطول من ستة مراكب، وشارك في الحملة الإنسانية 663 شخصا من 37 دولة، وكان بينهم بعض الفلسطينيين والصحافيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان¹.

حدث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية مما يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وكان من الواضح أن إسرائيل لجأت إلى الاستعمال المفرط للقوة وكأنها تريد أن تعطي درسا بحيث لا تتكرر محاولات كسر الحصار عن القطاع في المستقبل، واستهدف الهجوم مؤسسات تركية تعنى بحقوق الإنسان ما شكل تحديا للحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية.

¹ - نزار عبد القادر، العلاقات التركية- الاسرائيلية:بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 74، تشرين الاول 2010 على الرابط: www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

أصدرت وزارة الخارجية التركية على اثر الهجوم الإسرائيلي بيانا قالت فيه " أننا ندين هذه الممارسات غير الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل، كما يشكل هذا الحادث المشين الذي وقع في أعالي البحار انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وقد يؤدي إلى نتائج لا يمكن إصلاحها في علاقتنا المشتركة " .

وفي الثاني جوان عقدت الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) اجتماعا لتدارس الهجوم الإسرائيلي فاتخذت قرارا بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل، كما طالبتها بضرورة تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا، و بوجوب دفع التعويضات اللازمة عن أعمالها ضد أسطول الحرية، وخصوصا لجهة التعويض عن أهالي القتلى الأتراك .

شكلت هذه الحادثة تحديا لطبيعة العلاقات الإسرائيلية التركية أفرزت تدهورا وقطيعة دبلوماسية بين البلدين دامت لفترة ستة سنوات كاملة، كانت لها انعكاسات جمة لكلا البلدين في ظل التطورات الإقليمية في المنطقة وسعي كل طرف أن يكون له دور وتأثير كبير في المنطقة، خصوصا في ظل تنامي الدور الإيراني في المنطقة وما يمليه من تهديد ضمني على امن واستقرار إسرائيل من جهة وتقلص الدور المركزي الذي تريد أن تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط.

ومن بين مؤشرات تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية طيلة هذه الفترة من القطيعة الدبلوماسية نجدها متمثلة في :

- امتناع وزير الخارجية التركي، مولود تشاويش أوغلو، عن المشاركة في مؤتمر ميونخ للأمن، في فبراير/شباط 2015، وذلك بسبب قيام منظمي المؤتمر بتخصيص المقعد

الذي سيجلس فيه خلال جلسات الاجتماعات، إلى جانب المقاعد المخصصة للوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر¹.

• انتقاد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لمشاركة نتنياهو في مسيرة تضامن باريس بعد الاعتداءات التي وقعت في مبنى مجلة "شارلي إبدو"، وردّ وزير الدفاع الحالي ووزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أفيجدور ليبرمان، واصفاً أردوغان بأنه "بلطجي معاد للسامية".

• وجود موشيه يعلون في السابق على رأس طاقم المفاوضات مع تركيا وهذا بحدّ ذاته كان أحد عوامل إفشال التوصل لاتفاق .

❖ اتفاق المصالحة وتطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية :

عادت أخبار العلاقات التركية-الإسرائيلية لتتصدر المشهد الإقليمي بعد الإعلان في روما، في 26 يونيو/حزيران 2016، عن إنهاء كافة الخلافات بشأن تطبيع العلاقات التركية-الإسرائيلية، ثم توصل الطرفين إلى توقيع اتفاق التطبيع، بعد قطيعة دبلوماسية استمرت ست سنوات، وحدثت القطيعة في 31 مايو/أيار 2010 حين قتلت القوات البحرية الإسرائيلية تسعة مواطنين أتراك على متن سفينة "مافي مرمرة" الإغاثية في المياه الإقليمية قبالة شواطئ غزة، وبعد حوالي ثلاث سنوات من المباحثات بين الطرفين.

وحسب الاتفاق الذي لم تُعلن بنوده بشكل رسمي حتى الآن، فإن إسرائيل وافقت على دفع تعويضات لعوائل ضحايا الاعتداء على سفينة "مافي مرمرة" وعلى تمكين تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عبر الموانئ الإسرائيلية، كما ستسهم تركيا في حلّ أزمة الكهرباء ومياه الشرب في قطاع غزة.

¹ - وزير الخارجية التركي يتمتع عن المشاركة في مؤتمر ميونخ بسبب مجاورته للوفد الإسرائيلي في الجلسات، ترك برس، 6 فبراير/شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 اوت 2015 <http://www.turkpress.co/node/5486>)

تم التوقيع على الاتفاق في مقر وزارة الخارجية التركية بالعاصمة أنقرة، صباح الثلاثاء 28 حزيران/يونيو 2016، من قبل مستشار الوزارة، فريدون سينيرلي أوغلو، بعيداً عن وسائل الإعلام، وفيما يبدو أن توقيع كل طرف على الاتفاق في مركزه هو ضمن تفاهات الاتفاق؛ حيث أُفيد بأن مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، هو أيضاً قد قام بتوقيع الاتفاق في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية¹.

❖ طبيعة وحيثيات اتفاق تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية :

- لم يتم نشر نص وثيقة الاتفاق الرسمية بين تركيا وإسرائيل، لكن الكثير من بنوده الأساسية قد تم الإدلاء بها من قبل عدد من المسؤولين من الطرفين، ومن هذه البنود :
- تفعيل السفارات وتعيين سفراء لدى كلتا الدولتين، واستئناف الزيارات الودية، وعدم عمل أي طرف ضد الآخر في المؤسسات الدولية.
 - يشمل تطبيع العلاقات كافة المجالات.
 - تعهد إسرائيل بتعويضات تُقدَّر بعشرين مليون دولار لأقارب ضحايا سفينة مافي مرمرة، التي تعرضت للاعتداء من قبل الجنود الإسرائيليين عام 2010².
 - تمكين تركيا من إيصال المساعدات إلى قطاع غزة المحاصر؛ حيث ستتوجه أول سفينة تحمل عشرة أطنان من المساعدات الإنسانية إلى ميناء أسدود، الجمعة، بموجب الاتفاق.
 - استكمال مؤسسة الإسكان التركية مشاريعها في غزة وتجديد شبكات الكهرباء والمياه وإقامة مستشفى ومحطة تحلية للمياه والعمل على حلّ مشكلة الكهرباء هناك.

¹ - حُسم الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد قبول إسرائيل مطالب تركيا، تي آر تي، 28 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 يونيو/حزيران 2016
<http://www.trt.net.tr/arabic/trky/2016/06/27/hsm-lfq-bsh-n-ttby-l-lqt-ltrky-lsry-yly-b-d-qbw-l-sry-yl-mtlb-trky-518795>

² - أبرز بنود الاتفاق التركي-الإسرائيلي، الجزيرة نت، 27 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 .
<http://goo.gl/iQ2Zqt>

- تلغي تركيا الدعوى المرفوعة في المحكمة بإسطنبول ضد جنود الجيش الإسرائيلي وضباطه.
 - تسريع إنشاء المنطقة الصناعية في منطقة جنين.
 - لا يشمل الاتفاق فكَّ الحصار البحري عن قطاع غزة.
 - وفي نفس سياق الاتفاق، وُجِدَت وعود من جانب الرئيس التركي للتعاون في ملف استعادة إسرائيل للجنود المفقودين في الحرب على غزة في عام 2014، وهنا يتضح أن إسرائيل لم تستطع فرض استعادة جنودها بموجب الاتفاق، وهو نفس الأمر مع تركيا التي لم تستطع فرض عملية فكَّ كاملة للحصار عن غزة. أما فيما يتعلق بحركة حماس فلم تنجح إسرائيل في تحقيق مطالبها بإغلاق ما تقول إنه مكاتب لحركة حماس في إسطنبول، لكن يبدو أن هناك تفاهماً حول تعهد تركيا بألا تعمل حماس ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها، وقد قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: "من الطبيعي وجود آليات ومكاتب دبلوماسية فلسطينية في تركيا تشرف على سير العلاقات بين البلدين.
- ❖ العوامل المساعدة على تطبيع العلاقات بين البلدين :

1 . التغيرات الإقليمية في المنطقة:

إن اهتمام الطرفين بتكوين تحالفات جديدة وشعور الحاجة المتبادلة من كل طرف تجاه الآخر في ظل الأخطار المشتركة خاصة في المجال الأمني وفيما يتعلق تحديداً بالمسألة السورية، وما يتعلق بالدور الإيراني في المنطقة يُعد دافعاً مهماً للتوصل للاتفاق، وقد تم التعبير عن هذا من قبل زعماء ومسؤولين من الطرفين.

في هذا الإطار، يساق تفسير يرى أن الاتفاق تم ضمن تفاهمات إقليمية غير مباشرة تجمع كلاً من تركيا والسعودية وقطر وإسرائيل، في ظل مواجهة هذه الدول لتهديدات أو

ظروف مشتركة سواء من الموقف تجاه داعش أو الاستياء من الدور الإيراني في المنطقة خاصة بعد الإحباط الذي نجم عن توقيع الاتفاق حول البرنامج الإيراني النووي لدى عدد من دول المنطقة، فضلاً عن تراجع الثقة بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة كحليف أساسي لها، كما أن دولاً مثل مصر والإمارات قد تتضمن لهذه الدول لتشكّل معاً محوراً لتحقيق الاستقرار المفقود في المنطقة

يتسق هذا الأمر مع تغير ملحوظ في السياسة الخارجية التركية من أجل زيادة الأصدقاء وتقليل الأعداء حيث تم قبل أسابيع قليلة تحسين العلاقات مع دولة الإمارات وتم تعيين سفراء في البلدين، كما تجري حالياً بشكل جدي محاولات لتحسين العلاقات مع كل من روسيا ومصر.

2. وجود دوافع اقتصادية:

على غير العادة، وبالرغم من الأزمة الدبلوماسية، كانت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تسير في اتجاه متصاعد وذلك لنشاط التجارة بين القطاع الخاص لدى الطرفين؛ لذا كان من المرجح أن حدوث الاتفاق الرسمي بين الحكومتين سيكون له دور في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ومستوى التبادل التجاري بين البلدين، وقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا بوضوح عندما دافع عن الاتفاق قائلاً: "يتم تعزيز مصالحنا الحيوية من هذا الاتفاق ويفتح إمكانية لتعاون اقتصادي ثنائي كبير¹.

من ناحية أخرى، فإن ملف الطاقة كان له هو الآخر حضور قوي ومحفّز لإنجاز الاتفاق. وكانت إسرائيل قد عرضت على تركيا مشاريع لربط حقول غاز اكتشفت في البحر

¹ - أردوغان يهاجم أسطول غزة الذي أثار الأزمة مع إسرائيل، تايم أوف إسرائيل، 30 جوان 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 <http://goo.gl/xrmO1r>).

المتوسط بساحل جنوب تركيا لتسويق إمدادات الغاز إلى أوروبا، وفي حال قبول الطرفين فإن تركيا ستحصل على أسعار مغرية للغاز كما ستستفيد من كونها ممراً للطاقة إلى أوروبا، فضلاً عن تنويع مصادر الغاز الذي تعتمد فيه على روسيا وإيران بشكل كبير، وإن كان هذا الأمر يحتاج ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أعوام لتحقيق.

أمّا إسرائيل التي تُقدّر قيمة احتياطات حقول الغاز التي اكتشفها بمئات المليارات من الدولارات، فإنها تحتاج إلى تأمين أسواق مستوردة للغاز قبل البدء بعمليات الاستخراج الشاقة والمكلفة، وهي أمام الخيارات المطروحة لن تجد طرفاً أكثر إفادة لمصالحها من تركيا.

وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر أن محاولات إسرائيل تجاوز تركيا وتأمين بدائل عنها في العلاقات الاستراتيجية مع اليونان أو قبرص أو بعض دول البلقان، سواء على الصعيد العسكري أو الأمني لم يُكتَب لها النجاح، كما يمكن الإضافة هنا بأن ملف الغاز سيعمل على رفع مستوى الدور التركي في المنطقة خاصة أن هذا الملف له ارتباطات بمصر وبقطاع غزة .

3 . مكاسب الاتفاق:

تعتقد تركيا أنها قدمت محاولة لكسر حصار غزة وأنها نجحت في التوصل لتخفيف الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية، فيما تعتقد إسرائيل أن الاتفاق يُضفي نوعاً من المشروعية على حصار غزة خاصة أنه تم توقيعه مع الدولة الأكثر اعتراضاً على حصار غزة، كما ترتقب إسرائيل من تركيا دوراً تسميه "التخفيف من تشدّد حماس"، وكذلك دوراً في عملية استعادة جنودها المفقودين في غزة .

وهذا الاتفاق، بحسب نتنياهو، "يُنهي سنوات من العداء الإسرائيلي-التركي، ويحمي الجنود الإسرائيليين من اتخاذ إجراءات قضائية ضدهم بسبب حادثة "مافي مرمرة"، ويُبقي الحصار المفروض على غزة على حاله، ويفتح إمكانية لتعاون اقتصادي ثنائي كبير"¹.

وفضلاً عن ذلك فإن هناك مجموعة من المصالح المشتركة التي سيوفرها التنسيق الأمني والاستخباري في المنطقة ولكن ينبغي القول: إن هذا الأمر محاط بالشكوك.

4. الأوضاع الداخلية لدى الطرفين:

في هذه النقطة تحديداً وأمام ضيق الخيارات وتعثُر المسار السياسي سواء بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أو بين تركيا والأكراد، فإن التعاون بين الطرفين سيعمل على تخفيف الضغط، إن لم يكن له دور في التوصل إلى صيغ أفضل، خاصة بالنسبة لتركيا التي تواجه بالإضافة لسلسلة من التفجيرات معضلة مع حزب العمال الكردستاني ورفيده حزب الاتحاد الديمقراطي الذي لا تتورع الولايات المتحدة عن تقديم الدعم له، مما يضخم من مخاوف تركيا المتعلقة بإقامة كيان كردي على حدودها شمال سوريا.

5. استعداد الطرفين للحوار وتقديم التنازلات:

لا توجد ممانعة لدى الطرفين في الجلوس والنقاش مع بعضهما البعض حيث تجدر الإشارة إلى أن المحادثات بينهما كانت ثنائية ولم تتم بوساطة دولة ثالثة بالرغم من وجود مبادرات من أكثر من طرف في أعقاب الأزمة، وفي هذا السياق كانت هناك رغبة وتشجيع من الولايات المتحدة للتوصل للاتفاق، كما رحّب البيت الأبيض بالاتفاق فور الإعلان عنه واعتبره خطوة إيجابية داعمة لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط ويتضح من

¹- أردوغان يهاجم أسطول غزة الذي أثار الأزمة مع إسرائيل، تايم أوف إسرائيل، المرجع نفسه.

البنود الأولية أن كلا الطرفين لم. يحقق مطالبه بدرجة 100% مما يدل على وجود تنازلات ثنائية لتحقيق الاتفاق، ويبدو أن هناك قضايا تُركت للنقاش لاحقاً مثل موضوع الحصار البحري وموضوع حقوق الغاز المكتشف.

❖ انعكاسات الاتفاق:

مع توقيع الاتفاق حدثت ردود فعل داخلية في تركيا وإسرائيل، لكن ردة الفعل الأشد كانت لدى الطرف الإسرائيلي حيث رفض ثلاثة وزراء التوقيع على الاتفاق واعتبره البعض خضوعاً للجانب التركي، كما نظم أهالي الجنود المفقودين حملة ضد الحكومة، أمّا في تركيا فقد أعربت هيئة الإغاثة الإنسانية عن رفضها للاتفاق وانتقدت الرئيس التركي؛ مما جعل الرئيس التركي يرد بالقول: إنه لا يحق للمنظمة انتقاده؛ حيث إن أنشطتها التي قامت بها من دون حسيب أو رقيب هي التي تسببت بأزمة دبلوماسية استمرت لسنوات بين البلدين¹. ولا يُتوقع أن يكون لهذه الردود أثر قوي على تخريب الاتفاق بين الحكومتين لكن من المرجح أنها سيكون لها دور في منع تحسين العلاقات الشعبية.

أمّا على المستوى الإقليمي، وكما ذكر سابقاً، فإن الاتفاق يُعد عاملاً أساسياً لتحقيق بعض التوازنات الإقليمية إضافة إلى غيره من عمليات التقارب خاصة بين روسيا وتركيا التي قد تقود لجولة من المشاورات الواسعة من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، وفي الملف السوري تحديداً .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن اتفاق المصالحة مع إسرائيل لا يفيد بتغيير في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية بل من المرجح أن نشهد دوراً أكبر لتركيا في القضية الفلسطينية، وقد اتضح هذا في الوعد بالإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى

¹ - صالح النعامي، هل تعيد تركيا وإسرائيل تطبيع علاقاتهما؟، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، 27 جوان 2016

حركة حماس، وفي تنسيق تركيا حول الاتفاق مع حماس ومع السلطة الفلسطينية، وقد أفاد بعض المصادر الصحفية التركية بأن تركيا طلبت من حماس طرح مطالبها من أجل فكّ الحصار عن غزة والمواد التي يلزم إدخالها إليها. كما أن الاتفاق التركي-الإسرائيلي بشكل عام لقي ردودًا إيجابية من الفلسطينيين الذين ينتظرون تخفيف الحصار بالرغم من توقعات بتحقيق اختراق أكبر باستثناء التحفظ أو الرفض لموضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهو موقف مبدئي لدى الشعب الفلسطيني، وهذا أيضًا ليس بجديد لأن العلاقات التركية-الإسرائيلية موجودة ولم يتم إنشاؤها بموجب هذا الاتفاق¹.

من جهة أخرى، فإن هناك أحاديث غير مؤكدة عن برنامج تركي لإحياء المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية بصيغ جديدة ربما تشهد تنسيقًا أكبر بين تركيا من جهة وبقية الأطراف الفلسطينية من جهة أخرى.

لقد نجح الطرفان التركي والإسرائيلي في تجاوز بعض العقبات للتوصل لاتفاق استعادة العلاقات الدبلوماسية بعد ثلاث سنوات من المباحثات في ظل ظروف إقليمية متغيرة التي ربما أسهمت أوضاعها الأخيرة في تقوية فرص التوصل للاتفاق، لكن هذا الوقت الطويل من المباحثات يعزّز الشكوك في قرب وإمكانية استعادة العلاقات في المجالات الأخرى.

ويمكن القول: إن ضعف الثقة أو انعدامها بين الطرفين ما زال موجودًا حيث يرى الإسرائيليون أن الأزمة لم تكن لأسباب دبلوماسية بحتة بل هي مرتبطة بفكر وأيديولوجيا القيادة التركية، ويتعرضها لمخاطر إقليمية في الوقت الحالي قد تزول أو تقل لاحقًا. لذلك، فإن هناك شكوكًا مثلًا في مدى تحقيق تعاون أمني وعسكري وثيق مما يشير إلى أن إسرائيل

¹ - رابع بوكريش، الحقيقة السياسية لبرنامج أردوغان في غزة، ترك برس، 29 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 <http://turkpress.co/node/23276>)

سوف تستمر في العمل على توفير بدائل عن تركيا، كما يعزز عدم الثقة وجود لبيرمان على رأس وزارة الدفاع، وهو أحد المعارضين لاتفاق المصالحة مع تركيا. ويمكن هنا إضافة أن هناك شعوراً أكبر في إسرائيل بأن تركيا هي من تحتاج إسرائيل بشكل أكبر وأن إنجاز الاتفاق بتحقيق نسبي أكبر لصالح الشروط التركية يُعد إنجازاً تركياً.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق سيوفر مكاسب مشتركة للطرفين فيما يتعلق بالتنسيق في الشأن السوري وفي مواجهة داعش، وسيخفف من الأعباء والضغوطات على كاهل الدبلوماسية التركية، وربما يكون مقدمة لدور تركي يعمل على ترجيح الحلول السياسية على المواجهة العسكرية أو يعمل على تهدئة الأمور لمنع حدوثها أو إنهائها. ومن المرجح أن اتفاقاً بين تركيا وإسرائيل حول موضوع الغاز المكتشف في البحر المتوسط قبالة غزة سيكون له دور كبير في تعزيز الدور التركي.

خلاصة الفصل الثاني:

اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية السياسية الخارجية مبادرة وذلك وفقا لمسارين، المسار الأول سياسة العمق الاستراتيجي والمسار الثاني سياسة تصفير الازمات والتي جاء بها مهندس السياسة الخارجية التركية وتهدف لحل مشاكل تركيا مع جرائمها من أجل تفعيل مكانة تركيا ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط تقوم من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي لتركيا الذي يفرض الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، حيث تتبنى أربعة مبادئ في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط هي إحلال الأمن، الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى اعلي درجة، الترابط الاقتصادي المتبادل، التعددية الثقافية من اجل تفعيل الدور الاقليمي التركي و التأثير في المنطقة من خلال خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية و الثقافية والتحول الى دولة مركزية في الشرق الاوسط.

إعادة تفعيل العلاقات الإسرائيلية التركية بعد قطيعة دبلوماسية لمدة 06 سنوات بعد حادثة أسطول الحرية يعد عاملا أساسيا لتحقيق بعض التوازنات الإقليمية وخدمة للدور التركي في المنطقة.

تبقى مسيرة حزب العدالة و التنمية لنيل عضوية الاتحاد الاوروبي يسودها مجموعة من العقبات لاسباب متعلقة بالتاريخ والهوية و عدد السكان و الاقتصاد.

الفصل الثالث :

تحديات السياسة الخارجية التركية

في ظل الثورات العربية

المبحث الأول :

تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول :

ثورات الربيع العربي

تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي والتمرد وحركة 25 يناير في الحالة المصرية، ولكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت مسمى واحد، وذلك رغم الحقيقة التي لا مرأى فيها وهي أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها وتمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الأساسية ومن حريات الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي.

أشار روبرت كابلان أستاذ العلوم السياسية في جامعة واشنطن في مقال له بعنوان "النظام العربي الجديد " إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المازق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في الشرق الأوسط

وعليه فالعدو المشترك في ثورات العرب ليس الاستعمار ولا الولايات المتحدة بل هو حكامهم¹.

- العوامل الداخلية والخارجية لقيام ثورات الربيع العربي :

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضا في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسيّ والأمنيّ وعدم نزاهة الانتخابات في البلدان².

وهناك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل:

أولاً - الأسباب الداخلية : ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع

الثورات ، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية .

(1) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق

الأوسط و الوطن العربي عامة في ظل نظام إجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة

¹ - ROBERT.D.KAPLAN « The New Arab Order » Foreign policy (28-january-2011) <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/28-new-arab-world-order> .

² - د. دينا شحاتة، محركات التغيير في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد الرابع و الثمانون بعد المئة . افريل 2011

ونواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة، وللخرافات الدينية أيضا دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف.

وهناك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما :

-**الاقتصاد** : حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في إرتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، إنخفاض مستوى الإدخار. وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد سيكون متدني .

-**التربية والتعليم** : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30%، وإرتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة¹ .

كما أن السياسة التعليمية في الدول العربية تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الإهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992.

¹ - مهدي أبوبكر رحمة - الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل - الحوار المتمدن ، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012 .

(2) الأسباب السياسية :

معظم بلدان الوطن العربي هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية بعضها أنظمة ملكية تسلطية، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تتعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي.

— غياب الحريات السياسية :

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والاتحادات والجمعيات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. كما نتج عن إغلاق المجال السياسي عن المهتمين بالشأن العام في السنوات الأخيرة إلى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيهها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، كما طالبت بالتغيير الشامل من خلا تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية كالفيسبوك لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أضحت محركا مهما في التغيير في البلدان العربية¹.

¹ - مريم وحيد مخيمر، محركات التغيير في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد الرابع و الثمانون بعد المئة . افريل 2011 ص 15

ثانياً - الأسباب الخارجية :

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط والبلدان العربية التي شهدت

ثورات شعبية كتونس وليبيا ومصر¹.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان :

(1) اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن

فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع .

(2) اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث

تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفتها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول .

¹ - ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2010 .

• إن آمال الديمقراطية التي انبعثت من الربيع العربي عام 2011 من المرجح إن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة التسلطية، ذلك إن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحويلات غير المكتملة، وبدلاً من الغبطة على نطاق واسع بالديمقراطية القادمة أخيراً إلى المنطقة، نجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم.

فالخلل أو الخطر الذي يتربص بالربيع العربي هو عدم وجود تصور استراتيجي بعيد المدى لتلك الانتفاضات الجماهيرية، إذ أن أخطر ما فيه هو الانكفاء بدور إسقاط رموز النظام من دون أن يتمكن من التأسيس لتصور ونظام بديل¹.

المطلب الثاني :

الموقف التركي إزاء الثورات العربية

بدأ الموقف التركي يتحول مع القضايا العربية بعد و صول حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان إلى الحكم، وبدأت ملامح تغير تظهر في مواقفه منذ مؤتمر دافوس، وبعد خطابه المؤيد للقضية الفلسطينية، الذي ذكر إسرائيل فيه بأصول تركية العثمانية الإسلامية.

شكلت الثورات العربية التي اندلعت في نهاية سنة 2010 ، منعطفا حاسماً للتحول التركي تجاه القضايا العربية الراهنة ، إذ حاولت تركيا الاستفادة من الثورات العربية التي انطلقت شرارتها من تونس في 17 ديسمبر 2010 ، من أجل وضع ملامح سياسية تركية

¹ - خليفة خلاصي، الربيع العربي بين الثورة و الفوضى ، آراء و مناقشات ، المستقبل العربي ، ص 243

ذات ثقل في المنطقة تتلا عم مع سياستها الرامية إلى دور مركزي قيادي إقليمي ودولي بشكل يمكنها من مواصلة مسيرة التقدم والتطور التي عرفتة في ظل حزب العدالة والتنمية وتحقيق مصالحها الاقتصادية، وعلى الرغم من كون تفاجئ تركيا كغيرها من دول العالم بالثورات العربية التي اندلعت في تونس، ورغم الحذر الشديد الذي انتاب السياسيين الأتراك مع بداية الثورتين التونسية والمصرية إلا أنه ما كان على تركيا إلا أن تتعامل مع الحراك السياسي ضمن ثلاث محاور هي :

اقتناص تلك الفرصة الذهبية لوضع تركيا في منطقة الثقل بحيث تصبح بمثابة ميزان القوى في المنطقة، وقد تخوف الغرب من ذلك بالفعل، وقد نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالاً بعنوان " هل نحن على وشك أن نخسر أمام تركيا " وترامت إلى أذهان السياسيين الغرب عبارة " العثمانيون الجدد " ما يعني تحريك تركيا للعرب من خلال استخدامهم العاطفة الإسلامية التي توحد بين القوميتين العربية والتركية.

التعامل بحذر مع التحرك الثوري العربي نظراً لوضعها الجيوسياسي الحساس في المنطقة، ولذلك اختارت سياسية حماية الوضع الراهن ومراقبته وعدم التورط في مشاكل سياسية مع سياسية مع الجيران، متبعة في ذلك سياسة تصفير الأزمات مع الجيران لمهندس السياسة الخارجية التركية احمد داوود اوغلو، و من ثم أثرت أن تركز للحفاظ على علاقاتها من أنظمة المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه أظهرت نوعاً من التصدي لعنف تلك الأنظمة تجاه شعوبها¹.

الاستفادة من الوضع العربي الجديد كي تظهر أن لها الفضل على الثورات العربية، بما يأتي بمكاسب سياسية واقتصادية قد لا تحققها طيلة سنوات لو لم يكن الوضع الراهن

¹ - بولنت اراس، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط 1، عمان، 2012 ص 45

قائماً، وعلى هذا انشغلت تنقل النموذج التركي إلى بعض الدول العربية وخاصة مصر، كما إن تركيا لم تحرص على هذا من قبيل رعاية مصالحها الداخلية فحسب وإنما بل أن شعورها بضرورة تمثيل منطقة الشرق الأوسط أدى إلى تحركها بسرعة في المنطقة¹.

❖ الموقف التركي من الثورة الليبية:

حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية، على عدم إصدار أيّ موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج ردّ فعل". ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حركة 17 فبراير إلا أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي خاصّة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي.

شكّل العقد المنصرم أول خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، خاصّة بعد احتلال العراق وظهور معضلة أمنية بالنسبة إلى تركيا على حدودها الجنوبية. من هنا بدأت العدسة الجيوستراتيجية التركية تركّز على الدائرة الشرق أوسطية كدائرة فاعلة في سياساتها (متعدّدة الأبعاد). واستطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعيّة على مستوى تطوّر العلاقات بينها وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصّة فيما يتعلّق بمستوى التّبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدّول، التي وجد فيها الدور التركي ترحيباً وقبولاً شعبياً لاعتبارات ثقافية عديدة.

¹ - محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى يناير 2012، ص 26

انعكس التوجّه التركي على العلاقات مع ليبيا، فقد وصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9,8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار تمّ منحها للشركات التركية في هذا المجال. ومنذ عام 2010 دخل حيز التنفيذ 160 مشروعاً استثمارياً تركياً في ليبيا.

أمّا على المستوى السياسي، فقد ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخل العسكري في قبرص عام 1974، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في سرت 2010، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد (العربي، الأفريقي، الإسلامي).

انطلاقاً من ذلك، ونتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال أفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسّرت تركيا السعي لاستصدار تدخّل عسكري للناطو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدّد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الرّكيزة الأساسية لمعارضة أيّ تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن الدلالة على ذلك من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أواخر العام الماضي عندما قال "نحن العثمانيون الجدد" في إشارة إلى تنامي الدور التركي في شمال أفريقيا على حساب الدول الكبرى. وفي لهجة ساد فيها نزوع إلى التحدّي قال داود أوغلو في 2010/11/24: "لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي

(الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي)، كلما رفع رأسه في أفريقيا، سفارة تركيا عليها العلم التركي¹.

لقد كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعها للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية. وكانت تركيا قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط:

* وقف إطلاق النار بين قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة.

* توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات، تحت رعاية الأمم المتحدة.

* إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي، من خلال خمس أشخاص اثنين منهم من طرابلس ينالان قبول المعارضة والعكس، ويتوافق الأربعة الأشخاص على شخص خامس، ويناط بالجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.

* إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

¹ وحدة تحليل السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 18 مارس 2011. الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcb3>

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، والتتديد بـ"الازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وكذلك تشدد الموقف العربي والدولي حيال نظام القذافي، وتحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة، أدى كل ذلك إلى تغيير المقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنية والاقتصادية التي وقفت وراء الموقف التركي المتردد والمضطرب حيال الأزمة الليبية.

في المحصلة، إن براغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى شأنها شأن الدول الغربية إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل إنتاج أيّ موقف تدخلي في ليبيا. لذلك، إذا تمّ قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا، قد تطلب تركيا تفعيل "مبادرة إسطنبول" للتعاون بين الناتو ودول الخليج العربي، ما يؤمّن ضمان مشاركة عربية في أيّ تدخل للناتو في ليبيا. وسبق أن أكدت الدول العربية المذكورة استعدادها للمشاركة من دون حاجة للعودة إلى اتفاقية اسطنبول¹.

❖ الموقف التركي من الثورة المصرية :

لم تأت ثورة 25 يناير بغتة وإنما جاءت نتيجة لعوامل عده دفعت في النهاية إلى وقوع تلك الثورة بمصر والتي راح ضحيتها العديد من الشباب المصري ومن أهم هذه العوامل هو قانون الطوارئ ذلك القانون سئ السمعة وما يتضمنه ذلك القانون من مواد سيئة للغاية وتمديد هذا القانون لأكثر من مرة وأيضا المعاملة القاسية التي كانت تتعامل بها الشرطة المصرية مع الشعب وأيضا تزوير الانتخابات بمختلف أنواعها سواء انتخابات

¹ - فهد متولي ، المواقف الدولية و الخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي ،موقع فكر اونلاين ، 31 ديسمبر 2015 .
الموقع الالكتروني :

<http://fekar-online.com/index.php>

مجلسي الشعب والشورى أو انتخابات المجالس المحلية وأيضا انتخابات النقابات الفرعية والعامّة وغيرها ، وأيضا الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتزواج المال مع السلطة كل هذا اخذ يتفاقم في مصر إلى جانب الثورة التونسية والأمر الذي أدى في النهاية إلى قيام ثورة 25 يناير والتي انتهت الأمر بها إلى سقوط نظام مبارك والقبض عليه وكبار رجال الدولة.

قبل حدوث ثورة مصر في 25 يناير سنة 2011، بدأ النظام المصري في حالة من الضعف تجاه قضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية مع ضرب غزة من إسرائيل في 2008 بينما ظهر الموقف التركي أعلى صوتا وانتقادا للغرسة الاسرائيلية وللوحشية التي ارتكبت في الحرب على غزة ومآسي شعبها بعد الحصار¹.

ومع اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، وارتفاع الأصوات المصرية المطالبة بشعارات "عيش وحرية عدالة اجتماعية"، أدركت تركيا مبكراً أن ثمة تغييراً حقيقياً ستشهده الدولة المصرية، ستلقي بظلالها على طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الإقليمي العربي الراهن مع تزايد وتيرة الهبات الاحتجاجية والثورات الشعبية بين دوله المختلفة. وفي ظل محاولات العديد من الأطراف والقوى الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، للمشاركة في صياغة طبيعة النظام السياسي والاقتصادي لدول المنطقة سواء عن طريق تقديم الدعم أو طرح رؤيتها واستراتيجيتها، أردت تركيا ألا تكون بمعزل عن تلك السياقات، فالتجهت السياسية الخارجية التركية، ومنذ البدايات الأولى لاندلاع ثورة 25 يناير لانتهاج سياسة الدعم والتقارب مع مصر الثورة.

¹ محمد حامد الحناوي، مكابيل اردوغان ! الموقف التركي من ثورتي مصر يناير و يونيو ،معهد العربية للدراسات ، 3 سبتمبر 2013 .

ومن ثمة إن المتابع لموقف تركيا من ثورات الربيع العربي فإنه يجد أن تركيا قد راهنت مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام وحسب من تفجر ثورة 25 يناير، بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبية والتخلي عن الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين وقتذاك، إلا أنه عكس في ذات الآن أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة¹.

وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولي نبيل العربي وزارة الخارجية حينها، كما قام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شباب القوى والائتلافات الثورية وممثلين عن الأحزاب المصرية.

وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر. وأعلن وزير الخارجية التركي داوود أوغلو في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتأسيس "محور ديمقراطية جديدا في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة"، ونفى وزير الخارجية التركي وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل توازن القوى الإقليمي، ولما لهذا من مصلحة لبلاده.

¹ محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86> ،

❖ الموقف التركي من الثورة التونسية :

بدأت أحداث الثورة التونسية بعد 17 ديسمبر 2010 عندما أحرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي من مدينة سيدي بوزيد التونسية نفسه تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يتحصل منها على قوت يومه من قبل شرطة تونسية.

توفي محمد البوعزيزي متأثراً بالحروق التي لحقت به، أطلقت وفاته شرارة الثورة فاندلعت المظاهرات يوم 18 ديسمبر 2011 وخرج الآلاف من التونسيين رافضين لما اعتبروه تفاقم البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل الحكومة والنظام الحاكم¹.

سقط لعديد من القتلى والجرحى في المظاهرات التي شملت العديد من المدن التونسية نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، أجبرت تلك المظاهرات والتطورات الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وقدم وعودا بالاستجابة لمطالب المتظاهرين وحل مشاكلهم. وأعلن عزمه عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014.

ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس، فعند النظر إلى موقف تركيا من الثورة التونسية فنلاحظ انه لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا عن سقوط نظام بن علي، أو أن تكون الثورة التونسية هي بادرة الإشارة كي تنطلق الثورات العربية.

¹ - هشام المرسي ، ثورة الياسمين ... ذكرى انتفاضة الشعب التونسي ، موقع الجزيرة . نت ، 26 ديسمبر 2014 الرابط الإلكتروني : <http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/12/20141217112021139862.htm>

وعندما قام بن على بمغادرة الأراضي التونسية متجها للمملكة العربية السعودية فقد أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية. وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن الثورة التونسية قد تمثل نموذجا تحذري به بلدان أخرى تسعى للإصلاح.

كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن على من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقعت البلدين اتفاقيات تعاون بينها، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار -يجري سداه على فترة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة- مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في 2011. واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما¹.

المطلب الثالث :

انعكاسات الربيع العربي على السياسة الخارجية التركية

بالنسبة لأهم آثار وانعكاسات تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، عقب أحداث الربيع العربي بشكل عام، و الأزمة السورية بصفة خاصة على تركيا فكانت في العديد من المجالات أهمها :

- **سياسيا :** أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تفويض اندفاع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، كما أريكت الإستراتيجية الجديدة التركية داخليا وخارجيا، والتي استندت على "سياسة تفسير الأزمات مع دول الجوار" هذه السياسة التي تطلعت في إحدى أهدافها الرئيسية محاولة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق

¹ محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86 ،

الأوسط، ومحاولة إنهاء حالة الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية. فكلما كان الوضع الإقليمي أكثر استقراراً، أصبح من السهل على الحكومة التركية تنفيذ إستراتيجيتها ورؤيتها السياسية في المنطقة¹.

وتبعاً لذلك، فإن حالة التوتر وعدم الاستقرار التي حدثت في المنطقة عقب اندلاع الثورات العربية في بعض الدول العربية، وخاصة بعد تطورات الأوضاع في سوريا، أصبحت تمثل التحدي الأكبر للسياسة الخارجية التركية في المنطقة. الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث حالة من الانكماش الواضح في عملية الاندفاع والصعود المتنامي للسياسة الخارجية التركية، والمكانة والدور التي حققتها الحكومة التركية في الأعوام الأخيرة، على اثر تطورات الأوضاع في سوريا.

وبالتالي، فإنه من ابرز تحديات الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية بصفة خاصة على تركيا هو أن الحكومة التركية باتت تواجه مشاكل خطيرة في سياسة "تفسير الأزمات" حيث أثرت تطورات الأوضاع في المنطقة بشكل كبير في محاولات تركيا في بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة، على عكس ما كانت قد حققتة السياسة التركية الإقليمي من حالة الصعود المتزايد منذ تولي حزب العدالة والتنمية 2002 م بشكل جعل النموذج التركي يحتدى به.

وعليه، فقد تخلت تركيا عملياً على فكرة التمسك بقيادة النظام الإقليمي، وذلك من خلال ربط السياسة التركية في المنطقة بالمواقف الغربية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما هو الحال في الموقف من الثورة الليبية، والتوافق في جوانب عدة في الحالة السورية، من خلال العمل التركي بالتنسيق مع حلف الناتو، من اجل التعاون في مواجهة تحديات

¹ علي جلال معوض ، الارتباك تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، السياسة الدولية ، المجلد 46 ، العدد 180 يوليو 2011

الأوضاع الناجمة عن تطورات الأحداث في سوريا كأزمة اللاجئين السوريين والمشكلة الكردية¹.

• **اقتصاديًا** : تعرضت تركيا من جراء تطورات الأحداث في المنطقة وخاصة في دولتي سوريا وليبيا إلى انتكاسات خطيرة من الناحية الاقتصادية ، فقد كان لتداعيات الأحداث الداخلية في سوريا والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها آثارا سلبية على العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين البلدين . حيث أكد مراقبون أن معدل الصادرات التركية إلى سوريا انخفض بمقدار النصف مقارنة بأرقام عام 2010 ، حيث انخفضت عام 2011 إلى 1.6 مليار دولار، بينما انخفضت إلى 338 مليون دولار عام 2012، ومن جهة أخرى فقد تركيا أسواقا عربية عديدة حيث أن غالبية الصادرات التركية لدول المنطقة كانت تمر عبر سوريا.

وأیضا، إلى جانب الخسائر الاقتصادية المباشرة من جراء توقف التعاملات الاقتصادية والتجارية المباشرة بين تركيا و كل من البلدين، فقد أدت تطورات الأحداث إلى تقويض المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة، والذي يعتبر احد أهم ركائز الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية التي تدور حولها كافة السياسات الأخرى، وكانت تركيا قد بنت مشروعها الإقليمي من قبل على أساس الاقتصاد المفتوح والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، والذي تعتبره العامل الأهم في تحقيق التكامل السياسي بين تلك الدول فيما بعد، هذه الإستراتيجية التي نجحت في تنمية حجم التعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا والعالم العربي بصورة هائلة منذ عام 2002 من 7 مليار دولار

¹ سامية بيرس ، " سوريا و تركيا بين التحالف و العداء ، شؤون عربية، عدد 105 ، فيفري 2012

إلى ما يقارب 40 مليار دولار عام 2008 ، ومن المتوقع زيادة المعدل ليقارب 100 مليار دولار في السنوات القادمة¹.

وبالتالي، فقد أدت تطورات الربيع العربي بشكل عام و الأزمات السورية بصفة خاصة، إلى إحداث آثار سلبية على الاقتصاد التركي، أولاً من جراء خسارة سوريا كحليف وسوق اقتصادي واستثماري وبوابة دخول اقتصادية وسياسية للمنطقة العربية، وثانياً أدت تطورات الأزمة السورية إلى انهيار فكرة مشروع التكامل الاقتصادي بين تركيا والعالم الإقليمي.

كما أدت تطورات الأزمة السورية إلى بروز التحدي الكردي في العلاقات بين البلدين من جديد، على اثر قيام النظام السياسي في سوريا بالسماح لحزب العمال الكردستاني وجناحه السوري " حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني " بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبية الكردية والقريبة من الحدود التركية.

الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظراً لخطورة المسألة الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بالفعل بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني والقوات التركية من ناحية الحدود مع العراق وأحياناً مع إيران والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية كما كان عليه الحال من خلال التفجير الأخير لمطار اتاتورك الدولي والذي تبني حزب العمال الكردستاني مسؤوليته على هذا التفجير.

قد أدى التوتر في العلاقات التركية مع دول جوارها الإقليمي العراق، سوريا، إيران، بسبب الموقف التركي من الأزمة السورية إلى استحالة تحقيق الهدف الأكبر والأهم بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، وهو تحقيق التوافق ثم التكامل السياسي بين دول

¹ - هشام بشير، " خسائر مشتركة للتداعيات الإقليمية لازمة السورية "، السياسة الدولية، عدد 19 أكتوبر 2012 ص 79

الفصل الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل الثورات العربية

المنطقة، عن طريق تحقيق السلام و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حسب الرؤية الإستراتيجية التركية.

على الصعيد الداخلي سيؤدي تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة السياسة الخارجية إلى مضاعفات على الصعيد الداخلي في تركيا، وقد يعزز هذا الوضع جهود خصوم حزب العدالة والتنمية في النيل منه ويرفع أسهمهم إذا ما أحسنوا استغلال الفرصة، خصوصا في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهذا يعكس التطور السلبي العربي على تركيا بحيث تضطر إلى العودة إلى الانغلاق لحماية لنفسها وهذا ما يؤدي إلى بروز الدورين الإسرائيلي والإيراني في المنطقة.

المبحث الثاني :

التطورات الإقليمية وتداعياتها على الأمن الإقليمي التركي

المطلب الأول :

تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع الأزمة السورية

لا يوجد شك أن موجة الأحداث التي حدثت في المنطقة العربية منذ اندلاع أحداث الربيع العربي، الذي بدأ من تونس ثم مصر، ومن ثم انتقالها إلى لأكثر من دولة عربية، كانت قد جاءت في ظروف غير متوقعة بالنسبة لصناع القرار الاتراك. وتبعاً لذلك فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية وتحديداً سياسة تصفير الأزمات مع دول الجوار، تواجه اختبارات جديدة في المنطقة، حيث وجدت الحكومة التركية نفسها أمام وضع جديد غير متوقع من الدول العربية، وإن كانت قد سعت من أجل استغلال تطورات الأوضاع في سبيل تدعيم مكانتها ودورها الإقليمي.

جسدت الأزمة السورية تحديات كبيرة للسياسة الخارجية التركية، حيث كانت سوريا بمثابة التطبيق العملي لنجاح الإستراتيجية التركية لحزب العدالة والتنمية ومهندس السياسة الخارجية التركية احمد داوود اوغلو المتمثلة في سياسة تصفير الأزمات مع دول الجوار، وسوريا كانت في سنوات مضت حليف استراتيجي وبوابة اقتصادية وإستراتيجية لتركيا نحو البلدان العربية غير أن تطورات الأوضاع في سوريا عقب الحراك الشعبي ضد نظام بشار الأسد وتفاعل الحكومة السورية مع هذه الأحداث، قد دفع الحكومة السورية إلى تبني موقفاً أكثر حذراً في تعاملها مع الحالة السورية.

انتقل الموقف التركي من الأزمة السورية مع الوقت من مستوى لآخر . تقديما وترجعا . اعتمادا على عدة عوامل، أهمها تطورات المشهد السوري الداخلي سياسيا وميدانيا، والموقف الدولي من الأزمة السورية وأفاق الحل، وتباين الموقف التركي بسبب المتغيرات الداخلية والخارجية.

ويمكن تقسيم المواقف التركية حسب تسلسلها الزمني إلى أربع مراحل :

الأول- الضغط لأحداث إصلاحات سياسية في سوريا :

وهو موقف نابع من عدة اعتبارات أهمها دعم تركيا السابق للتحركات الشعبية في غزة دول عربية سابقة على سوريا، ودعمها لعملية التغيير في العالم العربي، والعلاقات الجيدة التي ربطتها بسوريا و نظام بشار الأسد ما قبل عام 2011 شملت عشرات الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2009⁽¹⁾، فضلا عن التوافق لإنشاء منطقة تجارة حرة تجمع تركيا وسوريا والأردن ولبنان عام 2010 لم يكتب لها النجاح، وخشية أنقرة من انزلاق الأحداث وتدحرجها إلى فوضى عارمة تضر سوريا وتركيا ومشروعها التواصلي والتكاملي مع العالم العربي فضلا عن العلاقات الشخصية وحتى العائلية الجيدة مع بشار الأسد نفسه¹.

امتدت هذه المرحلة من بداية المظاهرات في مارس 2011 وحتى سحب السفير التركي من دمشق في مارس 2012، وقد شملت هذه الفترة عدة اتصالات هاتفية من اردوغان لبشار الأسد وعدة زيارات لوزير الخارجية التركي آنذاك احمد داوود اوغلو ووفد

¹- توقيع 50 اتفاقية خلال اجتماعات مجلس التعاون السوري التركي، بي بي سي العربية، 23 ديسمبر 2009 الرابط : http://www.bbc.com/arabic/middlesat/2009/12/09_091223_dh_syria_turkey/ts2.shtml

يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان بناء على قرار من مجلس الأمن القومي التركي.

ورغم أن تركيا استضافت في هذه الفترة مؤتمريين للمعارضة السورية، الأول في أبريل والثاني في جوان 2011، إلا أنها التزمت بسقف دعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي، وقد تدرج الموقف التركي بناء على تطورات المشهد السوري الداخلي، وقد انتقل سريعا من إبداء الثقة في الأسد ودعمه لتنفيذ ما وعد به من إصلاحات، إلى حثه إلى الإسراع في تنفيذها، وانتقاد الممارسات الأمنية، وكذا الدعوة إلى عدم تفويت الفرصة في التغيير السلمي، إلى التهديد بتغيير موقف أنقرة التي تملك بدائل بعد ملاحظة النظام وخداعه¹.

الثاني - دعم المعارضة لإسقاط بشار الأسد:

وذلك بعد أن ترسخت لدى أنقرة قناعة بان الأسد غير جاد وغير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية تحتوي الأزمة، وبعد أن فقدت تركيا إمكانية الضغط على النظام السوري اثر القطيعة الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب السفيرين فضلا عن تقدم فصائل المعارضة ميدانيا في مواجهة النظام. وقد امتدت هذه المرحلة ثلاث سنوات تقريبا أي حتى قبيل اتفاق فيينا بين كيري ولافروف.

اعتبرت تركيا أن نظام بشار الأسد فاقد للشرعية باعتباره نظاما قاتلا لشعبه، ونادت بضرورة سقوطه حقنا للدماء وإنقاذ لمستقبل سوريا، ومن حق الشعب السوري اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده. وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة في الساحة الدولية في

¹ - اردوغان يحذر من تكرار مذبحه حماة، الجزيرة نت، 2 ماي 2011. الرابط: <http://goo.gl/qq4geg>

تتناقض تام مع المحور الروسي الإيراني الداعم لنظام الأسد، لكن أيضا في تمايز عن الموقف الأمريكي الأطلسي الدولي والذي دعا إلى التركيز على محاربة الإرهاب متمثلا في تنظيم الدولة.

قدمت أنقرة في هذه الفترة الطويلة الدعم للمعارضة السورية على عدة مستويات و أبعاد، منها الإعلامي والسياسي والاغاثي واللوجيستيكي. فقد استضافت تركيا معظم قيادات المعارضة السورية، وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشاركت في مجموعة أصدقاء سوريا وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السياسية السورية التي قدمت لها الدعم وتحدثت باسمها في مختلف المنابر الدولية، واستضافت ما يقارب مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، و يعتقد على نطاق واسع أنها أمدت بعض الفصائل العسكرية بالسلح خصوصا مجموعة الجيش الحر في شمال سوريا والفصائل التركمانية رغم عدم التصريح بذلك وتبلورت مع الوقت حالة تنسيق واضحة بين تركيا وقطر.

الثالث - القبول بالحل السياسي:

أي التخلي عن شعار إسقاط الأسد والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي الروسي في فيينا مما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد في رأس السلطة حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة ن رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها.

ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا المربع حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة و فصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر،

والاتفاق الأمريكي الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني وشكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديد مبطناً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق¹.

كما تخلل هذه المرحلة انتخابات السابع من جوان وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانعي القرار التركي، ودفعته إلى إعادة تقييم سياسته الخارجية، وشهدت هذه المرحلة فتح قاعدة انجيليك العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط تركيا بشكل فعلي في التحالف الدولي لمحاربة لتنظيم الدولة. داعش.

الرابع - الانتقال من المبادرة إلى الدفاع :

وهي المرحلة الأخيرة، التي يمكن تأريخها بحادثة إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية والممتدة حتى الآن، وقد فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية عبر مستويين :

الأول، السياق المتعلق بالإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة، على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والتجارية والعسكرية، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر جوي فوق سوريا منعت الطائرات التركية من التحليق فوق الأراضي السورية وأحياناً من الاقتراب من الحدود، وجعلت من فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيل تحققها، فضلاً عن أن تقدم دعماً نوعياً لفصائل المعارضة السورية التي تواجه

¹ - بنود التفاهم المشترك في " فيينا 2 " ، سكاى نيوز عربية، 31 أكتوبر 2015 : <http://goo.gl/XXJMAU>

حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة إلى المواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة¹.

الثاني، السياق الخاص المتعلق بتقدم قوات حماية الشعب الكردية، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، في شمال سوريا باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل هي معظمها، في مسعى تدعمه روسيا والولايات المتحدة سياسياً لإقامة شريط كردي محاذ للحدود التركية السورية.

ومن ملامح تراجع التأثير التركي في هذه المرحلة وانكفائها على محاولة الدفاع عن مصالحها، تكسر الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولاً غرب الفرات (وقد حصل ذلك اثر السيطرة على سد تشرين) ثم شرق عفرين (وقد سيطرو على بلدة تل رفعت وحاولو التقدم نحو إعزاز)².

شهدت هذه المرحلة ارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون بين أنقرة والرياض مع ملاحظة الانسحاب شبه الكامل للدوحة. وإن لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل، ومن ملامحه تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة السورية والمشاركة في مفاوضات جنيف 3، فضلاً عن إرساء السعودية عدداً من مقاتلاتها إلى قاعدة انجيرليك التركية بعد التطورات الأخيرة، لم تعد الأزمة السورية بالنسبة لتركيا مشكلة دولة جارة بقدر ما أضحت شأنًا داخلياً تركيا لثلاث سياقات مهمة هي³:

¹ سعيد الحاج، التنافس الأمريكي - الروسي على دعم اكراد سوريا، عربي 21، 22 فيفري 2016.

<http://goo.gl/YZu8td>

² مجازر روسية وواشنطن تنتقد " وحشية نظام الاسد " - خط احمر تركي للاكراد في اغزاز، المستقبل، 16 فيفري

2015 . <http://goo.gl/CsjL17>

³ السعودية و تركيا في سوريا : هل صار التدخل العسكري وشيكاً ، تركيا برس، 25 اكتوبر 2015 :

<http://www.turkpress.co/node/14323>

الأول، تطور جبهة حلب التي تهدف إلى خنق المعارضة هناك وفصلها عن التواصل الجغرافي والسياسي واللوجستيكي مع تركيا، وما لذلك من انعكاسات على المعارضة نفسها وعلى الأزمة السورية ككل وعلى الدول الإقليمية الداعمة وفي مقدمتها تركيا.

الثاني، المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا، والذي يهدد على المدى البعيد جدا تركيا بسيناريوهات التقسيم أو الحكم الذاتي لأكرادها.

الثالث، اتهام أنقرة لقوات الحماية بالوقوف مشاركة مع حزب العمال الكردستاني خلف تفجير أنقرة الذي أودى بحياة 28 شخصا وتحذيرها من عمليات مشابهة وشيكة. هذه التطورات التي تسير على قدم وساق تطرح التدخل العسكري المفترض في سوريا كخيار متاح لأنقرة وربما مفروض عليها.

المطلب الثاني :

الإستراتيجية الجديدة لتركيا مع تفاقم الأزمة السورية

تحولت سوريا من رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إلى ساحة للصراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة، لدرجة يمكن القول معها إن ما سوف تنتهي إليه الثورة في سوريا سينتج تداعيات مباشرة على توازنات القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وربما يعيد رسم خريطة هذه القوى من جديد.

ومن بين كل القوى الإقليمية والدولية التي باتت أطرافا مهمة في الأزمة السورية، تحظى تركيا بأهمية وموقع خاص، ليس فقط بسبب احتضانها لقوى المعارضة السورية، المسلحة وغير المسلحة، ولكن أيضا بسبب تحولها إلى "رأس حربة" لمجمل الخيارات التي يتبناها الغرب في مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد . من هنا تحولت العلاقة بين

تركيا وسوريا من "تحالف نموذجي" استطاعت الدولتان تأسيسه منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في أنقرة عام 2002، ومثل انعكاسا مباشرا لما يسمى بسياسة "تصفير الأزمات" التي تبناها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، إلى توتر وعداء صريح، عقب اندلاع الثورة السورية في مارس/آذار 2011، على خلفية دعم أنقرة للاحتجاجات ضد النظام السوري، بل ومطالبتها الرئيس السوري بشار الأسد بالتناحي، فضلا عن دخولها على خط الضغوط التي تفرضها الدول الغربية على هذا النظام وقد انعكس هذا التوتر مؤخرا في الأزمة التي أنتجها نجاح الدفاعات الأرضية السورية في إسقاط طائرة حربية تركية من طراز "فانتوم 4" في 22 يونيو/حزيران الماضي، بعد أن دخلت المجال الجوي السوري لفترة وجيزة، كما ان كان هناك عدداً من التطورات والمستجدات المهمة التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية تتقاطع فيما بينها في بعض الجوانب، كان لها تأثير على مسار السياسة الخارجية لتركيا وهي :

أولاً: الموقف الدولي من الأزمة السورية :

بات من المعروف أن المطالب التركية لحل الأزمة السورية تتمثل في إقامة منطقة آمنة، وانتهاج إستراتيجية شاملة تواجه نظام الأسد وتنظيم الدولة معاً، والعمل على إيجاد حل سياسي للأزمة دون بقاء بشار الأسد.

وما زالت تركيا تكافح وحدها تقريباً أو بتوافق مع عدد محدود من الدول مثل السعودية وقطر دون هذه المطالب ولكن الرياح الدولية لم تأت كما تريد أنقرة حيث أشار البيان الختامي لمحادثات فيينا في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إلى أن المشاركين اتفقوا على جدول زمني محدد لتشكيل حكومة انتقالية في سوريا خلال ستة أشهر وإجراء انتخابات خلال 18 شهراً، وقد تم الاتفاق على بدء مفاوضات بين ممثلين عن النظام وممثلين عن

المعارضة فيما لا يزال هناك اختلاف أميركي-روسي حول مصير الأسد وفقاً لتصريحات وزير الخارجية الأميركي¹.

مما سبق يتضح أن كل ما تطالب به أنقرة إن لم يكن مرفوضاً من الدول الغربية، فهو مجهول أو يتم التعامل معه بغموض فلم يتم الحديث في فيينا عن المنطقة الآمنة أو عن محاربة الأسد بل إن المؤتمر الذي تلا المحادثات التي جمعت الرئيس الأميركي باراك أوباما بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في قمة العشرين بعد محادثات فيينا أسفر فقط عن امتداح الرئيس الأميركي لموقف تركيا من التحالف ضد تنظيم الدولة ومن موقفها في عملية إيواء اللاجئين. وقد أشار الرئيس الأميركي إلى أنه بحث مع أردوغان تنسيق الجهود لمراقبة الحدود السورية-التركية لمحاصرة أنشطة تنظيم الدولة، وأن بلاده تعمل مع تركيا على الحد من تدفق اللاجئين².

أمّا في مسألة رحيل الأسد فقد كان الموقف الفرنسي يعد الموقف الغربي الأقرب إلى تركيا، وهو ما دلّل عليه الفرنسيون في السابق عبر أكثر من موقف منها المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية التركي والفرنسي في أكتوبر/تشرين الأول 2014، وقد قال آنذاك وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس: إنه يجب ألا نختار بين "بربرية داعش وبربرية الأسد"، مشيراً إلى أنه يجب تعزيز المعارضة السورية "المعتدلة" التي تواجه "داعش". ومع بدايات القصف الروسي في سوريا استتكرت فرنسا الغارات الروسية بسبب أنها تدعم نظام

¹ - اختتام محادثات فيينا وخلاف بشأن مصير الأسد، الجزيرة نت، 14 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول <http://goo.gl/fg1RJJ> من ديسمبر/كانون الأول 2015
² - أوباما: تركيا شريك فاعل ضد تنظيم الدولة، الجزيرة نت، 15 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (1 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/JHA2pU>

الأسد ولا تستهدف تنظيم الدولة؛ حيث أعلنت فرنسا أنه من "الغريب" أن الضربات الجوية الروسية في سوريا لم تستهدف مقاتلي داعش¹.

ولكن بعد تفجيرات باريس بدا أن فرنسا أصبحت أقرب إلى التركيز في المواجهة مع داعش وجعلها أولويتها في المرحلة الحالية، ثم تلا ذلك التأكيد على العمل بشكل منسق بين روسيا وفرنسا في سوريا بالرغم من الخلاف حول مصير الأسد، وقد أكد الرئيس الفرنسي في لقائه بالرئيس الروسي، بعد محادثات في الكرملين، أنه "سيتم تكثيف الضربات ضد داعش وستكون موضع تنسيق".

وفيما كانت أنقرة والرياض قد أكدتا قبل محادثات فيينا رفضهما لوجود الأسد في أي حلّ يتعلق بمستقبل سوريا فقد جاء ردُّ الفعل التركي الأولي على نتائج محادثات فيينا عن طريق وزير الخارجية التركي السابق، أوغلو، الذي قال: إن الأسد سيسلمّ صلاحياته للحكومة الانتقالية بعد 6 أشهر من الفترة الانتقالية التي من المقرر أن تبدأ في أول يناير/كانون الثاني، وإن الأسد لن يترشح للانتخابات الرئاسية².

ولعل ما جعل موقف أنقرة إيجابياً من محادثات فيينا اعتبارها الاتفاق حلاً سياسياً يمهدّ لرحيل الأسد؛ فقد وصف الرئيس التركي اتفاق فيينا الهادف إلى حلّ الأزمة السورية بأنه خطوة مفعمة بالأمل نحو الأمام؛ "حيث إن الأسد لن يضطلع بأي دور في مستقبل سوريا. وربما ما يُطمئن الأتراك قليلاً هو أن الموقف الدولي ما زال في غالبيته يرى وجوب رحيل الأسد لكن الخلاف على توقيت رحيله وطريقة ذلك؛ فقد أكد الرئيس الأميركي والفرنسي موقفهما حول وجوب "رحيل" الرئيس السوري، بشار الأسد، كجزء من حل أزمة

¹ - تنسيق فرنسي-روسي رغم الخلاف حول الأسد، سكاى نيوز عربية، 27 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (1 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/vOM2Mt>

² - وزير الخارجية التركي يعلن توصل قمة فيينا الى اتفاق حول مصير بشار الأسد في سوريا، ديلي صباح، 16 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (2 ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/EVYhz1>

سوريا؛ إذ قال أوباما: إن "انهيار سوريا.. بدأ في اللحظة التي بدأ فيها السيد الأسد بقتل شعبه دون تمييز". ووافقه هولاند الرأي قائلاً: "لا يمكن أن نتخيل أن السوريين سيجتمعون حول القائد المسؤول عن مقتل أكثر من 300 ألف شخص في الماضي، في غضون سنوات قليلة. ويضاف لما سبق أن أحد أسباب تماشي الأتراك مع محادثات فيينا هو العقوبات الكبيرة التي تقف أمام بدء تطبيق الاتفاق بسبب تعدد تعقيدات التفاصيل ومصالح الأطراف المتصارعة التي قد تحول دون تطبيقه، لكن الغموض الغربي والتناقض أحياناً وتحديداً الأميركي يبقى أحد عوامل القلق التركي، ولعل ليونة الموقف الأميركي تجاه الأسد قد بدت عبر تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، يوم 4 ديسمبر/كانون الأول، عندما تحدث بشأن إمكانية تعاون قوات النظام السوري ومقاتلي المعارضة المسلحة لمواجهة تنظيم الدولة، دون حسم مسألة رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة الذي لطالما تحدثت الإدارة الأميركية عن تآكل شرعيته وليس انتفاءها¹.

ثانياً: التدخل الروسي المباشر في سوريا

شهدت السنوات الخمس الماضية خلافاً كبيراً بين كلٍّ من روسيا وتركيا فيما يتعلق بالثورة السورية حيث وقفت روسيا في صف النظام وحاولت الدفاع عنه في المحافل السياسية الدولية وسعت لتشكيل معارضة سورية وفق مزاجها فضلاً عن المساندة العسكرية واللوجستية للنظام، بينما وقفت تركيا كطرف داعم إلى جانب المعارضة السورية، ولكن مع تقدم المعارضة السورية تنامي الإحساس الروسي بتقهقر النظام في سوريا وعدم إمكانه الصمود، وفي ظل تردد الإدارة الأميركية وخلافها مع تركيا حول الحلول المستقبلية في تركيا قامت روسيا بالتدخل بشكل علني ومباشر في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2015 لدعم النظام

¹ - تغلبات واشنطن.. من الأسد إلى تنظيم الدولة، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/تشرين الأول 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/GwAV2i>

ولكن تحت غطاء مواجهة تنظيم الدولة الذي لم ينجح التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في القضاء عليه¹.

في هذا الوقت كانت تركيا التي تقودها حكومة مؤقتة تستعد للانتخابات البرلمانية وكانت منشغلة بالأوضاع الداخلية بشكل مكثف، وبالتأكيد فقد جاء التدخل الروسي المباشر في سوريا كعامل إرباك للحسابات التركية، خاصة أن الروس كثفوا قصفهم على المعارضة المعتدلة التي تراهن عليها أنقرة ومناطق التركمان الذين تعتبر أنقرة نفسها مسؤولة عن حمايتهم بحكم الرابط القومي، فضلاً عن استفزاز الطائرات الروسية للأتراك مرتين خلال أكتوبر/تشرين الأول باختراقها المجال الجوي التركي.

لقد حاولت تركيا التواصل مع الروس عبر الطرق الدبلوماسية والتفاهم والإقناع التي كان آخرها خلال لقاء بوتين وأردوغان على هامش قمة العشرين، ولكن أزمة إسقاط طائرة السوخوي 24 من قبل الطائرات التركية بعد اختراق الأولى للأجواء التركية في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي وقعت بعد حوالي 20 يوماً من فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات وقبل الإعلان عن الحكومة الجديدة، عملت على توسيع الفجوة بين الطرفين وجعلت المواجهة بينهما أكثر سخونة².

ومما يزيد من قلق أنقرة توجه الروس للانتقام عبر تعقيد المشهد في سوريا عبر عدّة خطوات، منها على سبيل المثال: تواصل الروس مع حزب العمال الكردستاني واستخدام ورقة الكيان الكردي كعامل ضغط على أنقرة التي كانت تسخر كل جهدها لمنع التواصل بين

¹ - حدود التدخل العسكري الروسي في سوريا.. وآفاقه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 من سبتمبر/أيلول 2015، تاريخ الدخول (3 من ديسمبر/كانون الأول 2015)

² - سوخوي 24 إسقاط طائرة وتصاعد أزمة الجزيرة نت، 24 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، (<http://goo.gl/njcnxf>)

الأميركان وحزب العمال الكردستاني وهذا بالتالي يقود لتحطيم آمال الأتراك بإقامة منطقة عازلة، ولعل هذا التخوف كان أحد أسباب فتح أنقرة لقواعدها العسكرية أمام التحالف قبل عدة أشهر.

وقد تمتد تداعيات الخلاف الروسي مع تركيا إلى أبعد من سوريا حيث ربما يشمل مزيداً من التنسيق مع إسرائيل التي تربطها علاقات سيئة بأنقرة حالياً. وفي ذات السياق، فإن موقف العراق الأخير الذي دعا تركيا إلى سحب قواتها التي دخلت بالقرب من الموصل لتدريب القوات الكردية في مواجهة داعش يمكن قراءته في سياق حالة الاستقطاب التي ظهرت بشكل أكبر بعد تشكيل التحالف الرباعي بين روسيا وإيران والعراق والنظام السوري حيث اتخذ هذا التحالف بقيادة روسيا من بغداد مقراً لمكتب التنسيق الاستخباري له¹.

تبقى الإشارة هنا إلى تداعيات التوتر الحالي على ملف الطاقة الذي تعتمد فيه تركيا بشكل كبير على كلٍّ من روسيا وإيران، ولعل التغيير في الوقائع والاتفاقات الحالية غير مرجح لكن الأزمة الحالية قد تعطلّ اتفاقات مستقبلية، كما أن هذا يستدعي من أنقرة التفكير بشكل أكثر جدية في البدائل خاصة في حال تصاعد الأزمة .

ثالثاً- الدعم العسكري الإيراني للنظام السوري:

يعد الموقف الإيراني من الثورة السورية واضح جداً فهو داعم للنظام بشار الأسد، كما أن هناك بعض التقارير تشير إلى وجود أفراد من الحرس الثوري الإيراني ومن قوات النخبة الإيرانية اللي هو فيلق القدس وحتى بعض التقارير حددت الأرقام، حيث ذكرت بأن هناك 3500 من عناصر فيلق القدس موجودين على الأرض السورية، إيران رسمياً نفت ذلك، إنما

¹ - مصدر عسكري: اتفاق روسي-سوري-عراقي-إيراني على إنشاء مركز معلوماتي في بغداد لمحاربة "داعش"، روسيا اليوم، 26 من سبتمبر/أيلول 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <https://goo.gl/Ey6vco>

جاء تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني الجعفري ليؤكد وجود هذه العناصر ولكن بمهمة تدريبية واستشارات، كما أعلن كذلك إن إيران ستلتزم باتفاقية التعاون الإستراتيجي والأمني الموقع بين البلدين في حالة ما تدخلت دولة وأعلنت الحرب على سوريا، ومن ثمة فإن إيران، قررت الوقوف بقوة مع النظام السوري مع مراعاتها بدقة لموضوع المحافظة على التوازن في كل حركاتها مع تركيا، وربما اللجوء إلى الحوار مع أنقرة للبحث عن خيارات مشتركة لموضوع الأسد أو حتى ما بعد الأسد، كسبا للوقت والمماثلة من جهة، وتشكيكا بأدوار الدول الكبرى التي ترى في نظام الأسد أنه أصبح فاقدا للشرعية من جهة أخرى.

كما أن إيران التي ترى في تركيا "أكبر تهديد للمصالح الإيرانية، وأن لدى رئيس وزرائها أردوغان أطماعا عثمانية، وأنها المنافس الأول لإيران في العالم الإسلامي خصوصا في سوريا والعراق وأفغانستان" لن تسمح بأن يفرط عقد الولاء والعقيدة الذي نظمته إيران بعناية فائقة وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود في جنوب لبنان وسوريا والعراق لاحقا.

رابعا - التقارب التركي-السعودي:

لعل المشهد الأكثر إيجابية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية هو التقارب مع المملكة العربية السعودية وتطوير التنسيق بين البلدين بشكل متنامٍ منذ وصول الملك سلمان إلى سُدّة الحكم في يناير/كانون الثاني الماضي، وقد بدا أن هناك توافقاً متزايداً فيما يتعلق بالشأن السوري من حيث دعم الفصائل السورية المسلحة وتنسيق المواقف في مؤتمر فيينا فيما يتعلق برفض وجود الأسد في أي حلٍّ سياسي فيما أيدت تركيا ما تقوم به السعودية في اليمن فضلاً عن وجود عناصر مشتركة كالاستياء الكبير من الدور الإيراني في المنطقة وتراجع الثقة من البلدين بالإدارة الأميركية.

وقد ظهر بعض إشارات التوافق بين البلدين في العناية التركية الكبيرة باستقبال الملك سلمان وولي ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، خلال حضورهم قمة العشرين في مدينة أنطاليا التركية ما بين 15 إلى 16 نوفمبر/تشرين الثاني¹.

ويمكن القول: إن العلاقات الحالية تجعل الفرصة مهيأة أكثر من أي وقت مضى لتوثيق التعاون بين البلدين بالإضافة إلى دولة قطر لتشكيل محور ضاغط نحو تحقيق وجهة النظر المشتركة تجاه القضايا الإقليمية، وربما تحتاج السعودية في هذا السياق إلى إقناع كل من مصر والإمارات للوقوف بجوار رؤيتها للحل في سوريا أو عدم الوقوف ضدها على الأقل ولا يبدو هذا عملاً سهلاً في ظل حرص القاهرة وأبي ظبي على وجود مسافة فاصلة بين أنقرة والرياض.

خيارات السياسة الخارجية التركية:

1. أن تكتفي بعرض رؤيتها للحل وتستمر في مطالبة واشنطن بالمنطقة الآمنة مع رفض وجود الأسد وتدعو الروس والإيرانيين لعدم المضي في سياستهم وأن تستمر في دعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً بنفس الأسلوب الحالي؛ وهذا غير فعال في ظل ما تصنعه روسيا والتحالف الدولي على الأرض من تغيير.
2. أن تقوم تركيا بالعمل على تنفيذ رؤيتها بشكل أحادي أو بالعمل مع أطراف محددة والقيام بتدخل عسكري مواز؛ مما يعني المواجهة المباشرة مع روسيا وإيران وهو خيار مستبعد في ظل الظروف الحالية، ولكن قد تضطر لاستخدامه بأشكال محدودة في حال شعرت بالخطر.

¹ - الملك سلمان، نتائج قمة العشرين، صحيفة الشرق الأوسط، 18 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/s11kvz>

- ❖ تردد الموقف الدولي في مسألة رحيل الأسد.:
- تكثيف الضغط عبر الفريق الحالي المكون من تركيا والسعودية وقطر.
- محاولة كسب الموقف الفرنسي السابق الذي كان يرفض بشكل أكبر وجود الأسد.
- قبول مؤقت ومتحفظ على وجود الأسد بشرط ألا يكون له دور مستقبلي.
- تكثيف الدعم للمعارضة السورية لمنع تأثرها خلال الفترة الانتقالية.
- ❖ الخلاف مع الولايات المتحدة على تنفيذ المنطقة الآمنة شمال سوريا (وبترافق معها الخشية من إقامة كيان كردي) :
- العمل على إشعار أوروبا بأهمية إقامة المنطقة منعاً لتدفق اللاجئين وانعكاسات ذلك على أمن أوروبا.
- العمل على إعاقة كل أشكال التعاون بين الأكراد في سوريا مع الأميركيين أو الروس.
- تكثيف التواجد العسكري التركي على الحدود في المنطقة المقابلة للشريط من طرابلس إلى إزاز.
- استخدام ورقة تعرّض التركمان للقصف الروسي للتدخل لحمايتهم.
- ❖ زيادة تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا.
- الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ودول الخليج على المساهمة في مساندة تركيا في ملف اللاجئين، أو انتهاج أساليب تضع أوروبا أمام مسؤولياتها.
- ❖ تكثيف المطالبة بتطبيق المنطقة الآمنة ولو جزئياً في المناطق التركمانية.
- ❖ التدخل العسكري الروسي المباشر في روسيا واستهداف المعارضة السورية التي تدعمها أنقرة:

- طلب المساندة من حلف الناتو.
- مزيد من التقارب التركي مع المعسكر الغربي.
- فتح مزيد من القواعد والإمكانيات للتحالف الدولي.
- المطالبة بالتدخل الدولي لوقف التدخل الروسي أو تحجيمه.
- زيادة الانخراط العسكري التركي في العراق وسوريا.
- تزويد المعارضة السورية بأسلحة متطورة.
- إنشاء أنظمة تشويش على الطائرات الروسية.
- العمل بشكل مكثف على توحيد المعارضة.
- دعوة الاتحاد الأوروبي لمساندة الموقف التركي لارتباط الأمر بزيادة موجات اللجوء.
- ❖ التعاون الروسي مع حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية.
- الضغط على الأميركيين لمنع انضمام الأكراد لتحالف موسكو عبر الاستفادة من التنافس الأميركي-الروسي.
- زيادة القبضة الأمنية على تحركات حزب العمال.
- تدخل عسكري ضد وحدات حماية الشعب في حال تقدمها نحو المنطقة الآمنة المحتملة.
- ❖ توجّه تنظيم الدولة أو آخرين تحت غطاءه للقيام بتفجيرات داخل تركيا :
- المشاركة بفعالية ضد التنظيم بالتنسيق مع واشنطن.
- دعم قوات البشمركة لمواجهة تنظيم الدولة.

• وقد حدث هذا عندما دخل فوج عسكري تركي إلى محافظة نينوى العراقية لتدريب قوات كردية بالقرب من الموصل التي تسيطر عليها داعش منذ يوليو/تموز 2014¹.

• تشديد الإجراءات الأمنية في المطارات والمعابر الحدودية والأماكن الحساسة
❖ محاولات إفشال التنسيق التركي-الخليجي :

- العمل على تجنب كل نقاط الخلاف القائمة والتركيز على نقاط التوافق.
- زيادة التنسيق إلى أعلى المستويات.

يُلاحظ مما سبق أن خيارات السياسة الخارجية التركية كلها تقريبًا تأتي في سياق ردّ الفعل وتفتقر إلى المبادرة وهي أقرب إلى المحدودية، والخيارات الفعّالة منها تعتمد في الغالب على موقف الولايات المتحدة وحلف الناتو بناء على مصالح الأخير أو على القدرة على إقناعه من خلال الضغط أو بتوفير مزايا جديدة. قد تستفيد أنقرة من السياسة الأخلاقية التي تنتهجها على المدى البعيد لكن ما لم تقم باتخاذ إجراءات عملية مبادرة أمام فرض الوقائع على الأرض من قبل خصومها قد تتعرض سياستها لمزيد من التراجع وتقلُّص الفرص، ومع وجود حسابات لهذه الإجراءات العملية فإن هذا يُصعّب من اتخاذ القرار التركي بشأنها. لذا، فإن اتخاذ هذه القرارات مرتبط بالشعور بحالة الخطر الشديد وتعرض الأمن القومي للتهديدات المباشرة. تستطيع تركيا إيجاد بدائل جيدة في مجال الاقتصاد والطاقة عن روسيا وإيران لكن هذا يشكّل عائقًا وعنصرًا مؤخرًا للصعود التركي المخطط له، كما أن هذا يعني

¹ محمود سمير الرنتيسي ، خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية ، الجزيرة نت ، 16 ديسمبر 2015 ، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/20151213114419232697.html>

بشكل غير مباشر وجود بيئة مضطربة في ظل حاجة تركيا لتوفر الاستقرار تحديداً في المجال الاقتصادي¹.

المطلب الثالث :

اتجاهات السياسة الخارجية التركية في ظل التطورات الإقليمية

تميزت السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية بسياسة خارجية منفتحة لعبت دوراً نشطاً وفاعلاً استمر حتى عام 2011، حيث لقيت سياسة "صفر مشاكل" التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة قبولاً واسعاً في الأوساط الرسمية والشعبية على حد سواء. لكن ثورات الربيع العربي قلبت موازين القوى رأساً على عقب، وعصفت بجميع توازنات المنطقة، وأدت إلى اضطراب كبير في أسس السياسة الإقليمية لتركيا، حيث تحول عمق تركيا الاستراتيجي إلى ساحة صراعات وحروب أهلية دامية، لتوضع تركيا على مفترق الطريق أمام خيارات صعبة ومعقدة، فإما أن تختار مصالحها الاقتصادية بأن تؤثر السلامة والابتعاد عن المشاكل كما هي حال تركيا القديمة، فتدير ظهرها للمبادئ والشعارات التي أعلنتها بصوت مرتفع، أو أن تقف إلى جانب ثورات الربيع العربي التي حركت المشاعر ودغدغت العواطف، بالرغم من كونها مجهولة التوجه والعاقبة والمصير

تركيا رجحت المبدأ، واتخذت الموقف الإنساني رغم صعوبته وكلفته باهظة الثمن، لأنه يتماشى مع توجهات الشارع التركي، ويتفق مع مبادئ حزب العدالة والتنمية وعقيدة الرئيس رجب طيب أردوغان. لكن ذلك لم من وجود بعض الأصوات والشخصيات التي دعت إلى التريث وعدم الاندفاع، ويأتي في مقدمة هؤلاء الرئيس السابق عبد الله غل. وربما

¹ - كردستان العراق: القوات التركية لتدريب البشمركة، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/كانون الأول 2015، تاريخ الدخول <http://goo.gl/soC9m0> ، (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)

ساعد حماس الأمريكان والأوروبيين ودعمهم النظري الظاهر لتطلعات الشعوب العربية المطالبة بالحرية والكرامة والخلاص من الدكتاتورية، في اندفاع القيادة التركية نحو اتخاذ مثل هذا القرار الاستراتيجي الحساس.

لم تصمد نظرية "صفر مشاكل" أمام التطورات المتسارعة والحروب الداخلية والصراعات الأهلية التي سببها تشبث الأنظمة الدكتاتورية بكراسي حكمها، ودخول إيران على خط الأزمة، مما حول إقليم الشرق الأوسط إلى "صفر استقرار" و"صفر هدوء"، فعجزت قوة تركيا الناعمة عن إحداث أي اختراقات أو تحقيق أي إنجازات مهمة في المنطقة المضطربة، وخصوصا بعد أن تحولت سورية إلى ساحة حرب إقليمية ودولية ساخنة دامية¹.

ما إن أعلنت كل من تركيا وإسرائيل التوصل إلى اتفاق تفاهم ينهي التوتر ويعيد تطبيع العلاقات السياسية بينهما، حتى أعلن الكرملين أن الرئيس رجب طيب أردوغان، بعث برسالة إلى الرئيس فلاديمير بوتين، يعتذر فيها عن إسقاط طائرة "سو 24"، ويقدم تعازيه لأسرة الطيار، ويعلن فيها استعداده لبذل أقصى ما بوسعه لإعادة العلاقات التركية الروسية إلى سابق عهدها.

وتعتبر هاتان الخطوتان، مؤشرين هامين على التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية وعلى وجهة التغييرات، التي يرها المسؤولون الأتراك، استجابة ضرورية للتحديات الخارجية والاستحقاقات الجديدة، التي فرضتها تطورات المنطقة، وظروف تركيا الداخلية، خلال السنوات الخمس الماضية، وبروز مؤشرات على تقادم التوجهات السياسية الخارجية السائدة.

¹ - عمر كوش ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية ، الجزيرة نت ، 28 - 06-2016 الرابط : <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/6/28>

وقام مسؤولون في الحكومة التركية بالتمهيد، سياسيا وإعلاميا، لتغييرات ممكنة في السياسة الخارجية، فيما اعتبر زعماء أحزاب المعارضة أن المسؤولين الحكوميين تأخروا كثيرا، وأنهم وجدوا أنفسهم مضطرين للبحث عن مخرج يبرر انعطافات مرتقبة للدور الإقليمي التركي، ويبرر كذلك تراجعات عن مواقف وتصريحات مهمة، بما يشكل خرقا جديدا محتملا لخطوط حمراء، وضعها قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم تتعلق بالعلاقات مع روسيا وسوريا وإسرائيل ومصر.

المسار الذي اتبعته تركيا في السياسة الخارجية، خلال السنوات الخمس الماضية - على الأقل - لم يمكنها من إحداث اختراقات مهمة في ملفات المنطقة، مع أنه أنتج مواقف تركية متميزة عن حلفائها في قضايا الإقليم.

وقد أحدثت الثورات العربية تغييرات جيوسياسية هامة في منطقة الشرق الأوسط، فاضت تأثيراتها وإرهاصاتهما على مختلف دول الجوار، وامتدت إلى مناطق أخرى من العالم. وكانت تركيا من أكثر الدول تأثرا بهذه الامتدادات والتفاعلات، نظرا لقربها الجغرافي من المنطقة العربية، والعلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تربطها مع سائر الدول العربية، هذه التطورات التي عرفت المنطقة بشكل عام أفضت إلى ظهور دعوات من داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومن المعارضة، تنادي بضرورة تغيير السياسة الخارجية التركية، كي تصبح أكثر واقعية، وذات نهج براغماتي، وتعمل على تقليل عدد الخصوم والأعداء وزيادة عدد الأصدقاء¹ في المنطقة.

¹ - سعيد الحاج، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد رحيل داوود اوغلو، موقع اضاءات، 23-05-2016، الرابط :

www.ida2at.com/turkish-foreign-policy-after

❖ الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع السياسة الخارجية التركية

• انقلاب الكيان الموازي وأحداث "غيزي بارك":

بعض القوى داخل تركيا ممن تضررت مصالحهم من صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، استغلّت احتجاجات بعض منظمات المجتمع المدني على قطع أشجار من حديقة "غيزي بارك" في حزيران/ يونيو 2013 من أجل تحويلها إلى حالة احتجاج شعبي عارم أسوة بالربيع العربي، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل، ثم أعقبتها محاولات انقلابية تولت تنفيذها جماعة فتح الله غولن الإسلامية! بتاريخ 15 و 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013 من خلال أذرعها الممتدة في مؤسسات الدولة المختلفة. لكن الحكومة استطاعت امتصاص صدمتها الأولى، ثم بدأت حرب تكسير عظام ضد هذه الجماعة ومؤسساتها.

• انقلاب حزب العمال الكردستاني وانسحابه من المفاوضات

عقب تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش وجد حزب العمال الكردستاني الفرصة سانحة لكسب تأييد هذا القوة الدولية لصالحه، فقام بقلب الطاولة وتتكّر للمصالحة الداخلية التي كان يجريها مع الدولة التركية، وبدل أن ينفذ بنود الاتفاق عمد إلى تخزين السلاح وتعزيز قواه في مناطق نفوذه في جنوب شرق تركيا. ثم استأنف عملياته العسكرية في تموز/ يوليو 2015¹.

بعد إعلان بعض المدن والبلدات الصغيرة مناطق حكم ذاتي أسوة بالكانتونات التي أعلنها فرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي بقيادة صالح مسلم. لكن قوات الأمن التركية التي بدأت بالاعتماد على مصادرها الذاتية في السلاح والاستخبارات دخلت معه الحرب بطريقة لم يعهدها من قبل، فكبدته خسائر فادحة اضطرت له للانسحاب والتراجع.

¹ - محمود عثمان، التراجع و الانكفاء في السياسة الخارجية التركية... اسبابه ومسوغاته، ترك برس، 22 افريل 2016
الرابط: www.turkpress.com/node/2100

• الاستحقاقات الانتخابية

بدأت الانتخابات المحلية في آذار/ مارس 2014، ثم تبعها الانتخابات الرئاسية في آب/ أغسطس من العام نفسه، فالانتخابات البرلمانية في 7 حزيران/ يونيو 2015، ثم أخيراً انتخابات إعادة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه . وقد شكلت نتائج الانتخابات البرلمانية في 7 حزيران/ يونيو 2015 حالة إرباك أسالت لعاب قوى كثيرة في الداخل والخارج، حيث رأتها فرصة سانحة للانقضاض على حزب العدالة والتنمية. وهو ما دفع صانع القرار التركي إلى الانكفاء على الداخل وتقديم بعض التنازلات في السياسة الخارجية¹.

• إسقاط المقاتلة الروسية

أدى إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية التي اخترقت المجال الجوي التركي في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت، وما تلاه من تطورات متلاحقة وإجراءات روسية على المستويين العسكري والاستراتيجي في سورية والمنطقة، إلى خسارة تركية خسارة مزدوجة: الأولى عسكرياً واستراتيجياً حيث فقدت القدرة على الطيران فوق سورية والمبادرة في شمالها مما اضطرها للانكفاء لتجنب ردة فعل روسية عالية السقف، والثانية سياسية أمام واشنطن وحلف الناتو من خلال عودتها للتماهي مع مواقفها فخرست هامش الاستقلالية النسبي في سياستها الخارجية.

نجحت الدبلوماسية التركية لفترة ليست بالقصيرة في نهج سياسة مستقلة نوعاً ما. لكن الضغوط الخارجية التي تعرضت لها أنقرة بسبب مواقفها وخصوصاً في قضايا المنطقة مثل سورية ومصر وفلسطين، وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل بخصوص "حادثة

¹ - محمود سمير الرنتيسي، الانتخابات والسياسة الخارجية التركية .. انعكاسات النتائج، الجزيرة نت، 1 جوان 2015، الرابط: studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/20157110291

ممرمة"، كلها أسباب أدت إلى حالة من العزلة والانكفاء بسبب افتقارها لتحالفات قوية ومستدامة تستند عليها في سياساتها الإقليمية

هناك حاجة تركية ماسة للشراكات الإقليمية مع الدول الرئيسية في المنطقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي أخذت زمام المبادرة، وأحدثت تغييرات أساسية في أولوياتها الإستراتيجية، وبدأت هي الأخرى تتعرض إلى ضغوط مشابهة لتلك التي تتعرض لها تركيا، ثم مصر قاطرة العالم العربي، الدولة الكبيرة والقوة الإقليمية الأهم في المنطقة. ومن ثمة فإن حكومة العدالة والتنمية أيقنت بضرورة أحداث تغيير مسار السياسة

الخارجية التركية خاصة بعد رحيل احمد داوود اوغلو، وهذا بالذات يمثل بداية لمرحلة جديدة ستشمل العديد من التغييرات في السياسة الخارجية، استنادا إلى أرضية فكرية سياسية، تنطلق من الإدراك بضرورة العودة إلى سياسة واقعية وبراغماتية في التعامل مع المشاكل والأزمات المحيطة بتركيا، وأن الفهم التركي الرسمي ينهض على أساس أن "العالم بأسره دخل في مرحلة صراع كبيرة، ولا تملك تركيا القوة الكافية لحل المشاكل جميعها، وما عليها هو القيام بـ"تخفيف الصراع في مناطق النزاع المحيطة بتركيا، وعلى الأقل تخفيف الجانب الخاص بها، والمتعلق فيها من النزاعات التي تشكل فيها طرفا، وهذه التغييرات في السياسة الخارجية حددها نائب رئيس الوزراء "نعمان كورتولموش" في أربعة محاور، أهمها المحور السوري، إضافة إلى كل من روسيا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

❖ اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد الانقلاب الفاشل

رغم أن تركيا عانت من أربعة انقلابات عسكرية سابقة كان لها دور كبير في توجيه سياسات البلاد الداخلية والخارجية ورسم مستقبلها، إلا أن ليلة الخامس عشر من تموز/يوليو 2016 سوف تخلد في تاريخ تركيا الحديث ومخيل شعبها كحدث استثنائي يفوق في تأثيره

كل هذه الانقلابات، لفشل المحاولة الانقلابية أولاً وللتطورات والتفاعلات والتداعيات التي تبعته ثانياً.

ولأن متانة المشهد الداخلي وتوازناته لها انعكاساتها المباشرة على السياسة الخارجية لأي دولة، فيمكن توقع انعكاسات مباشرة للمحاولة الانقلابية الفاشلة على سياسة أنقرة الخارجية، وفق المحددات التالية :

ولا على المدى القصير، ستتكفى أنقرة على الملفات الداخلية على مدى أسابيع ربما، لاستكمال التوقيفات والتحقيق وكشف كافة ملامسات المحاولة الانقلابية وأهدافها وشخصها وشبكة علاقاتها الداخلية والخارجية، فضلاً عن المراجعات والتحقيقات في مختلف المؤسسات الأمنية بحثاً عن كوامن القصور و/أو التواطؤ، وبالتالي فليس من المنطقي توقع سياسة تركية خارجية نشطة في هذه الفترة إلا بالحد الأدنى لعمل الماكينة الدبلوماسية التركية¹.

ثانياً، بعد التعافي الداخلي وإغلاق ملف الانقلاب جزئياً ومرحلياً وغياب/تغيب مخاطر المرحلة الأولى الحرجة، ستعود تركيا للحضور في المجالين الإقليمي والدولي، وربما يمكن توقع رد فعل ما على أي أطراف خارجية تأكدت أو رجح تورطها في دعم الانقلاب أو تنسيقه أو إعطائه الضوء الأخضر أو حتى العلم به، وإن اختلف الأمر طبعاً - على المستويين الخطابي والإجرائي - حسب الأطراف/الدول المتورطة ومدى عمق علاقاتها مع أنقرة ومدى قدرة الأخيرة على مواجهتها. فالتعامل مع بعض الدول العربية - مثلاً - التي ورد اسمها في بعض التقارير الإعلامية التركية سيختلف جداً بطبيعة الحال عن التعامل مع الدول الكبرى، في حال ثبتت للسلطات التركية أدلة تدين هذه الأطراف.

¹ - سعيد الحاج ، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد الانقلاب الفاشل، عربي 21، 26 يوليو 2016، الرابط : www.arabi21.com/story/930101/

ثالثاً، على المدى المتوسط، سيكون الرئيس أردوغان ومن خلفه الحكومة أقوى في المشهد الداخلي بما حققاه من انتصار سياسي وبالحاضنة الشعبية المتزايدة خلفهما، مما قد يوحى بسياسة تركية خارجية أكثر حدة في المواقف من السابق، سيما وأنه لا يمكن توقع حصول الانقلاب دون دعم خارجي وخصوصاً أمريكي. بيد أن الرغبة شيء والقدرة شيء آخر، كما أن الانقلاب وإن فشل فقد أوصل رسالة لصانع القرار التركي أكثر وضوحاً وحدّة من كل سابقتها، وبالتالي فالمتوقع هو استمرار أنقرة في تخفيف الاحتقان وتدوير الزوايا مع القوى الإقليمية والدولية واستكمال استدارة سياستها الخارجية التي كانت قد بدأتها مع الإمارات والكيان الصهيوني وروسيا قبل الانقلاب، سيما وأن العوامل التي دفعتها سابقاً لهذه الاستدارة ما زالت قائمة حتى الآن بينما أدوات التغيير والبدائل المطلوبة ما زالت غائبة أو مغيبية.

رابعاً، ساد التوتر وسيسود لفترة أخرى العلاقات التركية - الأوروبية على هامش المواقف "الباهتة" لبعض الدول والمنظمات الأوروبية عقب المحاولة الانقلابية ثم تشديد التحذيرات للسلطات التركية بعدم تجاوز الحد مع الانقلابيين أو استغلال الفرصة للتكامل بهم أو الانتقام من المعارضة، وهي الحالة التي عبر عنها وزير شؤون الاتحاد الأوروبي عمر تشيليك قائلاً: "ينتقدون الانقلاب بكلمة، ويحذروننا بجمل طويلة"¹.

كما أن إمكانية طرح إعادة عقوبة الإعدام ستكون عاملاً توتيرياً بين الطرفين، باعتبار أن تركيا كانت قد ألغت العقوبة بناء على اتفاقات وبروتوكولات وقعتها مع الاتحاد الأوروبي ضمن استحقاقات ملف عضويتها فيه، وبالتالي سيكون للأمر انعكاساته على ملف العضوية وعلى العلاقات الثنائية وعلى التصريحات المتبادلة على حد سواء.

¹ - سعيد الحاج ، المرجع نفسه

خامساً، ثمة أكثر من سبب لتوقع توتر بمستوى ما بين أنقرة وواشنطن، إضافة للخلافات السابقة المتعلقة بالملف الكردي وخصوصاً المشروع السياسي لبعض الفصائل الكردية في شمال سوريا، ثمة مستوى نظري يستبعد حصول انقلاب في دولة مثل تركيا دون علم و/أو مشاركة واشنطن (وتاريخ الانقلابات في تركيا خير دليل)، كما أنه فعلياً ثمة قرائن عدة تشير إلى هذا المعنى وتقوي احتمالاته مثل انطلاق طائرات من قاعدة إنجيليك العسكرية لتزويد المقاتلات التي شاركت في الانقلاب بالوقود وأخبار اجتماع قائد القوات التركية في القاعدة (والذي اعتقل لاحقاً) ليلة الانقلاب بمسؤولين أمريكيين عدة مرات. وإضافة إلى كل ذلك سيكون ملف تسليم الولايات المتحدة لفتح الله غولن، الذي تتهمه تركيا بالمسؤولية عن التخطيط للانقلاب، محكاً مهماً لمسار العلاقة الثنائية بين الطرفين، والذي ما زالت واشنطن تتنعم وتماطل إزاءه. بيد أن قطعة كاملة مع واشنطن ليست في وارد أنقرة ولا مقدرتها لأسباب كثيرة، وهو ما يفسر عودة اللين والمرونة في التصريحات الرسمية التركية إزاء حليفها الإستراتيجية¹.

سادساً، على المستوى الاستراتيجي، وخصوصاً إذا ما ثبت لدى صانع القرار التركي تواطؤ أو مشاركة بعض الدول الغربية في المحاولة الانقلابية، فقد تعود تركيا مرة أخرى لمحاولات تعديل البوصلة الإستراتيجية لسياستها الخارجية والبحث عن محاور جديدة تعطيها بعض التوازن، وهي المعتمدة حالياً في المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية - الأمنية على الثلاثي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لقد حاولت تركيا ذلك سابقاً حين قدمت طلب عضوية - بعد قبولها كمراقب - لمنظمة "شنغهاي" وحاولت شراء منظومة صاروخية من الصين، بيد أن الضغوط الغربية ثم

¹ - عماد علو، إنقلاب العسكر في تركيا.. نهاية الدور السياسي للمؤسسة - مقالات - الوطن، 20-07-2016 الرابط: www.azzaman.com/azzamanmobil/p/165971

الأزمة مع روسيا قد أوصدتا هذين البابين وأعادتا تركيا تماماً للحضن الغربي - الأطلسي، فإذا ما تحصلت قناعة لدى القيادة التركية بخلوع حلفائها الغربيين في الانقلاب فقد تكون المصالحة مع روسيا فرصة لإعادة النظر بعلاقات تركيا الخارجية على المدى الاستراتيجي.

خلاصة الفصل الثالث:

شكلت الثورات العربية التي اندلعت من تونس سنة 2011 والتي كانت نتيجة لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بغياب الديمقراطية وتدهور الظروف الاجتماعية وكذا تنامي الفساد وانعدام العدالة الاجتماعية منعطفا حاسما للتحول التركي تجاه قضايا العالم العربي ، وفرصة لتحقيق دور قيادي مركزي إقليمي ، هذه الأخيرة خلفت انعكاسات سلبية على تركيا في الجوانب الاقتصادية و السياسية و كانت بمثابة الاختبار الحقيقي لسياسة تصفير الأزمات التي لم تعد قادرة على الصمود حيال التطورات و التفاعلات الدولية التي عرفتها الأزمة السورية خاصة ، لذلك ارتأت حكومة حزب العدالة والتنمية إعادة تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع التطورات الإقليمية و الدولية ، بحيث تكون ذات نهج براغماتي أكثر و تعمل على تقليل عدد الخصوم و الأعداء وزيادة الأصدقاء في المنطقة للخروج من العزلة و الانكفاء التي فرضتها تبعات الأزمة السورية ، وإدراكا منها أن لعب دور محوري في المنطقة مرهون بإستراتيجية الدول الكبرى لا غير .

- ومن ثمة تستخلص أيضا ان مجموعة الاصلاحات التي جاءت بها حكومة حزب العدالة و التنمية على المستوى المحلي في المجالات السياسية و الاقتصادية و الحقوق و الحريات ساهمت بشكل كبير تحقيق التقدم و الازدهار، كما كان لها تاثير واضح في تقوية الجبهة الداخلية التي وقفت سدا منيعا ضد الانقلاب العسكري على الرئيس اردوغان ، وبذلك اتخذت تركيا خطوة ايجابية نحو ديمقراطية حقيقية .

- ان اندلاع الثورات العربية شكل تحديا كبيرا للسياسة الخارجية التركية القائمة على مبدأ تصفير الازمات ، واثبت العجز التركي في التعامل مع هذه التطورات بشكل يخدم مصالحها بسبب مواقفها المترددة وسوء تقديرها للمواقف خاصة في

الازمة السورية ، الشيء الذي فرض عليها واقعا جديدا جعلها في حالة عزلة و ارتباك .

- ان التفاعلات و التطورات الاقليمية المتعلقة بالازمة السورية افرزت ضرورة تعديل مسار السياسة الخارجية التركية على نحو متوازن مع كل القوى الدولية الفاعلة على ان تكون اكثر واقعية مع الاحداث الاقليمية و الدولية وهذا ما يتوضح من خلال المصالحة التركية الروسية .
- يمكن القول ان مستقبل حكومة حزب العدالة و التنمية مرهون بعاملين اساسيين:
الاول يتعلق بالجانب الاقتصادي ومدى قدرة حكومة حزب العدالة و التنمية على الاستمرار في تحقيق النجاحات الاقتصادية ، اما العامل الثاني فيتعلق بالاستقرار الأمني التركي ذلك من خلال تحقيق مكاسب أو الخروج بأخف الأضرار من المأزق السوري ، وكذا وضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني ومنعه من إقامة دولة كردية على حدود تركيا .

خاتمة

خاتمة:

منذ صعود حزب العدالة والتنمية ووصوله الى السلطة في عام 2002 ، وحتى يومنا هذا، فقد بات يحضى هذا الحزب بأيدٍ مطلق في الشارع التركي ويتجلى ذلك من خلال تصدي وإفشال الشعب لمحاولة الانقلاب العسكري على الرئيس رجب طيب اردوغان رغم النكسات التي عرفتتها حكومة حزب العدالة والتنمية على الساحة الداخلية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والتهديدات الأمنية التي عرفتتها تركيا في الآونة الأخيرة من قبل حزب العمال الكردستاني، ومن ثمة فان تبني الحزب الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مصدرا للنمو الاقتصادي قد ساهم بشكل كبير في تقوية الجبهة الداخلية.

أما على صعيد السياسة الخارجية للحزب على المستوى الإقليمي والدولي، فنجدها جد براغماتية، فقد جاء حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 وفق رؤية تحاول نقل تركيا من دولة تلعب دور الجسر بين الشرق والغرب إلى "دولة مركز" ذات تأثير ودور في محيطها يعززان من مكانتها الدولية. وقد عملت تركيا على مدى سنوات طويلة وفق نظريات مهندس سياستها الخارجية، البروفيسور أحمد داود أوغلو، على انتهاج سياسة متعددة المحاور في محاولة لمنحها بعض التوازن وزيادة هامش المناورة والاستقلالية لديها وقد أصبح الحضور التركي أكثر فاعلية بعد التطورات الحاصلة في العالم العربي نهاية عام 2010 ، وتحديدًا عند انطلاق الثورات العربية من تونس، وأدى التدخل التركي في هذه التطورات إلى تغيير جذري في العلاقات مع الجوار العربي المتأثر بها بشكل حتمي، واثار فيما بعد خلافا حول مدى فعالية وحدود هذا الدور، وبلغ ذلك الخلاف ذروته مع النظام السوري بسبب انحياز القيادة التركية لخيار الشعب السوري.

لقد كان الصراع السوري بمثابة اختبار لنهج السياسة الخارجية حاولت تركيا في البداية الاستفادة من علاقاتها مع الأسد لإحداث تغيير، ثم انتهجت فيما بعد نهجاً أكثر تشدداً. عمومًا، لم تثمر سياسات تركيا لحل الأزمة السورية عن أية نتائج فعالة، بل على العكس تضررت علاقاتها الإقليمية وادخلها في نوع من العزلة والانكفاء وهذا ما دفع حكومة العدالة والتنمية تصحيح مسار السياسة الخارجية وإعادة ترتيب أوراقها في المنطقة من خلال المصالحة مع كل من إسرائيل وروسيا التي كانت في خلاف حاد معها.

وفي الأخير يمكننا القول إن محاولة الاستقلالية عن القوى الكبرى في رسم السياسة الخارجية في تركيا ليس هو إلا طموح لا غير فالترتيبات الأمنية الأمريكية الروسية حول الأزمة السورية، تدفعنا للتأكيد على حل الأزمة السورية وترتيب الأدوار في المنطقة مرهون فقط بإستراتيجية الدول الكبرى لا غير.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

(أ) الموسوعات :

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، كتب عربية ، قوسينا ، 2005 .

(ب) الكتب :

1. احمد داوود اوغلو : ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،العمق الاستراتيجي و مكانة تركيا في الساحة الدولية ، الطبعة الثانية ،مركز الجزيرة للابحاث ، قطر ، 2011 .
2. احمد ياسين ، التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن ، 2012
3. احمد ياسين ، دراسات استراتيجية : تقدير موقف الثورات العربية ،تحت اشراف مجموعة من الباحثين ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن ، 2012 .
- 4 . احمد ياسين ، تداعيات ما يجري في العراق و سوريا على دول الجوار و الاقليم ،مجموعة من الباحثين و السياسيين ، الطبعة الأولى ، مركز امية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، اسطنبول ، تركيا ، 2013 .
- 5 . أمر الله ايشلر ، تركيا و اسرائيل و حصار غزة ، الطبعة الاولى ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن ، 2010 .

6 . أحمد فيروز ، صنع تركيا الحديثة ، (تر: سلمان داوود الواسطي ، حمدي حميد الدوري)
بغداد ، دار الحكمة ، 2000 .

7 . جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ،
الطبعة الاولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2009 .

8 . جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
1998 .

9 . حسني بسلي و عمر اوزباي ، رجب طيب اردوغان قصة زعيم ، الطبعة الاولى ، الدار
العربية للعلوم و ناشرون ، لبنان ، 2011 .

10 . حسين ياسر احمد ، تركيا البحث عن المستقبل ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ،
2006 .

11 . د. سلمان داود سلوم الغزاوي ، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا
الداخلية والخارجية ، الأردن ، دار آمنة للنشر والتوزيع 2014

12 . سمير ذياب سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ،
عمان ، الاردن ، 2012 .

13 . سليم محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة
1998 .

14 . عثمان علي ، حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية ، الطبعة الاولى
، مطبعة منارة المديرية العامة للمكتبات العامة لاقليم كوردستان ، تركيا ، 2013 .

15 . عمرو الشوبكي و اخرون ، عودة العثمانيين الاسلامية التركية ، الطبعة الرابعة ،
مركز المسبار للدراسات و البحوث ، الامارات العربية المتحدة ، 2012 .

- 16 . عبد المنعم عدلي ، داعش و التخطيط الاستراتيجي التركي ، الطبعة الاولى ، اشراف جهاد عودة ، المكتب العربي للمعارف ، 2015 .
- 17 . عبد الفتاح بشير ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية ، اوراق الشرق الاوسط ، 2009 .
- 18 . عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية . التغيير ، الطبعة الاولى ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2012 .
- 19 . فليب روبنس : ترجمة مخائيل نجم خوري ، تركيا و الشرق الاوسط ، الطبعة الاولى ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، 1993 .
- 20 . محمد نور الدين ، الدور التركي تجاه المحيط العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، يناير 2012 .
- 21 . محمد السيد سليم ، تركيا بديل استراتيجي اقليمي مهم ملف العرب و تركيا: تركيا الحاضر و رهانات المستقبل ، موقع المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات ، ماي 2011 .
- 22 . محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الحاضر ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، تحرير محمد عبد العاطي ، 2010 .
- 23 . محمد زاهد غول ، التجربة النهضوية التركية ، الطبعة الاولى ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، لبنان ، 2013 .
- 24 . ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت 2010 .

- 25 . محمد صادق اسماعيل ، التجربة التركية : من اتاتورك الى اردوغان ، الطبعة الثانية ، العربي للنشر و التوزيع ، 2013 .
- 26 . مصطفى اللباد، العرب و تركيا تحديات الخاضر و رهانات المستقبل، الطبعة الاولى ، بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .2012
- 27 . محمد نور الدين ، "تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.
- 28 . لقمان عمر النعيمي، "تركيا والاتحاد الأوروبي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 120، أبو ظبي، 2007 .
- 29 . هانيش كرامر، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
- 30 . عدنان حطيط، "قبرص، الوجه الآخر للقضية"، بيروت، 1987.
- 31 . السيد ولد اباه ، الثورات العربية الجديدة : المسار و المصير ، الطبعة الاولى ، جداول للنشر و التوزيع ، لبنان ، نوفمبر 2011 .
- 32 . ناظم تورال ، التحول الديمقراطي في تركيا ، الطبعة الاولى ، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات ، تركيا ، 2013 .
- 33 . د طارق عبد الجليل ، الدستور و العسكر في تركيا من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر ، الطبعة الثانية ، دار النهضة مصر للنشر ، مصر 2013 .
- 34 . أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا ، الطبعة الأولى، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع 2011

ج) الانترنت :

- 1 . محمد فتحي ، العسكر تركيا ، موقع ساسة بوست 28ماي 2014 الرابط
[www.sasapost.com /4 -militarg- coups-in modern-turkey/](http://www.sasapost.com/4-militarg-coups-in-modern-turkey/)
- 2 . وسام الدين العكلة ، الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا ، تركيا برس ، 16-06-2016
على www.turkpress.co/node/23789 الرابط
- 3 . سعيد الحاج ، الانقلاب الفاشل في تركيا .. الاسباب و التداعيات ، الجزيرة نت ، 18-07-2016 على الرابط
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016-07-18
- 4 . د. معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات
الإستراتيجية الرابط : [http :rawalser center.com](http://rawalsercenter.com)
- 5 . عبد الله غول خبير اقتصادي و محنك سياسي ، الجزيرة نت 24 / 04 / 2007
على الرابط الالكتروني:
[http :www.aljazeera.net/news/page/3fofa78d.c4ee_4bb0.p444](http://www.aljazeera.net/news/page/3fofa78d.c4ee_4bb0.p444)
- 6 . موقع حزب العدالة و التنمية:
http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi#bolum_
- 7 . . سعيد الحاج ، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد رحيل داوود اوغلو ، موقع
اضاءات ، 23.05.2016 الرابط الالكتروني :
<http://ida2at.com/turkish-foreign-policy-after-the-departure-of-davutoglu/>

8 . على حسن بكير، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة ، مقال، موقع آراء حول الخليج، 26-06-2014 . على الرابط :

www.araa.sa/index.php?.view=article&id=793:2014-06-26-08-00-58&itimid=172&option

9 . النظرية العثمانية الجديدة .. احياء الانتماء الحضاري للاسلام ام اعادة الهيمنة ،موقع المختصر للاخبار ، 23-08-2014 الرابط الالكتروني : www.almokhtasar.com/node/409355

10 . محمود صلاح الدين . " مفهوم الشرق الاوسط " ،في نافذة مقالات . دنيا الراي . الموقع الالكتروني : في 14/2/2014 <http://pulpit.alwatanvoice.com/category/7.html>

11 . منصور اكون ، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، مركز كارنيغي للشرق الاوسط و مؤسسة هاينزج بول . مكتب الشرق الاوسط ، 13 ماي 2011 . الموقع الالكتروني : <http://carnegieendowment.org/2011/05/02/ar-event-3241>

12 . سامية السيد ، العلاقات الاقتصادية بين العرب و الاتراك : من البداية الى التطور ، في نافذة مقالات ، تركيا بوست ، الموقع الالكتروني في 10 ديسمبر 2015 . <http://www.turkey-post.net/p-95468/>

13 . سامية السيد ، فلسطين .. قضية تركيا المحورية ، تركيا بوست ، الموقع الالكتروني : 17 اوت 2015 . <http://www.turkey-post.net/p-67768/>

14 . نزار عبد القادر،العلاقات التركية الاسرائيلية:بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة ،مجلة الدفاع الوطني اللبناني،العدد74 ، تشرين الاول 2010 على الرابط :

15 . وزير الخارجية التركي يمتنع عن المشاركة في مؤتمر ميونخ بسبب مجاورته للوفد الإسرائيلي في الجلسات، ترك برس، 6 فبراير/شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 اوت : <http://www.turkpress.co/node/54862015>)

16. حُسم الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد قبول إسرائيل مطالب تركيا، تي آر تي، 28 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 يونيو/حزيران 2016) :http://www.trt.net.tr/arabic/trky/2016/06/27/hsm-ltfq-bsh-n-ttby-l-ltrky-lsry-yly-b-d-qbw-l-sry-yl-mtlb-trky-518795_lqt-

17 . أبرز بنود الاتفاق التركي-الإسرائيلي، الجزيرة نت، 27 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 . <http://goo.gl/iQ2Zqt>)

18 . نازلي يوزباشي أوغلو، يلدريم يكشف تفاصيل التفاهم التركي-الإسرائيلي للتطبيع، الأناضول، 27 جوان 2016، .تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 . <http://goo.gl/l0J1gj>

19 . أردوغان يهاجم أسطول غزة الذي أثار الأزمة مع إسرائيل، تايم أوف إسرائيل، 30 جوان 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 : <http://goo.gl/xrmO1r>)

20. رابح بوكريش، الحقيقة السياسية لبرنامج أردوغان في غزة، ترك برس، يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 30 جوان 2016 : <http://turkpress.co/node/232762016>)

- 21 . بشير عبد الفتاح، "كابوس ويكيليس نقص مضجع لحكومة حزب العدالة و التنمية " ،
جريدة الحياة اللندنية، 25 نوفمبر 2010 . على الربط :
www.echaph.com/oelo/newspapers/2010/11/61665.html
- 22 . علاء الرضائي ، السياسة التركية ...اهداف ثابتة و اساليب متقلبة ،موقع قناة العالم، 1
فيفري 2014 على الربط : www.alalam.ir/news.1561290
- 23 . السياسة الخارجية التركية . نظرة عامة ، الجمهورية التركية وزارة الخارجية ، على
الربط : www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa
- 24 . الى اين وصلت العلاقات بين تركيا و الاتحاد الاوروبي ، تركيا برس ، 31 يوليو
2015 ، الربط : www.turkpress.co/node/11104
- 25 . عمار مرعي الحسن ، مستقبل الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي ، المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية ، تاريخ الدخول : 25 اوت
2016 الربط : <http://democraticac.de/?p=7152>
- 26 . السعودية و تركيا في سوريا : هل صار التدخل العسكري وشيكا ، تركيا برس ، 25
اكتوبر 2015 : <http://www.turkpress.co/node/14323>
- 27 . مجازر روسية وواشنطن تنتقد " وحشية نظام الاسد " . خط احمر تركي للاكراد في
اغزاز ،المستقبل ،16 فيفري 2015 : <http://goo.gl/CsjL17>
- 28 . بنود التفاهم المشترك في " فيينا 2 " ، سكاي نيوز عربية ، 31 اكتوبر 2015 :
<http://goo.gl/XXJMAU>
- 29 . توقيع 50 اتفاقية خلال اجتماعات مجلس التعاون السوري التركي ،بي بي سي العربية
، 23 ديسمبر 2009 الربط : www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/09
091223_dh_syria_turkey/ts2.shtml

30 . هشام المرسي ، ثورة الياسمين ... ذكرى انتفاضة الشعب التونسي ، موقع الجزيرة .
نت ، 26 ديسمبر 2014 الرابط الالكتروني :

<http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/12/20141217112021139862.htm>

31 . محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86> ،

32 . .اختتام محادثات فيينا وخلاف بشأن مصير الأسد، الجزيرة نت، 14 من
نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (1 من ديسمبر/كانون الأول
2015)، <http://goo.gl/fg1RJJ> ،

33 . أوباما: تركيا شريك فاعل ضد تنظيم الدولة، الجزيرة نت، 15 من نوفمبر/تشرين الثاني
2015، تاريخ الدخول(1 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/JHA2pU> ،

34 . تنسيق فرنسي-روسي رغم الخلاف حول الأسد، سكاى نيوز عربية، 27 من
نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (1 من ديسمبر/كانون الأول
2015)، <http://goo.gl/vOM2Mt> ،

35 . وزير الخارجية التركي يعلن توصل قمة فيينا الى اتفاق حول مصير بشار الأسد في
سوريا، ديلي صباح، 16 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (2 ديسمبر/كانون
الأول 2015)، <http://goo.gl/EVYhz1> ،

36 . كردستان العراق: القوات التركية لتدريب البشمركة، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/كانون
الأول 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)
<http://goo.gl/soC9m0> ،

37 . الملك سلمان، نتائج قمة العشرين، صحيفة الشرق الأوسط، 18 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015، <http://goo.gl/s11kvz>)،

38 . مصدر عسكري: اتفاق روسي-سوري-عراقي-إيراني على إنشاء مركز معلوماتي في بغداد لمحاربة "داعش"، روسيا اليوم، 26 من سبتمبر/أيلول 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015، <https://goo.gl/Ey6vco>)،

39 . سوخوي 24 إسقاط طائرة وتصاعد أزمة، الجزيرة نت، 24 من نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/njcnxf>،

40 . حدود التدخل العسكري الروسي في سوريا.. وآفاقه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 من سبتمبر/أيلول 2015، تاريخ الدخول (3 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/6ac2c2c8-d3b9-4bc4-89a4-86164d3cd0bb.pdf>.

41 . تقلبات واشنطن.. من الأسد إلى تنظيم الدولة، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/تشرين الأول 2015، تاريخ الدخول (5 من ديسمبر/كانون الأول 2015)، <http://goo.gl/GwAV2i>،

(د) الجرائد و المجلات :

1 . باسم دباغ ، تركيا من الافلاس الى الانتعاش في عهد اردوغان ، صحيفة العربي الجديد ، 7 جوان 2015 . الرابط :

<http://alaraby.co.uk/economy/2015/6/7>

2 . اسماعيل جمال ، تركيا في عهد اردوغان ، جريدة القدس العربي ، 14 نوفمبر 2015
 . الرابط الالكتروني :

www.alquds.co.uk/p:434661

3 . د. دينا شحاتة، محركات التغيير في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد الرابع و
 الثمانون بعد المئة . افريل 2011

4 . مهدي أبوبكر رحمة - الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل - الحوار المتمدن ،
 العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012

5 . مريم وحيد مخيمر ، محركات التغيير في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد الرابع و
 الثمانون بعد المئة . افريل 2011 .

6 . خليفة خلاصي، الربيع العربي بين الثورة و الفوضى ، آراء و مناقشات ، المستقبل
 العربي

المراجع باللغة الأجنبية :

1- ROBERT.D.KAPLAN « The New Arab Order » Foreign policy (28-january-2011)
http:// www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/28-new-arab-world-order .

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

01	مقدمة
02	الإشكالية
02	فرضيات الدراسة
03	أهداف الدراسة
03	أسباب اختيار الموضوع
04	حدود الدراسة
04	الإطار المنهجي للدراسة
05	الدراسات السابقة
07	الإطار المفاهيمي
08	تفسير الأزمات
09	تقسيم الدراسة

الفصل الأول :

حزب العدالة والتنمية وسياسة تركيا الداخلية

11	المبحث الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية وأهدافه
11	المطلب الأول : المسار التاريخي لحزب العدالة والتنمية
16	المطلب الثاني : قيادات حزب العدالة والتنمية
21	المطلب الثالث : أهداف حزب العدالة والتنمية

- المبحث الثاني : حزب العدالة والتنمية والتحديات الداخلية 26
- المطلب الأول: منطلقات الحزب بين علمانية الدستور وهيمنة المؤسسة العسكرية. 26
- المطلب الثاني : حزب العدالة والتنمية ... والمسألة الكردية 34
- المطلب الثالث : البرنامج الاقتصادي ومشكلة المديونية..... 38

الفصل الثاني :

دور تركيا الإقليمي في عهد حزب العدالة والتنمية

- المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية التركية..... 46
- المطلب الأول : نظريات السياسة الخارجية التركية..... 46
- المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية التركية..... 50
- المطلب الثالث : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية..... 54
- المبحث الثاني : انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الإقليمية 62
- المطلب الأول : العلاقات التركية الشرق أوسطية 62
- المطلب الثاني : العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي..... 73
- المطلب الثالث : العلاقات التركية الإسرائيلية..... 90

الفصل الثالث :

تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل الثورات العربية

- المبحث الأول : تأثير الثورات العربية على السياسة الخارجية التركية 106
- المطلب الأول : ثورات الربيع العربي 106
- المطلب الثاني : الموقف التركي إزاء الثورات العربية..... 111
- المطلب الثالث : انعكاسات الربيع العربي على السياسة الخارجية التركية..... 120

المبحث الثاني : التطورات الإقليمية وتداعياتها على الأمن الإقليمي التركي	125
المطلب الأول : تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع الأزمة السورية	125
المطلب الثاني : الإستراتيجية الجديدة لتركيا مع تقادم الأزمة السورية.....	131
المطلب الثالث : اتجاهات السياسة الخارجية التركية في ظل التطورات الإقليمية..	143
خاتمة.....	156

قائمة المراجع